



الريادة
في الإمتياز
التقرير السنوي ٢٠١٦



المحتويات

القسم الأول - بيان عن ٢٠١٦

٢	الرؤية، الرسالة والقيم
٣	المؤشرات المالية
٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٥	تقرير مجلس الإدارة
١٠	أعضاء مجلس الإدارة
١٢	تقرير الرئيس التنفيذي
١٨	الإدارة التنفيذية
٢٠	المسؤولية الاجتماعية

القسم الثاني - التقارير والإفصاحات

٢٤	تقرير حوكمة الشركات
٣٤	الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
٣٩	معلومات عن المؤسسة

القسم الثالث - البيانات المالية

٤٣	استعراض النتائج المالية
٤٧	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
	القائمة الموحدة لـ:
٥٠	• المركز المالي
٥١	• الأرباح أو الخسائر
٥٢	• الدخل الشامل
٥٣	• التغيرات في الحقوق
٥٤	• التدفقات النقدية
٥٥	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٨٥	إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث

القسم الرابع - محاضر الاجتماعات

٩٦	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي
٩٩	محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية



صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت



صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين

رؤيتنا المستقبلية

سوف يصبح بنك البحرين والكويت مؤسسة خدمات مالية إقليمية رائدة في مجال المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية وذلك عن طريق الابتكار والتقنية والعلاقات المستمرة على مدى الحياة مع العملاء.



قيمنا

الإبداع · الحماس · الريادة · الجدارة

رسالتنا

سيقوم البنك بتوسيع نطاق تواجده في المزيد من الدول التي يختار أن يعمل فيها من أجل تلبية إحتياجات عملائه من الخدمات المصرفية المختلفة. إننا نؤمن بأن العميل هو القوة الدافعة وراء كل ما نفعله فنحن لن نساوم على التزامنا المطلق بتقديم الأفضل في مجال خدمات العملاء.

إننا نؤمن بأن الموارد البشرية هي أهم موارد البنك على الإطلاق والتي تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والتكامل والإحتراف، فنحن نفرس في هذه الكوادر مبادئ العمل وخدمة العملاء وسرعة إتخاذ القرار والشعور بأن البنك ملك لهم وذلك عن طريق إلتزامنا بالتدريب والتطوير وإسناد المسؤوليات والأداء الجيد في الوقت الذي نحرص فيه على مكافأة المُجِدِّين منهم من خلال اللوائح والسياسات المعتمدة لهذا الغرض.

إننا مصممون على إستخدام أحدث وأرقى التقنيات المتقدمة التي تساعدنا على تحقيق غاياتنا في الوصول إلى أهدافنا القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل.

إننا نعتبر مساهمينا مصدراً لقوتنا المالية ويمكنهم أن يتوقعوا منا أن نحقق لهم التطور والربحية بإستمرار، إنهم يقدمون لنا كل الدعم ويثقون في رؤيتنا للمستقبل.

صافي الربح

+6,0%

زيادة في صافي الربح بقيمة ٥٦,٤ مليون دينار بحريني.

مجموع الموجودات

+1,0%

زيادة في مجموع الموجودات بقيمة ٣,٧٠٣ مليون دينار بحريني.

صافي دخل الفوائد

+18,0%

صافي دخل الفوائد بقيمة ٨٥,٨ مليون دينار بحريني.

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
					مؤشرات بيان الدخل (مليون دينار بحريني)
٨٥,٨	٧٢,٧	٧٢,٣	٦٨,٩	٦٥,٨	صافي دخل الفوائد
٤٧,٧	٤٨,٤	٤٥,٦	٤٣,٥	٤٢,٩	إيرادات أخرى
٥٣,١	٤٩,٨	٤٦,٦	٥٤,٤	٥٠,٦	مصروفات تشغيلية
٥٦,٤	٥٣,٦	٥٠,١	٤٥,١	٤٢,٤	صافي الربح
%٣٠	%٢٥	%٢٠	%١٠	%١٠	أرباح أسهم نقدية
-	-	%٥	%١٠	%١٠	توزيعات أسهم

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
					مؤشرات المركز المالي (مليون دينار بحريني)
٣,٧٠٣	٣,٦٤٦	٣,٥٠١	٣,٦٣١	٣,١٠٨	مجموع الموجودات
١,٧٦٧	١,٧٦٥	١,٨٤٦	١,٦١٩	١,٤٩٩	قروض وسلف
٨١٢	٧٩٤	٨٢٤	٨٠٦	٧٧٢	استثمارات
٢,٤٩٤	٢,٦٤٣	٢,٤٧١	٢,٣٥٣	٢,٢٠٥	ودائع العملاء
٢٠٦	٢٠٥	٢٤١	٢٣٩	٢٣٨	اقتراضات لأجل
٤٧٤	٣٦١	٣٥٩	٣٣٣	٢٩٠	مجموع الحقوق

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
					الربحية
٤٩	٥٠	٤٧	٤٤	٤٦	العائد على السهم الواحد (فلس)
%٣٩,٨٠	%٤١,١٤	%٣٩,٣٣	%٤٨,٤١	%٤٦,٥٤	نسبة مصروفات التشغيل إلى الإيرادات
%١,٥١	%١,٤٤	%١,٤٩	%١,٤٣	%١,٤٦	نسبة العائد على متوسط الموجودات
%١٣,٢٣	%١٤,٧٩	%١٣,٩٣	%١٤,٥٦	%١٦,٣٤	نسبة العائد على متوسط الحقوق
٥٤,١٣٦	٥٢,١٦٩	٤٨,٨٢٦	٤٥,٢٣٢	٣٨,٧٨٩	الربح مقابل كل موظف (دينار بحريني)

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
					رأس المال
%١٨,٤٨	%١٤,٨٧	%١٥,٦٣	%١٥,٣٣	%١٤,٢٩	ملاءة رأس المال
%١٢,٨١	%٩,٨٩	%١٠,٢٦	%١٠,٣١	%٩,٣٣	نسبة الحقوق إلى مجموع الموجودات
%٤٣,٤٦	%٥٦,٧٤	%٦٧,٠٥	%٧١,٩٤	%٨٢,١٨	نسبة المطلوبات إلى الحقوق

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
					السيولة ومؤشرات الكفاءة العملية
%٤٧,٧٣	%٤٨,٤٠	%٥٢,٧٤	%٥٠,١٠	%٤٨,٢٣	نسبة القروض والسلف إلى مجموع الموجودات
%٧٠,٨٦	%٦٦,٧٨	%٧٤,٧٢	%٦٨,٧٩	%٦٧,٩٨	نسبة القروض والسلف إلى ودائع العملاء
%٢١,٩٣	%٢١,٧٧	%٢٣,٥٣	%٢٤,٨٢	%٢٤,٨٥	نسبة الاستثمارات إلى مجموع الموجودات
%٣٢,٦١	%٣٢,٠٤	%٢٩,١٩	%٣٣,٢٥	%٣٦,٥٠	نسبة السيولة إلى مجموع الموجودات
%٢,٤٦	%٢,١٢	%٢,٣٢	%٢,٣٩	%٢,٥٠	هامش الربح الصافي
١,٠٤٢	١,٠٢٠	١,٠٢٦	٩٩٦	١,٠٩٢	عدد الموظفين



الريادة في الإستراتيجية

المساهمون الأعزاء

يسعدني ويشرفني أن أقدم لكم التقرير السنوي لبنك البحرين والكويت للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

مثّل العام ٢٠١٦ عامنا الأول في دورتنا الإستراتيجية الجديدة الممتدة لثلاث سنوات، ويمكننا أن ننظر بكثير من الرضا إلى ما تم إنجازه، سواء من حيث النتائج المحققة أو من ناحية الإستعداد للمستقبل. فرغم إستمرار التحديات في بيئة العمل محلياً وخارجياً، حافظ بنك البحرين والكويت على مستوى أدائه المتوازن الذي تميز به منذ التأسيس، وهذا ما سيتم شرحه لاحقاً في هذا التقرير.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين، ولصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت، كما أتقدم بالشكر الجزيل لحكومتَي البلدين والجهات التنظيمية والرقابية فيهما على دعمهم وتوجيهاتهم لنا.

وختاماً، أود أن أشكر مجلس الإدارة وجميع الأطراف ذات العلاقة على إسهاماتهم المتميزة خلال العام. وإنني على يقين تام بأن هذه الإسهامات ستكون لها أبلغ الأثر في تحقيق رؤيتنا الخاصة بمواصلة مسيرة النمو ضمن دورتنا الإستراتيجية الجديدة للأعوام ٢٠١٦-٢٠١٨.

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

يتشرف مجلس الإدارة بتقديم التقرير السنوي الخامس والأربعين والبيانات المالية الموحدة لبنك البحرين والكويت وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

المناخ الاقتصادي

شهدت الساحة الإقليمية والعالمية ظروفًا اقتصادية أقل ما يقال عنها أنها ظروف متقلبة، ومن المستبعد تحسنها في المستقبل المنظور. ومع ذلك فقد كان أداء بنك البحرين والكويت جيدًا، لاسيما في ظل هذه الأوضاع السائدة.

إن الفترة الاقتصادية الحالية قد تستمر من سنتين إلى ثلاث سنوات قادمة، ومن المؤكد سيصاحبها تغيرات أساسية في اقتصاد مملكة البحرين وغيرها من دول الخليج. فلقد بدأنا نرى بالفعل مبادرات لخفض حجم الدعم الحكومي وسيتمتع علينا دفع المزيد لقاء حصولنا على خدمات مقدمة من حكومات المنطقة. فعلى سبيل المثال، من المتوقع بدء العمل بضريبة القيمة المضافة في عام ٢٠١٨، كما يحتمل أن يتم فرض مزيد من الرسوم ضمن هذه التغييرات الاقتصادية.

كما ستواصل حكومة البحرين اعتمادها على الدين العام. فقد تم خلال العام إصدار عدد من السندات ذات أنواع واستحقاقات زمنية مختلفة، ولاقت جميعها نجاحاً كبيراً، رغم أن البحرين لم يعد لها تصنيف ائتماني من الدرجة الاستثمارية. وقد ساعد مستوى أسعار الفائدة المنخفضة عالمياً في الحفاظ على عوائد هذه الإصدارات، وفي ما عدا سوق الأدوات المالية قصيرة الأجل كأذونات الخزينة المترواحة بين ثلاثة وستة أشهر، كانت التكاليف الإجمالية في مستوى مقبول.

وساعد الدعم الخليجي للبحرين في إبقاء النشاط الاقتصادي عند مستوى مقبول، وتوجه قسم كبير من هذا الدعم إلى مشاريع البنية التحتية كالطرق، الإسكان، المستشفيات، وتوسعة المطار. نتوقع أن تكون نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل من نسبة العام الماضي البالغة ٣,٠ بالمائة، لكنها تبقى إنجازاً في حد ذاته في ظل الظروف الراهنة، ونظراً لأن هذا الدعم الخليجي قد أخذ مجراه إلى حد كبير، فمن المحتمل أن تكون السنة القادمة مختلفة جداً.

أما على الصعيد الدولي، فلم تكن العوامل مساعدة على تحقيق النمو أو التوسع، مثل أسعار النفط وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. لكن أداء البحرين المالي والاقتصادي كان جيداً نسبياً، ما جتنبها اتخاذ الإجراءات الصارمة التي اضطرت بعض الدول الأخرى لإتخاذها. فقد تم التعامل مع الأمور المالية بشكل جيد رغم محدودية الموارد والتحديات.

وقد زاد منتجو النفط إنتاجهم، بما لا يتناسب مع حجم الطلب مما أدى إلى زيادة الضغط على أسعار النفط. كما مثلت نسبة معدل النمو المتوقع في الصين بين ٦,٥-٦,٠ بالمائة ركوداً نوعاً ما وذلك بعد فترة طويلة من النمو بنسبة فاقت العشرة بالمائة. وبمرور الوقت سنشعر أيضاً بآثار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، كما نشعر بها بريطانيا والاتحاد الأوروبي وكثير من الدول، بحسب طبيعة الاتفاق الذي ستتوصل إليه الأطراف. وهذا كله يزيد من حالة عدم الاستقرار السائدة محلياً وعالمياً.

وأما بالنسبة لمشروعنا المشترك المتمثل في شركتنا الاستثمارية الجديدة المخطط لإقامتها في المملكة المتحدة، نعتقد أن لندن ستبقى مركزاً مالياً رئيسياً، بغض النظر عن النتائج المترتبة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

عام من الإنجازات

وسط صعوبة الأوضاع المحلية والعالمية غير الملائمة، حقق بنك البحرين والكويت أداءً جيداً جديراً بالتقدير.

فعلى الصعيد الداخلي، ترأس السيد رياض يوسف سائر الإدارة التنفيذية للبنك خلفاً للسيد عبد الكريم بوجيري بعد تقاعده من منصبه كرئيس تنفيذي للبنك في شهر مارس ٢٠١٦، ويتمتع السيد رياض بخبرة عريقة عززتها سنوات خدمة طويلة ومتميزة في البنك. وبنهاية العام، تم إعادة هيكلة الجهاز الإداري للبنك، وذلك باستحداث مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة، ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، كما تم تعيين نائباً للرئيس التنفيذي لكل مجموعة.

ويتجلى نجاح العملية الانتقالية في النتائج التي تم تحقيقها خلال العام، والتي تمثل العلامة الأبرز في أدائنا وإنجازاتنا خلال هذه الفترة.

أما ثاني أبرز إنجازاتنا فيتمثل في الإصدار الناجح لسندات رأس المال المستديمة. فقد تمكنا من احتواء أوضاع السوق الغير مستقرة وذلك بجمع مبلغ ٨٦ مليون دينار بحريني من نوع رأس المال الإضافي الفئة ١، مما يرفع نسبة ملائمة رأس المال لدينا من ١٤,٨٧ بالمائة إلى حوالي ١٨,٤٨ بالمائة وهذه الخطوة تعزز قاعدة رأس المال وفق المتطلبات الرقابية لبازل ٣ كما ستساعد في تمويل مبادرات البنك الإستراتيجية للتوسع والنمو.

معدل ملائمة رأس المال

١٨,٤٨ %

إن زيادة مبلغ ٨٦ مليون دينار بحريني من نوع رأس المال الإضافي فئة ١ رفع نسبة ملائمة رأس المال من ١٤,٨٧ بالمائة إلى حوالي ١٨,٤٨ بالمائة.

حقوق المساهمين

٣١,٥٠ %

ارتفاع حقوق المساهمين من ٣٦,٠٧ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٥ إلى ٤٧٤,٢ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦.

اتخذ مجلس الإدارة قراراً بتطبيق المعيار ٩ من المعايير المحاسبية الدولية (IFRS9). ولن يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ حتى ٢٠١٨، ولكن بتطبيقه من هذا العام سيكون بنك البحرين والكويت من أوائل البنوك في المنطقة، إن لم يكن أولها، تطبيقاً له.

تمثل ثالث أبرز إنجازاتنا في تركيزنا على السنة الأولى من دورتنا الإستراتيجية الجديدة الممتدة لثلاثة سنوات ٢٠١٦-٢٠١٨. حيث قمنا بتأسيس مكتب تمثيلي لنا في الجمهورية التركية، وعززنا مكانتنا عبر الفروع المتواجدة في جمهورية الهند، مشددين على الجودة بدلا من العدد مما جعل أعمالنا هناك مربحة بشكل أكبر. وفي البحرين، تمكنا من المشاركة في العديد من إصدارات التمويل الحكومية من خلال الاشتراك في إصدارات السندات الجديدة. وقد ساهمت زيادة العوائد المحققة من هذه الإصدارات في تحقيق نمو ملحوظ في دخل الفوائد، مدعوماً بأسعار الفائدة على الودائع التي لم ترتفع بنفس الوتيرة، مما ساعدنا على احتواء تكاليف التمويل.

ونعمل أيضاً على تنويع مصادر التمويل، ولزالت الودائع تمثل أهم هذه المصادر. لذا قمنا بالتواصل مع العملاء لبحث إمكانية تمديد فترة استحقاق ودائعهم، حتى ثلاث سنوات في بعض الحالات. كما استفدنا من صفقات أدوات إعادة الشراء بالدولار الأمريكي. ونتيجة لكل ما سبق، بات وضع ميزانيتنا العمومية أقوى، من خلال زيادة تواريخ الاستحقاق، ما مكّننا من الاحتفاظ بمستوى مريح جداً من السيولة، وهو عامل يتم مراقبته عن كثب، بالإضافة إلى مراقبة أوضاع السوق مثل توفر السيولة بالدولار الأمريكي.

ونظراً لهذه الظروف والتحديات التي يواجهها السوق، استدعى ذلك التواصل مع بعض عملائنا لدعمهم عبر جدولة تسهيلاتهم أو زيادتها لمساعدتهم في اجتياز هذه الفترة. نحن نعي جيداً أن عملاءنا بحاجة لبعض الوقت والمساعدة في تدبير أمورهم المالية في ظل هذه الأجواء الاقتصادية المتقلبة.

بالرغم من ذلك وبسبب الأسواق المالية المتدهورة، فإن معظم الأعمال تواجه عراقيل في أداءها بسبب الضغوطات المالية التي تؤثر على المؤسسات المالية. على ضوء ذلك، نهدف لإبقاء مستوى مقبول لناحية القروض المتعثرة. وهذا يمثل لنا تحدياً آخر نراقبه عن كثب.

المؤشرات المالية

تمكن بنك البحرين والكويت من تحقيق أرباح صافية بلغت ٥٦,٤ مليون دينار بحريني خلال عام ٢٠١٦، بما يفوق أرباح العام الماضي بمبلغ ٣,٢ مليون دينار بحريني، وازدياد بلغت ٦,٠ بالمائة. وارتفع صافي دخل الفوائد إلى ٨٥,٨ مليون دينار بحريني، بنسبة زيادة ١٨,٠ بالمائة عن دخل العام الماضي البالغ ٧٢,٧ مليون دينار بحريني، فيما ارتفع مجموع حقوق المساهمين بنسبة ٣١,٥ بالمائة ليبلغ ٤٧٤,٢ مليون دينار.

وقد واصل البنك تحقيق أداء جيد في أنشطته الرئيسية؛ الأمر الذي يعكس قوة الإستراتيجية وكفاءة فريق الإدارة لدى البنك. فقد تم تعزيز إجمالي الميزانية العمومية لتبلغ ٣٧٠,٦ مليون دينار بحريني بنهاية عام ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ١,٥ بالمائة.

وبفضل الإصدار الناجح للسندات المستديمة، تم رفع حقوق المساهمين بمقدار ٨٦ مليون دينار بحريني، مما يجعل نسبة ملاءة رأس المال لدى البنك تفوق وبشكل ملحوظ الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية. كما تم تعزيز نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات إلى ٣٢,٦ بالمائة مقارنة بنسبة ٣٢,٠ بالمائة في العام الماضي. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع ٣٠ فلس لكل سهم.

الريادة في الامتثال

بنهاية العام اتخذ مجلس الإدارة قراراً بتطبيق المعيار ٩ من المعايير المحاسبية الدولية (IFRS9)، وذلك بعد حصول الموافقة اللازمة من مصرف البحرين المركزي. صدر هذا المعيار الجديد عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وهو يضع متطلبات المخاطر وقياسها لمختلف الأصول المالية. ولن يدخل هذا المعيار حيز التنفيذ حتى ٢٠١٨، ولكن بتطبيقه من هذا العام سيكون بنك البحرين والكويت من أوائل البنوك في المنطقة، إن لم يكن أولها، تطبيقاً له. كما أنه من أوائل البنوك التي تعتمد هذا المعيار على الصعيد العالمي.

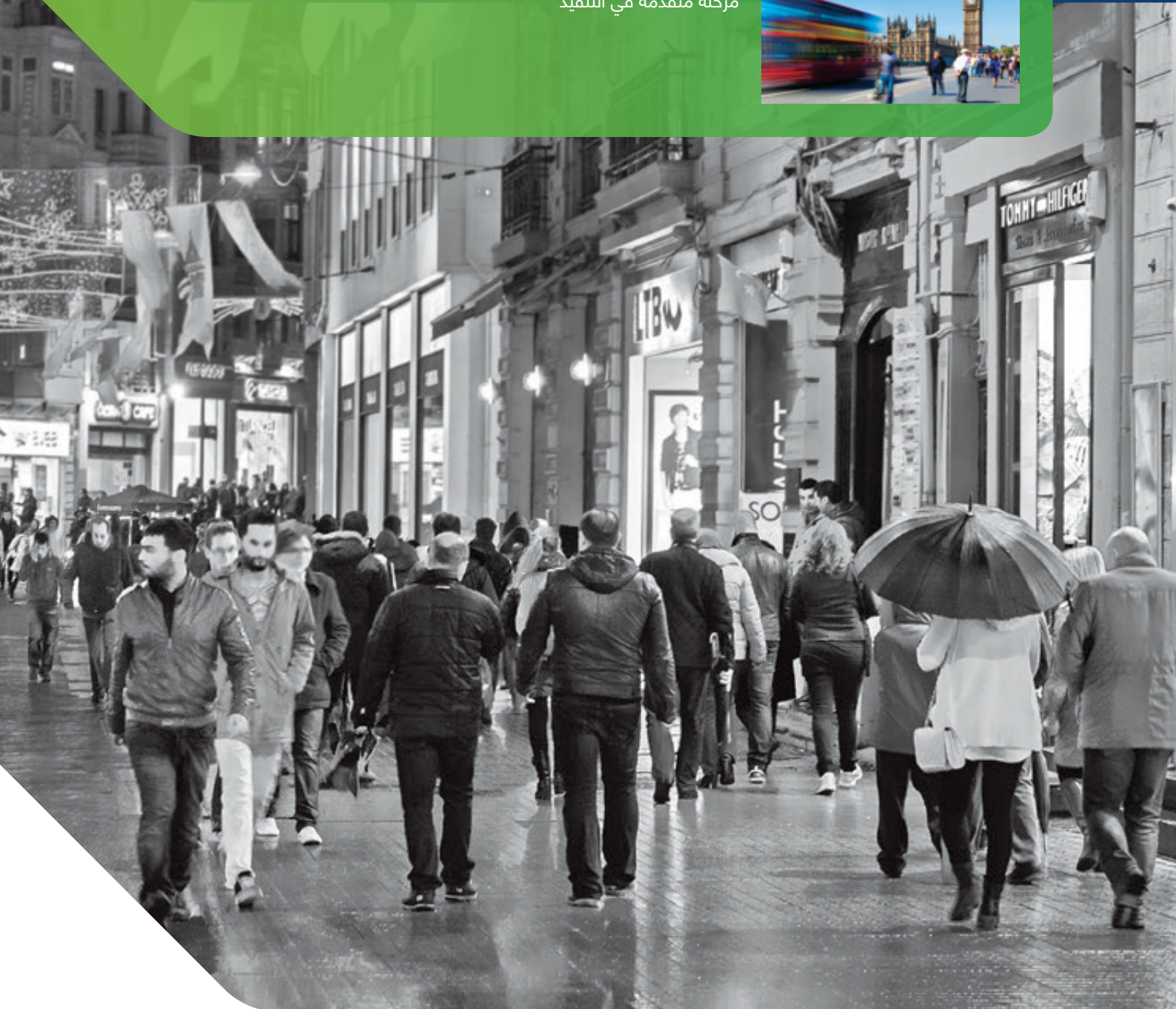
إضافة إلى ذلك، ينصب اهتمامنا حالياً على إدخال تحسينات إضافية على ممارسات حوكمة الشركات لدينا. وقد تمثل أهم إنجازاتنا في هذا المجال خلال العام ٢٠١٦ في جعل قسم إدارة المخاطر تابعاً بشكل مباشر للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما تم تغيير تباعية قسم الالتزام ومكافحة غسل الأموال إلى لجنة التدقيق التابعة للمجلس ويعتبر هذا أيضاً من الخطوات الرائدة لبنك البحرين والكويت، بعد تطبيقه لنفس الإجراء قبل عدة سنوات لإدارة التدقيق الداخلي.

صافي الربح
(مليون دينار بحريني)

٥٦,٤	٢٠١٦
٥٣,٢	٢٠١٥
٥٠,١	٢٠١٤
٤٥,١	٢٠١٣
٤٢,٤	٢٠١٢

واصل البنك تحقيق أداء جيد في أنشطته الرئيسية؛ الأمر الذي يعكس قوة الإستراتيجية وكفاءة فريق الإدارة لدى البنك.

إن خطتنا لتأسيس مؤسسة استثمارية وبمشروع مشترك في لندن قد بلغت مرحلة متقدمة في التنفيذ



التوزيعات

أوصى مجلس الإدارة بالتوزيعات المدرجة أدناه لصافي أرباح البنك للحصول على موافقة المساهمين عليها:

ألف دينار بحريني	
أرباح مستبقاة كما في ١ يناير ٢٠١٦ (معاد عرضه)	١٠٧,٥٦٠
أرباح عام ٢٠١٦	٥٦,٤١٠
توزيعات مقترحة للتبرعات الخيرية	(١,٤٠٠)
تغيرات سلبية أخرى في الأرباح المستبقاة	(٧,٤٧٤)
أرباح مستبقاة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ قابلة للتوزيع (قبل توزيعات الأرباح المقترحة)	١٥٥,٠٩٦
توزيعات الأرباح النقدية المقترحة (٣٠ بالمائة من رأس المال المدفوع بعد خصم أسهم الخزينة)	٣٢,٢٦٦
أرباح مستبقاة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (بعد توزيعات الأرباح المقترحة)	١٢٢,٨٣٠

وكالة موديز للتصنيف العالمي

التصنيف	
Ba3/NP	الودائع المصرفية (بالعملة الأجنبية)
Ba2/NP	الودائع المصرفية (بالعملة المحلية)
ba2	التقييم الائتماني الأساسي
ba2	التقييم الائتماني الأساسي المعدل
Ba1(cr)/NP(cr)	تقييم مخاطر الطرف المقابل
Ba2	الدين غير المضمون من الدرجة الأولى
Ba3	الدين الثانوي
سلبية	النظرة المستقبلية

تاريخ إصدار التقرير: ١١ نوفمبر ٢٠١٦

وكالة موديز للتصنيف العالمي
ودائع البنك طويلة الأجل

Ba3

وكالة فيتش للتصنيف العالمي

التصنيف	
BB+	تصنيف عجز المُصدر عن السداد على المدى الطويل
B	تصنيف عجز المُصدر عن السداد على المدى القصير
bb+	تصنيف الاستثمارية
3	تصنيف الدعم
BB+	الحد الأدنى لتصنيف الدعم
BB+	الدين غير المضمون من الدرجة الأولى
BB	الدين الثانوي
مستقرة	النظرة المستقبلية

تاريخ إصدار التقرير: ١٥ نوفمبر ٢٠١٦

وكالة فيتش للتصنيف العالمي
تصنيف القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية طويلة الأجل

BB+

تم تكريم بنك البحرين والكويت من خلال حصوله على جائزة التميز في المسؤولية الاجتماعية، وذلك خلال أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في المملكة العربية السعودية.

التصنيف

في ١٥ نوفمبر ٢٠١٦، ثبتت مؤسسة فيتش تصنيف عجز المصدر عن السداد على المدى البعيد (IDR) للبنك عند BB+ مع نظرة مستقبلية «مستقرة». وقالت الوكالة إن هذا التصنيف يعود لقوة البنك الاستقلالية مدعومة بأدائه المالي المقبول والمرن، كما تجلّى في تصنيفات البنك الخاصة بالاستمرارية والدعم والحدود الدنيا لتصنيف الدعم.

ورغم الظروف والتحديات في البحرين حالياً، حافظ البنك على هوامش ربح متينة و ثابتة من خلال حقوق الامتياز القوية التي يمتلكها. وما تزال مؤشرات التمويل والسيولة مرضية لدى البنك وتمثل دعامة هامة للتصنيف. كما أن مقاييس جودة الأصول في وضع سليم.

وفي ١١ نوفمبر ٢٠١٦، أعلنت مؤسسة موديز أن تصنيفها للودائع بالعملة المحلية والديون غير المضمونة من الدرجة الأولى لدى بنك البحرين والكويت عند درجة Ba2 (Negative)/Not-prime يأخذ بعين الاعتبار القوة الائتمانية المستقلة للبنك كما تجلت في التقييم الائتماني الأساسي للتصنيف (ba2) الذي جاء في نفس مستوى التصنيف السيادي للبحرين (ba2 (Negative).

كما يأخذ التقييم الائتماني الأساسي ba2 قوة حقوق الامتياز المحلية لدى البنك، التي تدعم، مع التحسينات الأخيرة في الكفاءة، ربحية أعمال البنك؛ ومركز السيولة القوي وهيكلية التمويل المرنة وتحسن مستويات رأس المال.

شكر وتقدير

يعرب مجلس الإدارة عن شكره وتقديره لمساهمات الرئيس التنفيذي السابق للبنك، السيد عبد الكريم بوجيري طوال فترة عمله، متمنين له كل الخير والسعادة..

كما نتوجه بالشكر والامتنان لمساهمي البنك على ثقتهم الدائمة، وإلى عملائنا على ولائهم ودعمهم، ولإدارة البنك وموظفيه على عملهم الجاد والتزامهم الذي أثمر عن عام آخر من الإنجازات المتميزة.

نيابة عن مجلس الإدارة

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

دعم البحرين

يواصل البنك توفير فرص العمل للبحرينيين من أصحاب المؤهلات والكفاءات. إذ يعتمد الهيكل التنظيمي للبنك على الموظفين البحرينيين في النهوض بمسؤوليات إضافية وتولي المزيد من المناصب الإدارية. إن هذا التوجه لا يهدف فقط إلى تقدير مهاراتهم، بل هو أساسي وذو أهمية كبرى من أجل التخطيط لعملية التعاقب الوظيفي، خصوصاً مع اقتراب بعض المديرين المميزين لدى البنك من سن التقاعد. نحن نسعى لإعداد موظفين يمكنهم النمو لمواكبة تطور البنك عبر مسيرته الطموحة. وفي سعينا هذا نعطي الأولوية للكفاءات والمواهب داخل البنك.

وكما هو موضح بالتفصيل في قسم المسؤولية الاجتماعية للبنك من هذا التقرير، نواصل في بنك البحرين والكويت مشاركتنا السخية في مجتمعنا، وهذا من منطلق التزامنا بدعم مختلف الأنشطة الخيرية والمجتمعية.

وفي هذا السياق، تم تكريم البنك وحصوله على جائزة التميز في المسؤولية الاجتماعية عن مشروعه الرائد المتمثل في إنشاء مركز بنك البحرين والكويت الصحي بمدينة الحد، وذلك خلال أعمال الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في المملكة العربية السعودية. والجدير بالذكر أن مركز بنك البحرين والكويت الصحي بمدينة الحد، هو مركز صحي متطور تكفل بنك البحرين والكويت بتجهيزه وتمويله بالكامل بدءاً من الإنشاء وصولاً إلى التجهيزات الطبية بتكلفة بلغت ٤ مليون دينار بحريني. وهو يعد نموذجاً فريداً للخدمات الصحية المتقدمة التي تطبق أحدث التقنيات الطبية.

نظرة مستقبلية

بشكل عام، نحن واثقون تماماً أن البنك يتمتع بمركز قوي جداً يمكنه من إدارة موارده المختلفة سواء البشرية منها أو المالية لتحقيق استراتيجيته ومواصلة النمو الذي نسعى إليه، رغم ظروف عدم الاستقرار وبيئة العمل الصعبة.

وليس هناك مؤشرات على أن هذه البيئة ستتغير عما قريب، لكننا نتمتع بمحفظة متنوعة فيما يتعلق بالمخاطر. كما نتمتع بمصادر دخل متنوعة تتميز بأداء جيد، كشركة كريدي مكس وإنفيتا وفروعنا في دولة الكويت، وجمهورية الهند والمكاتب التمثيلية في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة والجمهورية التركية. فجميعها تحقق نتائج مقبولة في المحصلة النهائية، ونتوقع بأن هذا الأداء الجيد سيستمر مع تقدمنا في تنفيذ الإستراتيجية للعوام ٢٠١٦-٢٠١٨.

تعيين مدقق حسابات البنك

في اجتماع الجمعية العمومية السنوي المنعقد بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٦، تم إعادة تعيين شركة إيرنست ويونغ كمحقق خارجي لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.



محمد عبدالرحمن حسين
عضو مجلس الإدارة

رئيس اللجنة التنفيذية

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢ مارس ٢٠٠٨
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس في الاقتصاد والشؤون المالية،
جامعة حلب، سوريا. أكثر من ٣٥ عاماً في
القطاع المصرفي.



عارف صالح خميس
نائب رئيس مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ١ أبريل ٢٠٠٣
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

ماجستير في علوم إدارة الأعمال، جامعة الملك
فهد للبترول والمعادن، الظهران، المملكة العربية
السعودية. ٣٢ عاماً في القطاع الحكومي.

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.



مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

رئيس لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

رئيس لجنة المخاطر

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢١ مارس ١٩٩٩
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

شهادة الزمالة (معهد المحاسبين الإداريين)، لندن،
المملكة المتحدة. أكثر من ٤٤ عاماً في القطاع
المصرفي و ١٤ عاماً في العمل الخاص.



مطلق مبارك الصانع
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٦ مارس ٢٠١١
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس اقتصاد، جامعة الكويت ، دولة
الكويت. أكثر من ٣٠ عاماً في إدارة استثمارات
متنوعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا وحوالي ٧ أعوام في إدارة المشاريع العقارية
والسياحية في منطقة شمال أفريقيا.



مروان محمد الصالح
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٤
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس في الآداب، جامعة ايكرد، الولايات
المتحدة الأمريكية. ٣٢ عاماً في قطاع الاستثمار.

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للإستثمار، دولة الكويت.



الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٧ فبراير ٢٠٠٥
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جونز هوبكنز،
الولايات المتحدة الأمريكية.

ماجستير في السياسة الاجتماعية والعامية، جامعة
جورج تاون، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
٩ أعوام في القطاع الحكومي (قطاع الاستثمار)
و ١٠ أعوام في القطاع الدبلوماسي.



الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢ مارس ٢٠٠٨
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس إدارة الأعمال من جامعة جورج واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ١٦ عاماً في القطاع المصرفي والاستثماري.



الدكتور زكريا سلطان العباسي
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٢ فبراير ٢٠١٢
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

دكتوراه من جامعة إيست انجلترا، المملكة المتحدة. ٣١ عاماً في القطاع الحكومي (التأمين الاجتماعي).

عضو معين يمثل:

الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي.



جاسم حسن علي زين
عضو مجلس الإدارة

رئيس لجنة التدقيق

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٢٢ نوفمبر ١٩٩٤
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

ماجستير في الهندسة المدنية، جامعة الكويت، دولة الكويت. ٢٦ عاماً في القطاع المصرفي، ٤ أعوام في القطاع الحكومي، ٨ أعوام في شركات التمويل، ٨ أعوام في شركات الاستثمار، ٨ أعوام في العمل الخاص.



حسن محمد محمود
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ١ سبتمبر ٢٠١٠
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس تجارة، جامعة بنجلور، جمهورية الهند. أكثر من ١٩ عاماً في مجال التدقيق والاستشارات وما يزيد على ١٩ عاماً في القطاع المالي الإسلامي.

عضو معين يمثل:

بنك الإثمار



يوسف صالح خلف
عضو مجلس الإدارة

انضم إلى عضوية مجلس الإدارة في ٦ مارس ٢٠١١
(مستقل وغير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

عضو معتمد في جمعية المحاسبين القانونيين بالمملكة المتحدة وخبرة ٣٦ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية والمالية.



الهام إبراهيم حسن
عضو مجلس الإدارة

انضمت إلى عضوية مجلس الإدارة في ٦ مارس ٢٠١١
(غير تنفيذي)

الشهادات و الخبرات

بكالوريوس محاسبة، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية. محاسب قانوني معتمد، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية. ٣١ عاماً في قطاع التدقيق (التدقيق في القطاع المصرفي والمالي بشكل خاص).

عضو معين يمثل:

بنك الإثمار



الريادة في الابتكار

بإشراف مكتبنا التمثيلي أعماله في تركيا خلال
عام ٢٠١٦ من موقعه الإستراتيجي وسط
مدينة إسطنبول.



بنهاية العام، تم إعادة هيكلة الجهاز الإداري للبنك، وذلك باستحداث مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة، ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، وتوسيع نطاق مسؤوليات إدارات الخدمات المساندة.

إن البنك يحظى بمركز الريادة في سوق الخدمات الخاصة بالأفراد، كالقروض الاستهلاكية وقروض السيارات، ونحن نعمل على استثمار هذه المكانة المتميزة وتعزيزها. لذا، ينصب تركيزنا الاستراتيجي حالياً على وضع المنهج الملائم للشرائح الجديدة وإحتياجاتها من المنتجات والخدمات. اننا مازلنا في مراحل التخطيط المبدئي في هذا الشأن، لكننا نتوقع خلال عام ٢٠١٧ أن يتم الإعلان عن تحقيق تقدم ملحوظ في المبادرات التي يجري العمل عليها وصولاً لمزيد من التنوع والابتكار في الخدمات.

وتدل زيادة صافي دخل الفوائد المحققة عام ٢٠١٦ على حسن إدارة الميزانية العمومية، من خلال التركيز الاستراتيجي على السوق المحلية وتقليل المخاطر، كما ركزنا على الشرائح ذات الربحية العالية، كخدمات الافراد والتي حققت عوائد تفوق عوائد محافظ الأوراق المالية.

لقد أسهمت قروض الأفراد في تعزيز نمو الدخل، لذا نحن نسعى دائماً لتوسعة هذه المحفظة وتنويعها. كما حققنا سيولة من أدونات الخزينة قصيرة الأجل والتي حققت معدلات تكاد تبلغ ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل عامين، مما أسهم أيضاً في زيادة دخل الفوائد.

وان الخيار الاستراتيجي لرفع معدلات السيولة له تكلفة إضافية بالنسبة للمصارف. لكن بالنظر إلى واقع البيئة التشغيلية والتحديات التي تواجهها الاقتصادات المحلية والإقليمية، نعتقد أن امتلاك قدر عال من السيولة يُعد أمراً إيجابياً لنا في بنك البحرين والكويت. لذلك، فإننا نتطلع إلى المحافظة على هذا الوضع، لنزيد من استعدادنا وجاهزيتنا للتقلبات الاقتصادية.

لقد آثرنا في تنفيذنا إستراتيجيتنا الجديدة للأعوام ٢٠١٦ - ٢٠١٨ على التدرج والتأني نظراً للمتغيرات السريعة التي تطرأ على البيئة الاقتصادية والتي قد تؤثر على مسار ومنهج عملنا.

كما يعكف البنك حالياً على دراسة إمكانية تقديم الخدمات الخاصة بأصحاب الثروات. إذ إننا ندرك أن عملاءنا من الأفراد يحتاجون أحياناً لمنتجات استثمارية، ذات طبيعة عالمية في الغالب، وقد يكون بمقدورنا توفير فرص استثمارية مُجدية لهم. لذلك نواصل تقييم نوع الخدمات التي بإمكاننا تقديمها قبيل طرحها في السوق المحلية.

أما من ناحية عملياتنا الدولية، فقد باشر مكتبنا التمثيلي أعماله في تركيا من موقعه الإستراتيجي وسط مدينة إسطنبول. وقد تم تعيين سيدة تركية ذات خبرة عالية مديرة لمكتبنا في تركيا، ويأتي ذلك منسجماً مع سياساتنا الداعمة للمرأة لتبني المناصب القيادية.

واجه بنك البحرين والكويت عاماً مليئاً بالتحديات، شأنه في ذلك شأن كل المصارف على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، ويُعزى ذلك لعدة أسباب منها الصعوبات الاقتصادية الكثيرة التي تواجهها الحكومات، وأهمها انخفاض أسعار النفط الذي يمثل المصدر الرئيسي للدخل لكافة دول مجلس التعاون الخليجي.

فمن أجل تمويل مستويات الإنفاق توجب على الحكومات الاختيار بين استخدام الاحتياطات أو اللجوء إلى الاقتراض، مما يعني زيادة أعباء التكاليف الناجمة عن الفوائد.

وقد أدى خفض التصنيف الائتماني، من قبل الوكالات المختصة، لكل من البحرين وعمان إلى زيادة تكاليف التمويل، مما استوجب على الحكومات دفع عوائد أعلى في حالة الاقتراض. ونظراً لمكانة بنك البحرين والكويت، باعتباره أحد البنوك المحلية الهامة للقطاع المصرفي المحلي (D-SIB) حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي، فهذا يعني ارتباطه وتأثره المباشر بالتصنيفات الحكومية، وبالتالي يتعين علينا تحمل زيادة موازية في تكاليف التمويل.

إن تزايد الطلب الحكومي على التمويل أثر إلى حد ما على توفر السيولة في السوق، مما أدى إلى زيادة الضغط على المصارف. ولن يقتصر هذا الأمر على العام ٢٠١٦، بل سيستمر طالما بقيت أسعار النفط بهذه المستويات المتدنية، وعليه، فقد مثلت إدارة السيولة أولوية غلبا لبنك البحرين والكويت، لذلك قمنا باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان توافر السيولة الكافية في جميع الأوقات، والعمل على تعزيزها.

ويتمتع البنك حالياً بمستويات سيولة جيدة، وهي تمثل أحد الأصول الهامة لمستقبل أعمال البنك بشكل خاص وللقطاع المصرفي بشكل عام. وخلال العام ٢٠١٦ تم التعامل مع موضوع السيولة بمنتهى الكفاءة والفعالية، وهو ما عزز مستوى أدائنا، وساهم في تحقيق نمو الأرباح بنسبة ٦ بالمائة مع نهاية العام.

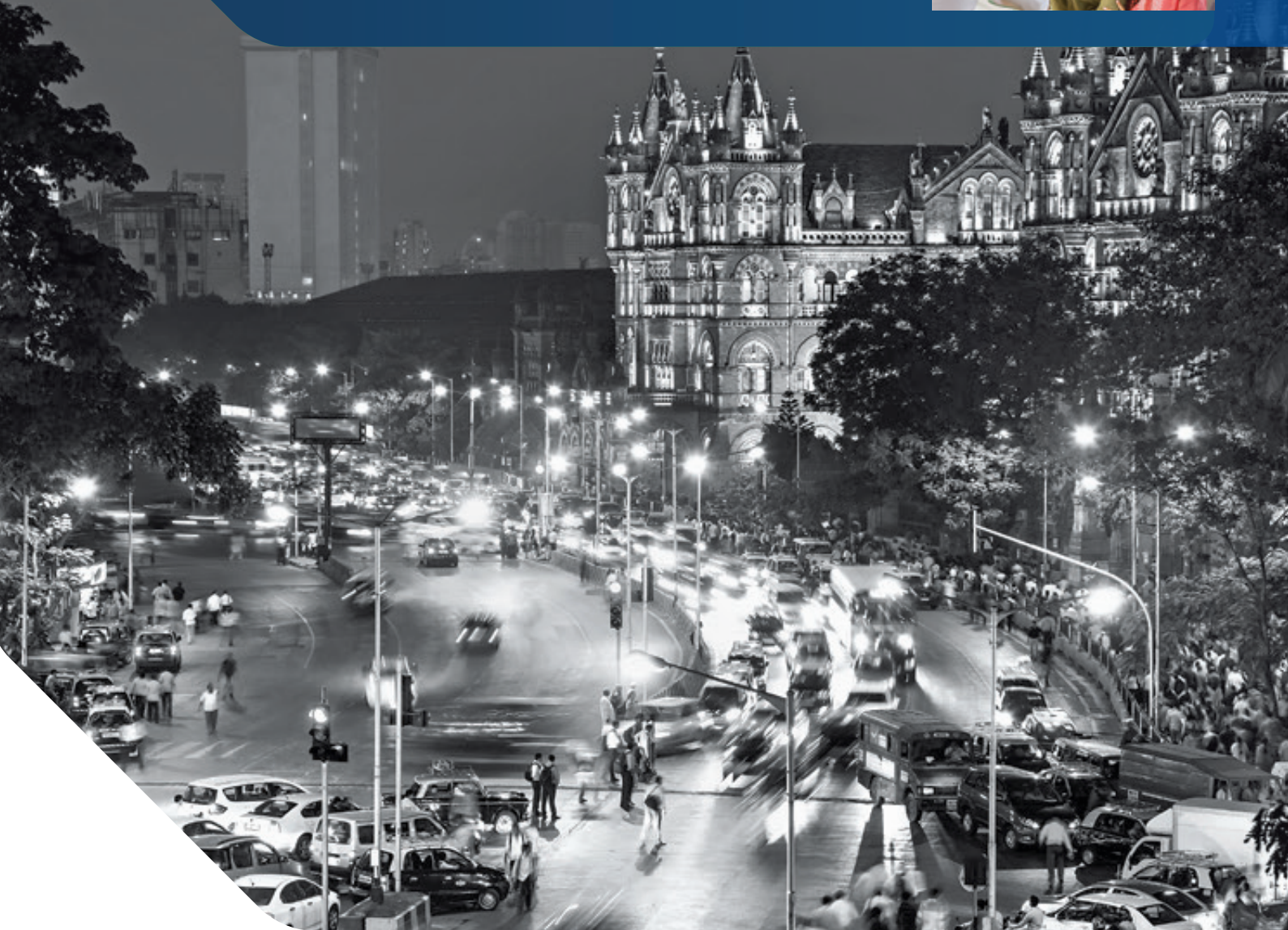
الدورة الاستراتيجية

مثل العام ٢٠١٦ عامنا الأول في دورتنا الاستراتيجية الجديدة والتي تمتد للفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. تم فيها تحديد العديد من الفرص مع اعتماد سياسة التنفيذ التدريجي ومنها مبادرتان ذو أهمية خاصة.

وتتمثل المبادره الأولى في تطوير وتنمية خدماتنا المصرفية لقاعدة جديدة من العملاء الغير مدرجين ضمن أهدافنا الإستراتيجية. حيث يعيش في البحرين شريحة سكانية كبيرة من العمال الأجانب الذين يحتاجون لخدمات خاصة. وقد قمنا بتحليل هذه الشريحة وإحتياجاتها، كما قيّمنا إمكانيات نموها المستقبلي. وتم تشكيل فريق عمل داخلي لمواصلة البحث والاستقصاء وتحديد الشكل الأفضل لطرح مجموعة من الخدمات والمنتجات التي تفي بإحتياجات هذه الشريحة.

الريادة في الأداء

عززنا مكانتنا عبر الفروع المتواجدة في جمهورية الهند،
مشددين على الجودة بدلاً من العدد مما جعل أعمالنا
هناك مربحة بشكل أكبر.



إصدار سندات مستديمه

ولقد استهل البنك العام المالي الجديد ٢٠١٦ بالإصدار الناجح لسندات رأس مال مستديمه من الفئة ١ قابلة للتحويل، الذي يُعد الأول من نوعه في البحرين، وعلى حد علمنا، الأول من نوعه على مستوى منطقة الشرق الأوسط كاملة. وقد تم إقفال الطرح بنهاية شهر أبريل وتم جمع ٨٦ مليون دينار بحريني، ما مكننا من تلبية وتجاوز متطلبات رأس المال الجديدة التي استحدثتها اتفاقية بازل ٣ ومصرف البحرين المركزي.

أسفر هذا الإصدار الناجح عن حصول بنك البحرين والكويت المركز الثالث في فئة «أفضل صفقة تمويل للمؤسسات المالية خلال العام» في حفل توزيع جوائز الشرق الأوسط للسندات والقروض والصكوك لعام ٢٠١٦. وكان بنك البحرين والكويت البنك التجاري الوحيد الذي عقد أفضل صفقة تمويل للعام ضمن هذه الفئة.

والجدير بالذكر أن المصرف المركزي يوجب على بنك البحرين والكويت، باعتباره أحد البنوك المحلية الهامة للقطاع المصرفي المحلي (D-SIB)، الحفاظ على مستويات معينة من رأس المال. وقد تمكنا بفضل الإقبال على شراء السندات المستديمه من ضمان الإيفاء بهذه المتطلبات وتدعيم تنفيذ أهدافنا الإستراتيجية والمعتمدة بشكل كبير على السيولة وموارد رأس المال.

وخلافاً لإصدار أسواق رأس المال في العام ٢٠١٥ لتعويض الدين المستحق، والذي كان متاحاً للمستثمرين الدوليين، كان طرح السندات مقصوراً على المساهمين فقط، مما منحهم ميزة تحقيق عائد مرتفع نسبياً. وتم تثبيت سعر الإصدار عند نسبة ٨,٢٥ بالمائة للسنوات الخمس الأولى، مع خيار التجديد بعائد يتم تحديده بآلية محدده وذلك وفقاً لأسعار السوق السائدة.

إعادة هيكلة التنظيم الإداري

ومع أواخر هذا العام قمنا بعملية إعادة هيكلة للجهاز الإداري والهيكل التنظيمي للبنك، وذلك بتأسيس مجموعتي أعمال رئيسيتين، مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة، ومجموعة الخدمات المصرفية للأفراد، كما تم تعيين نائب للرئيس التنفيذي لكل مجموعة. وقد جاء هذا التغيير مواكباً لاستراتيجيتنا الجديدة والتي تهدف لتحقيق الرؤية المستقبلية وتطلعات المساهمين ومنتسبي البنك.

وتقوم مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة بكافة الخدمات المصرفية للشركات وإدارة الخزينة والاستثمار والخدمات المصرفية الدولية. وعلى وجه التحديد فروعنا الأربعة في الهند والكويت ومكتبينا التمثيليين في كل من دبي وتركيا.

وبالحديث عن مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد فإنها ستكون مسئولة عن إدارة الخدمات المصرفية للأفراد وإدارة معالجة الديون هذا بالإضافة إلى بعض المشاريع الاستراتيجية للبنك.

وفي إطار عملية إعادة الهيكلة تم إلغاء مجموعة الخدمات المساندة ١ وتحويل أقسامها كإدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية، وإدارة تقنية المعلومات والعمليات، وإدارة الرقابة المالية والتخطيط، إلى مجموعات، بحيث تندرج مباشرة تحت الرئيس التنفيذي، وتم تكليفها بمسؤوليات تشمل فروع البنك في الخارج.

موظفونا

واصلنا في العام الماضي عملية تطوير أئمن أصول البنك وأهمها، ألا وهم موظفونا، وذلك بإطلاق منصة بنك البحرين والكويت للتعليم الإلكتروني، والتي تعتبر من أفضل البرامج من نوعها على مستوى القطاع المصرفي. تضم المنصة أوسع مكتبة إلكترونية لمصادر العلوم المصرفية الأكثر استخداماً في العالم، حيث تتضمن أكثر من ٥٠٠ برنامج ودورة تعليمية في مجال الصيرفة والخدمات المالية بالإضافة إلى المهارات الإدارية في مجال الأعمال. وستسهم المرونة والسهولة التي توفرها هذه المنصة الإلكترونية في تطوير مهارات الموظفين، لاسيما لدى النساء العاملات، وذلك بتوفير وسيلة مريحة لتطوير قدراتهم، وتمكينهن من الحفاظ على التوازن بين متطلبات العمل والحياة كونها متاحة للإستخدام في أي وقت ومن أي مكان.

وتبقى مبادراتنا الخاصة بتمكين المرأة من أهم أولوياتنا. وذلك عبر تشجيع المساواة بين الجنسين وعلى كافة المستويات إضافة إلى تسريع عملية إعداد القيادات الإدارية النسائية من خلال برامج تطوير فعالة.

ومن ناحية أخرى أسهم تأسيس نادي الموظفين السابقين في بنك البحرين والكويت عام ٢٠١٥ في توطيد العلاقة وبشكل وثيق بين البنك وموظفيه السابقين، مما يُعد تعبيراً عن تقدير البنك لدورهم في مسيرته الناجحة وفي تطوير القطاع المصرفي. وقد التزم شمل الموظفين في حفل التجمع الثاني لأعضاء النادي في شهر ديسمبر الماضي، والذي شهد حضوراً جيداً، وأعلن فيه الرئيس التنفيذي عن باقة من المميزات المصرفية لأعضاء النادي بالإضافة إلى تكريم مجموعة من الموظفين السابقين اللاتي أمضين أكثر من ٣٥ عاماً في خدمة البنك.

إصدار سندات مستديمه

٨٦ مليون دينار بحريني

أقفل بنك البحرين والكويت إصدار سندات رأس ماله المستديمه من الفئة ١ بجمع ٨٦ مليون دينار بحريني، الأول من نوعه في البحرين.

المعاملات المصرفية عبر الإنترنت

٢٠٨,٥%

٢٠١٦ ٢٠١٥ ٢٠١٤ ٢٠١٣ ٢٠١٢

تضاعفت المعاملات المالية عبر الإنترنت لدى بنك البحرين والكويت خلال الأعوام الخمسة المنصرمة.

تقنية المعلومات

خلال عام ٢٠١٦، أجرينا اختباراً ناجحاً لمركز استمرارية الأعمال لدى البنك، بهدف التأكد من جاهزية البنك وموظفيه للاستجابة الفعالة في حال حصول أي حادث طارئ، وتقليل الأضرار المحتملة إلى أدنى حد ممكن، مع الحفاظ على استمرارية خدمات العملاء الأساسية.

إضافة إلى ذلك تم تحديث شبكة فروعنا في مملكة البحرين ودولة الكويت من خلال الانتقال إلى منصة تقنية جديدة أكثر تطوراً. لا تقتصر على منح العملاء فعالية أفضل في المعاملات الإلكترونية فحسب، بل تدعم أيضاً استمرارية الأعمال من خلال اعتمادها على بيئة عمل مستقرة تدعمها قوة تقنية المعلومات. وتماشياً مع ذلك، قمنا بتحديث العديد من التقنيات في مراكز البيانات لدينا، بما يتيح لنا تقديم الخدمات بوتيرة أسرع بالإضافة إلى إمكانية التوسع مستقبلاً. كما تمت ترقية نظام دعم الخزينة إلى أحدث إصدار.

وما زال بنك البحرين والكويت في مرتبة الصدارة من حيث الالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي بشأن الخدمات الجديدة. فقد تم تفعيل خدمات التحويل الإلكتروني للأموال باستخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وفي نفس الوقت قمنا بإجراء التغييرات اللازمة لضمان إرسال إشعارات الرسائل النصية إلى الهواتف المتحركة لكافة المعاملات التي تتم على الحسابات والبطاقات الائتمانية.

والآن، أصبح بإمكان العملاء الاستمتاع وبكل أمان باستخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال في أي وقت ومن أي مكان بعد قيام البنك بتحديثها، وذلك بإطلاق واجهة مستخدم يمكن الوصول إليها من خلال متصفحات الإنترنت الرئيسية المتاحة على مختلف أنظمة تشغيل الهواتف الذكية، ما يوفر للعملاء تجربة مصرفية رائعة.

كما عملت فرق التقنية داخل البنك على تحسين مستوى الكفاءة في عدد من الجوانب التشغيلية التي تم تحديدها. وتم التركيز على المعايير العالية لأمن المعلومات في البنك من خلال إجراء مراجعة ناجحة لشهادة اعتماد ISO 27001:2013 الممنوحة للبنك.

التميز التشغيلي

حصل بنك البحرين والكويت على جائزة النخبة لتقدير الجودة لعام ٢٠١٦ من جيه بي موغان تشيس؛ وذلك تقديراً للأداء المتميز للبنك في تحقيق معدل عالٍ بنسبة ٩٨,٨ بالمائة في عمليات تحويل الأموال المباشرة (STP). مع نظام MT103 وهي صيغة رسائل تستخدمها جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك (SWIFT) لإجراء الحوالات الدولية البرقية، والتلغرافية، ودفعات نظام الحوالات ذات القيمة الكبيرة. والجدير بالذكر إن (STP) هي عملية للدفع آلية بالكامل بدون تدخل يدوي مما يزيد من سرعة عملية التحويل ويقلل من الأخطاء وتكاليف العمليات التشغيلية والمعاملات.

ويشار إلى أنها المرة السابعة على التوالي التي يحصل فيها البنك على هذه الجائزة، حيث تُمنح للمؤسسات المالية الرائدة التي تقدم خدمات إلكترونية متطورة تقنياً، وتفي بمعايير جي بي موغان في دقة العمليات. وقد تأهل أقل من واحد بالمائة من إجمالي عملاء تحويل الأموال لدى جيه بي موغان لهذه الجائزة في العام الماضي.

شبكات التوزيع

في شهر ديسمبر افتتحنا فرعاً جديداً للبنك في منطقة سند بالبحرين، بعد افتتاحنا لفرع منطقة الحد في وقت سابق من العام. وجاء فرع سند ليحل محل فرع المصفاة السابق، موفراً للعملاء موقعاً جديداً وبمساحة أوسع، وإمكانية الوصول لأفضل للخدمات ليصل عدد فروع البنك في البحرين حالياً إلى ١٧ فرع ومجمع مالي.

الشركات التابعة

تواصل شركة كريدي مكس بحث إمكانات التوسع الدولي، وخاصة في الأسواق المجاورة. كما أعلنت رسمياً عن شراكتها الجديدة مع شركة يونيون بيه (UnionPay) الصينية. وبالتالي أصبحت بطاقات يونيون بيه مقبولة الآن في أجهزة نقاط البيع الخاصة بكريدي مكس، وبذلك تكون كريدي مكس أول جهة مصدرة وممثلة لبطاقات يونيون بيه في البحرين.

أما شركة إنفيتا فتقوم حالياً بتأسيس شركة تابعة لها بالشراكة مع بعض شركات التأمين المحلية لإدارة المطالبات الخاصة بالسيارات فيما بينها، ويمثل هذا التأسيس أحد أركان إستراتيجية البنك خلال عام ٢٠١٧.

كما أطلقت شركة إنفيتا «مركز إنفيتا للتدريب»، والذي تم اعتماده دولياً بتزويد الشركات والأفراد ببرامج تدريبية من مراكز وجهات تدريبية دولية. وتمثل هذه الخطوة جزءاً من الهدف الاستراتيجي لشركة إنفيتا في تنويع أعمالها وزيادة موارد دخلها. كما يعتبر هذا المركز أحد المراكز التدريبية القليلة في مملكة البحرين، والتي حصلت على شهادة الآيزو 9001:2008 ISO لنظام إدارة الجودة.

وأما عن خطتنا لتأسيس مؤسسة استثمارية وبمشروع مشترك في لندن فقد بلغت مرحلة متقدمة في التنفيذ، ونحن الآن بصدد الانتهاء من تعيين الجهاز الإداري والفني لننتقل بعدها إلى مرحلة التشغيل.

تبعية دائرة المخاطر والإلتزام والإلتزام

انسجماً مع أفضل الممارسات المثبتة في مجال حوكمة الشركات، فإن قسم المخاطر والإلتزام يقع تحت إشراف لجنة المخاطر التابعة لمجلس إدارة البنك، ويقع قسم الإلتزام ومكافحة غسل الأموال تحت إشراف لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة البنك.

المراقبة الداخلية

يتمثل الدور الرئيسي لوحدة المراقبة الداخلية في التأكد من تطبيق ضوابط رقابة داخلية كافية في كافة الأقسام والإدارات، والتأكد من خضوع كافة أصول البنك لإجراءات الحماية. وقد قامت الوحدة بتطبيق أنظمة وتدابير شاملة صُممت بعناية لحماية البنك من المخاطر التي يمكن أن تنشأ في إطار مزاوله أعماله. وتجري مراجعة هذه الضوابط بصورة سنوية على الأقل.

خاتمة

ستبقى الكفاءة أولوية قصوى تحظى بجُل اهتمامنا في بنك البحرين والكويت بينما نمضي قدماً في مسيرة تطبيق خطتنا الاستراتيجية الممتدة لثلاث سنوات. كما وسنركز على استثمار مواردنا واستخدامها على أفضل وجه، لتحقيق أفضل النتائج. لقد نجحنا خلال عام ٢٠١٦ في خفض نسبة التكلفة إلى الدخل، وهذا بحد ذاته مؤشر قوي يدل على تحسن مستوى الكفاءة، وسيكون الحفاظ على هذا التوجه هدفنا على الدوام.

وختاماً، وبالنسبة عن فريق إدارة بنك البحرين والكويت، يسعدني أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى مجلس إدارتنا لتوجيهاتهم القيّمة على مدار العام، كما أود أن أشكر مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين والهيئات التنظيمية في كل من دولة الكويت، وجمهورية الهند، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والجمهورية التركية على دعمهم وإهتمامهم.

والشكر موصول لعملائنا الأوفياء وموظفينا المخلصين على جهودهم التي ساهمت في مسيرة نجاح البنك وتطوره.

رياض يوسف ساتر

الرئيس التنفيذي



الريادة في الخدمات

هذه السنة السابعة على التوالي التي يحصل
بنك البحرين والكويت على جائزة التميّز بمعايير
جي بي مورغان الصارمة في دقة العمليات.





محمد ملك
نائب الرئيس التنفيذي **
مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس علوم الحاسب الآلي، جامعة البترول
والمعادن، المملكة العربية السعودية (١٩٨٤).
٣١ عاماً من الخبرة العملية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠.



د.عبدالرحمن سيف
نائب الرئيس التنفيذي **
مجموعة الخدمات المصرفية لقطاع الجملة

المؤهلات والخبرات:
دكتوراه في الاقتصاد،
جامعة ليستر، المملكة المتحدة (١٩٩٢).
٣٤ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٨.



رياض يوسف ساتر
الرئيس التنفيذي *

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جلمورجان،
المملكة المتحدة (٢٠٠١).
٣٩ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٧٨.



نديم عبدالعزيز الكوهجي
مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية للشركات

المؤهلات والخبرات:
بكالوريوس في التمويل وإدارة الأعمال
الدولية، جامعة تكساس، الولايات المتحدة
الأمريكية (١٩٨٨).
١٠ أعوام من الخبرة في التدقيق
١٩ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٩.



س. ك. جايدف
مساعد المدير العام
الخدمات المصرفية الدولية

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في إدارة الأعمال،
المعهد الهندي للإدارة، جمهورية الهند (١٩٨٩).
٢٧ عاماً من الخبرة المصرفية.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٦.



رشاد أحمد أكبري
مساعد المدير العام
العمليات

المؤهلات والخبرات:
ماجستير في التسويق،
جامعة ستيرلينغ، المملكة المتحدة (١٩٩٧).
٣٠ عاماً من الخبرة العملية، ١٥ عاماً منها
في القطاع المصرفي.
انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٠.

* اعتباراً من ١ أبريل ٢٠١٦
** اعتباراً من ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦



محمد عبدالله عيسى
مدير عام **
مجموعة الرقابة المالية والتخطيط

المؤهلات والخبرات:

محاسب قانوني معتمد، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين، مجلس ولاية ديلاوير للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠١).

٢٥ عاماً من الخبرة في مجال الإدارة المالية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠١.



حسن محمد بورشيد
مدير عام **
مجموعة الموارد البشرية والشؤون الإدارية

المؤهلات والخبرات:

ماجستير، إدارة الموارد البشرية، جامعة ديول، الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٦).

٢٢ عاماً من الخبرة في مجال الموارد البشرية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٨.



جمال الصباغ
مدير عام **
مجموعة تقنية المعلومات والعمليات

المؤهلات والخبرات:

ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة جلمورجان، المملكة المتحدة (٢٠٠١).

٣٦ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٨٠.



نيل شارب
مساعد المدير العام **
الخزينة والاستثمار

المؤهلات والخبرات:

عضو مشارك في جمعية أمناء خزينة الشركات

٣٠ عاماً من الخبرة المصرفية في إدارة

أعمال الخزينة.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ٢٠٠٩.



أميت कुमार
مساعد المدير العام
إدارة المخاطر والائتمان والالتزام

المؤهلات والخبرات:

ماجستير إدارة الأعمال،

المعهد الهندي للإدارة، جمهورية الهند (١٩٨٣).

٣٣ عاماً من الخبرة المصرفية.

انضم إلى بنك البحرين والكويت في عام ١٩٩٤.



في عام ٢٠١٦، حاز البنك على جائزة المشاريع الرائدة الاجتماعية في مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية الذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية. وجاءت هذه الجائزة تقديراً للعديد من المشاريع الخيرية التي أقامها البنك، ومن أبرزها مركز بنك البحرين والكويت الصحي في منطقة الحد والذي يعتبر نموذجاً فريداً لخدمات الرعاية الصحية المتقدمة والذي تم تمويله وتجهيزه من قبل البنك بقيمة ٤ مليون دينار بحريني.

الريادة في التطوير



من أبرز ما شهده العام
٢٠١٦ إطلاق منصة
بنك البحرين والكويت
للتعلم الإلكتروني، الذي
جرى تنفيذه بالشراكة مع
مكتبة رائدة عالمياً في
مصادر التعلم الإلكتروني
للإختصاصات المالية.

تمكين المرأة

يمثل العنصر النسائي ٣٥ بالمائة من القوى العاملة في بنك البحرين والكويت. وقد جسد البنك جهوده الرامية لتمكين المرأة في إدراج سياسة تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة تهدف إلى دعم رؤية البحرين لتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في مختلف المستويات.

ولتحقيق أهداف هذه السياسة، تقوم لجنة تمكين المرأة في البنك بتطوير مبادرات وبرامج تنموية للموظفات في تحقيق إمكانياتهن وبلوغ أهدافهن المهنية مع الحفاظ على التوازن بين عملهن وحياتهن الخاصة. ولتشجيع هذا التوجه، استحدث البنك جائزة الرئيس التنفيذي السنوية لتمكين المرأة تقدراً للمدراء الذين يدعمون تطوير إمكانيات الموظفين ونموهن المهني.

وعلى الصعيد الخارجي، يواصل البنك توسيع وتعزيز علاقاته مع رائدات الأعمال لدعم مشاريعهن وأعمالهن. كما يقدم البنك الدعم للجمعيات والاتحادات النسائية في البحرين لتلبية مساعيها التنموية وتمكين المرأة في المجتمع.

حس المسؤولية لدى الموظفين

يشجع البنك موظفيه على التطوع في مختلف البرامج التي تعود بالفائدة على المجتمع، على غرار برنامج «إنجاز البحرين» الذي يهدف إلى تشجيع الشباب وإعدادهم لبيئة العمل. وخلال عام ٢٠١٦، خصص عدد من موظفي البنك قدراً من وقتهم لنقل مهاراتهم وخبراتهم عن طريق تقديم المحاضرات في المدارس من خلال برامج «إنجاز».

يدرك بنك البحرين والكويت أهمية العلاقة بين نجاح مؤسسة ما ومسؤوليتها الاجتماعية – باعتبارها واجباً وركناً أساسياً لاستدامة العلاقات على المدى الطويل. فمن خلال قيامه بتقديم الدعم لموظفيه وتلبية احتياجات المجتمع و المساهمة في تطوير القطاع المالي في البحرين، يقوم البنك عملياً باستدامة النمو المجتمعي مع تشجيع وتعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية.

لذلك يخصص البنك في كل عام مبالغ مالية للتبرعات وبرامج رعاية تعود بالفائدة على مجموعة كبيرة ومتنوعة من المشاريع والقضايا التي تهتم المجتمع. ففي عام ٢٠١٦، وافق مساهمو البنك على تخصيص مبلغ ١,٤ مليون دينار بحريني للتبرعات.

وقد حظيت المنهجية التنموية التي يتبناها البنك في ما يخص المسؤولية الاجتماعية بتقدير وجوائز منحها له العديد من الجهات المستقلة. ففي عام ٢٠١٦، حاز البنك على جائزة المشاريع الرائدة الاجتماعية في مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية الذي عقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية. وجاءت هذه الجائزة تقديراً للعديد من المشاريع الخيرية التي أقامها البنك، ومن أبرزها مركز بنك البحرين والكويت الصحي في منطقة الحد والذي يعتبر نموذجاً فريداً لخدمات الرعاية الصحية المتقدمة والذي تم تمويله وتجهيزه من قبل البنك بقيمة ٤ مليون دينار بحريني.

دعم الموظفين

يلتزم البنك بتعزيز مسيرة التطور المهني لموظفيه وتمكينهم لتحمل مسؤوليات أكبر. ومن أبرز ما يفتخر به البنك في هذا النطاق أن نسبة البحرية في البنك تبلغ ٩٦ بالمائة ما يبين جلياً إهتمام البنك في تنمية المواهب المحلية من خلال التدريب والتطوير المهني الرامي إلى الارتقاء بمهارات الموظفين وتوفير الفرص للتطور المهني.

وفي سبيل تعزيز هذه الأهداف، كان من أبرز ما شهده العام ٢٠١٦ إطلاق منصة بنك البحرين والكويت للتعليم الإلكتروني، الذي جرى تنفيذه بالشراكة مع مكتبة رائدة عالمياً في مصادر التعلم الإلكتروني للإختصاصات المالية. وتوفر هذه المنصة لموظفي البنك في جميع المناطق المتواجدين فيها إمكانية الحصول على مستوى عالي من التعليم والتدريب المهني «من أي مكان» و«في أي وقت».

وباعتباره صاحب العمل المفضل، يقدم بنك البحرين والكويت مزايًا مختلفة لموظفيه تتضمن خيارات شراء الأسهم وبرامج تقاعد وتأمين على الصحة والحياة. كما يكافئ البنك الموظفين الذين أسهموا في نجاح البنك على مدى سنوات عديدة، وذلك في حفل سنوي لتكريم سنوات الخدمة. كما يحرص البنك على مد جسور التواصل مع موظفيه السابقين من خلال نادي بنك البحرين والكويت للموظفين السابقين الذي انشأ في عام ٢٠١٥ حفاظاً على أواصر العلاقة بين أفراد أسرة البنك الحاليين والسابقين.

الميزانية المخصصة لقطاع التعليم

٣٦٪

خصّص البنك ٣٦ بالمائة من الميزانية السنوية لقطاع التعليم ضمن المسؤولية الاجتماعية لعام ٢٠١٦.

برنامج دعم المستنئين والأيتام

١٥ ألف دينار بحريني

في عام ٢٠١٦ قدم البنك هبة وقدرها ١٥ ألف دينار بحريني لرعاية دور المستنئين ومؤسسات تعتني بالأيتام.

تلبية إحتياجات المجتمع

في عام ٢٠١٢، أسس البنك صندوقاً خاصاً من أجل دعم مشاريع مستقبلية كبرى في مجال المسؤولية الاجتماعية مثل مركز بنك البحرين والكويت الصحي في الحد، ومركز بنك البحرين والكويت لإعادة التأهيل. وفي عام ٢٠١٦ بلغت قيمة الصندوق ١,٦٨٥ مليون دينار بحريني، تشمل مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ دينار بحريني من مخصصات التبرع الإجتماعية لهذا العام، وبينما يواصل البنك تعزيز هذا الصندوق وتنميته، يعمل على دراسة إحتياجات المجتمع والطريقة المثلى لاستخدام موارد الصندوق لتلبية هذه الإحتياجات.

التعليم

يولي بنك البحرين والكويت أهمية قصوى في مجال التعليم حيث خصص ٣٦ بالمائة من ميزانية التبرعات للتعليم، بعد أن كانت ٢٠ بالمائة في عام ٢٠١٥. فالبنك، من خلال استثماره في التعليم، يمهّد الطريق لبناء أجيال المستقبل ودعم تطوير المواهب الواعدة من أبناء البحرين.

وفي هذا الإطار، جدد البنك عام ٢٠١٦ التزامه كراعٍ بلاتيني لبرنامج ولي العهد للمنح الدراسية الدولية. وخصص مبلغ مليون دينار بحريني لهذه المبادرة التي تمكن أصحاب الكفاءات من شباب البحرين من الدراسة في أعرق الجامعات والكليات العالمية. كما استثمر البنك، ضمن التزام مدته خمس سنوات، مبلغ ٥٠,٠٠٠ دينار بحريني في صندوق عيسى بن سلمان للمنح الدراسية الذي أنشئ عام ٢٠١٣ لمساعدة الطلاب على إتمام تحصيلهم الأكاديمي.

واستكمالاً لجهوده لتمكين الشباب، يقدم البنك التدريب لأبناء الموظفين وطلاب الجامعات وطلاب برنامج إنجاز، إذ يوفر لهم فرص الممارسة العملية لما اكتسبوه من مهارات في صفوف الدراسة.

الصحة والرياضة

تمثل الرعاية الصحية صدارة اهتمامات البنك في مبادراته الاجتماعية على مر السنين. وفي هذا الإطار يتبرع البنك سنوياً للمؤسسات الطبية ومعاهد الأبحاث الناشطة في مكافحة أمراض كالسكري وفقر الدم المنجلي والسرطان بأنواعه المختلفة.

وزاد البنك استثماره في الأنشطة الرياضية والتوعية بالفوائد الصحية من خلال المشاركة فيها. ويفخر البنك بالمحافظة على دعمه لرياضات متنوعة مثل كرة القدم والتنس للناشئين والفروسية وغيرها. وفي عام ٢٠١٦، شملت برامج الرعاية التي قدمها البنك دعم فريق البحرين لقيادة الدراجات المشارك في بطولات عالمية. كما يهدف البنك من خلال ترويجه لهذه الرياضات إلى تشجيع الناس على زيادة أنشطتهم البدنية فضلاً عن إلهام جيل الشباب والناشئين على ممارسة الرياضة.

العملاء ذوي الإحتياجات الخاصة

إن بنك البحرين والكويت يعطي الأولوية لدمج ودعم هذه الشريحة من أبناء المجتمع. فعلاوة على تخصيصه أكثر من ١٥ بالمائة من إجمالي ميزانية تبرعاته للجمعيات والمؤسسات المعنية بذوي الإحتياجات الخاصة، يواصل البنك الإستثمار في تحسين إمكانية وصول العملاء من ذوي الإحتياجات الخاصة إلى مرافق البنك وخدماته. فبعد أن كان يوفر أجهزة صراف آلي لمن يعانون من ضعف في الرؤية، وغيرها من الخدمات الخاصة كخبراء لغة الإشارة، حرص البنك أيضاً على الإرتقاء المتواصل بمستوى التجربة التي يوفرها لعملائه من ذوي الإحتياجات الخاصة، بحيث يمكنهم إجراء معاملاتهم المصرفية بأنفسهم دون مساعدة.

ويعتبر مجمع بنك البحرين والكويت المالي في منطقة البديع النموذج الأبرز في هذا المضمار. فمن ضمن التسهيلات التي يقدمها للعملاء ذوي الإحتياجات الخاصة مواقف سيارات خصصت لهم، ومدخل دائم للكراسي المتحركة، وأرضية ترشد العملاء ذوي البصر الضعيف إلى أجهزة الصراف الآلي، ومكتب مخصص لذوي الإحتياجات الخاصة بارتفاع منخفض يناسب مستخدمي الكراسي المتحركة. كما طرح البنك استثمارة الطلبات بلغة بريل ودعم صوتي في عملية فتح الحسابات ونسخة صوتية من الشروط والأحكام.

ويعطي البنك الأولوية لخدمة ذوي الإحتياجات الخاصة في جميع فروع. كما يستنيهم من دفع الرسوم والآتعباء الخاصة بعمليات السحب عبر أماناء الصندوق، وكذلك من الرسوم المتعلقة بالحد الأدنى لرصيد الحساب.

الثقافة

يقدم بنك البحرين والكويت الدعم لمجلس التنمية الاقتصادية، ولهيئة البحرين للثقافة والآثار، ولمركز الشيخ إبراهيم بن محمد آل خليفة للثقافة والبحوث، وغيرها من الجهات دعماً لمبادراتهم الساعية إلى الحفاظ على التراث الثقافي وترميم المنشآت التاريخية. وفي عام ٢٠١٦، جدد البنك رعايته لمهرجان «ربيع الثقافة» السنوي الرامي إلى تعزيز الحركة الثقافية والفكرية واجتذاب الزائرين إلى مملكة البحرين.

جهود خيرية أخرى

جدد بنك البحرين والكويت دعمه لصندوق العمل الخيري التابع لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، الذي يقدم المنح لمجموعة واسعة من الجمعيات والمؤسسات الخيرية لدعم المبادرات التنموية، حيث تبرع بمبلغ ٣٠,٠٠٠ دينار بحريني خلال عام ٢٠١٦. كما تبرع بمبلغ ٦٥,٠٠٠ دينار بحريني لدور رعاية المسنين ومؤسسات رعاية الأيتام.

المبادرات البيئية

يحرص بنك البحرين والكويت على تطوير خدماته الرقمية بصورة مستمرة للحد من تأثير أعماله على البيئة. وينتجج البنك ممارسات توفر الطاقة، كما يقوم بتدوير النفايات والمساهمة في تحقيق الاستدامة البيئية وسنوياً، يقدم البنك الدعم للمجلس الأعلى للبيئة في جهوده الرامية إلى حماية الموارد الطبيعية من خلال محمية العرين للحياة البرية.

دعم القطاع المالي في البحرين

يجسد تصنيف بنك البحرين والكويت، باعتباره مصرفاً محلياً ذو أهمية وطنية (D-SIB)، مدى أهمية الدور الذي يلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني والقطاع المالي للبحرين. وعلى الساحة الدولية، كما يعمل البنك سفيراً لمملكة البحرين. فقد شارك البنك في رعاية الاستقبال السنوي للبنوك البحرينية خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن عام ٢٠١٦.

إضافة إلى ذلك، كان بنك البحرين والكويت راعياً رئيسياً لمنتدى يوروموني المالي السنوي الخامس لدول مجلس التعاون الخليجي، الذي استضافه مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين. واستقطب منتدى عام ٢٠١٦ أكثر من ٥٠٠ من قادة الأعمال وصناع القرار في المجال الاقتصادي من ٢٤ دولة.

كما واصل بنك البحرين والكويت رعايته لغرفة التداول التعليمية، الأولى من نوعها بالمنطقة، التي أسسها معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، لمساعدة الشباب البحريني على زيادة معرفتهم في مجال الأعمال المصرفية والإستثمار. كما يرفعى البنك أيضاً مسابقة تريد كويست "Trade Quest" في بورصة البحرين، وهي عبارة عن برنامج محاكاة للتداول في البورصة لتدريب طلاب الثانوية. ويتمثل دور البنك هنا في تقديم المساعدة المالية وإيفاد أحد مديري محافظ البنك كمستشار للفرق المشاركة.

القسم الثاني

التقارير والإفصاحات

٢٤ تقرير حوكمة الشركات
٣٤ الإفصاحات المتعلقة بالأجور والمكافآت
٣٩ معلومات عن المؤسسة

تعتبر الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات أساساً لتحقيق أهداف البنك الجوهرية وفي الحفاظ على مكانتها الرائدة ضمن القطاع المصرفي المحلي والإقليمي.

يفخر بنك البحرين والكويت بوفائه بمعايير استثنائية لحوكمة الشركات. وتتوافق سياساتنا لحوكمة الشركات مع أفضل المعايير الدولية.

المبادرات في عام ٢٠١٦

قام بنك البحرين والكويت بتنفيذ مبادرات في عام ٢٠١٦ لتعزيز ممارسات حوكمة الشركات في البنك وتشمل هذه المبادرات تعديل الهيكل الإداري لتصبح التبعية الإدارية لشعبة إدارة المخاطر للجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة ودائرة الإلتزام بالتطبيق للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بشكل مباشر. كما إستمر المجلس بمراجعة جميع السياسات لدى البنك، وبالأخص سياسات إدارة المخاطر، من قبل مجلس الإدارة. كما تم الانتهاء من إجراءات تقييم المجلس والسادة الأعضاء ولجان المجلس التابعة وتمت ملاحظات التوصيات الصادرة من المجلس واللجان لتطوير كفاءتها. بالإضافة إلى ذلك واصل البنك نشر إفصاحات مطورة في التقرير السنوي بالتوافق مع الممارسات الأفضل لحوكمة الشركات والمتطلبات الرقابية. وراجع المجلس دليل عمل مجلس الإدارة وشروط مرجعية اللجان.

وقد تم تطبيق السياسات الجديدة للمزايا والمكافآت، والتدريب والكفاءة لدى البنك تماشياً مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. كما تمت الموافقة من قبل المجلس على جدول لتدريب أعضاء المجلس لعام ٢٠١٦ وتمت مراقبة حضور السادة الأعضاء للدورات التدريبية.

وحقق البنك التطبيق الكامل للمعايير الحسابية العالمية الجديدة IFRS9 خلال عام ٢٠١٦ وهو من أوائل البنوك في المنطقة التي طبقت ذلك.

فلسفة حوكمة الشركات لدى البنك

إن حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لمليكيهم في البنك ستظل دوماً من أولويات بنك البحرين والكويت، وذلك من خلال تطبيق الممارسات المصرفية المهنية الرفيعة. ولن يكتفي البنك بالإلتزام بتطبيق قوانين الدولة والجهات الرقابية فحسب، (بما في ذلك ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة بمملكة البحرين ودليل المسيطرون الصادر من مصرف البحرين المركزي)، بل وسيهتم كذلك بمعايير الحوكمة الرقابية في الشركات.

إن البنك سيعمل بشكل دائم لتحقيق أفضل عائد على حقوق الأطراف ذات العلاقة التي تشمل المساهمين والعملاء والموظفين، والمجتمع بشكل عام.

إن مساعي تنفيذ حوكمة الشركات تقع مباشرة على عاتق مجلس إدارة البنك وهي متوافقة مع اللوائح التنظيمية والمتطلبات القانونية في مملكة البحرين وفي الدول التي يمارس البنك فيها أنشطته.

بيان قابلية تحمل المخاطر

تحدد قابلية تحمل المخاطر مستوى ونوع المخاطر التي يرغب البنك في تحملها لتحقيق أهدافه الإستراتيجية وأهداف العمل مع مراعاة التزاماته تجاه الأطراف ذات العلاقة.

إن قابلية البنك لتحمل المخاطر هي مقياس نوعي وكمي يعكس مستوى قدرته على تحمل المخاطر في الأحوال الطبيعية والضاغطة. كما إنها تعتبر مؤشر أداء رئيسي (KPI) أو حد للتحمل أو لتوجيه نوعي.

ويتكون إطار قابلية المخاطر الخاص بنا من بيان قابلية تحمل المخاطر بالإضافة إلى (أ) مقاييس أداء محددة على شكل مؤشرات أداء رئيسية، (ب) حدود للمخاطر، معايير التعرض، ضوابط وقيود ومعايير الإقراض والاستثمار الموضحة في دليل سياسات وإجراءات المخاطر الداخلية. (ج) معايير رأس المال والسيولة المقارنة التي يتم مراقبتها في اجتماعات لجنة إدارة مطلوبات الأصول، (د) أهداف العمل وأهداف إدارة المخاطر الرئيسية، الأهداف، الغايات والإستراتيجية المحددة في إستراتيجيات العمل والاستثمار وإدارة المخاطر، (هـ) تحدد الهياكل الإدارية والإشرافية في البنك من خلال لجان الإدارة ومجلس الإدارة قابلية البنك لتحمل المخاطر ومستويات الأداء المرغوبة، في المقابل، كما إنها متضمنة في إدارة المخاطر المتنوعة داخل البنك إضافة لرأس ماله. يتم دمج قابلية البنك لتحمل المخاطر في عملية التخطيط الإستراتيجي، ورأس المال، وإدارة المخاطر على مستوى خطوط الأعمال العمودية. ويقيس البنك مساهمة كل خط من خطوط العمل في تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية الهامة.

يهدف البنك إلى تحسين نسبة الأرباح مقارنة بالمخاطر لصالح جميع الأطراف ذات العلاقة من خلال المراجعة الدقيقة والدورية لاستراتيجيات الأعمال، الاستثمار، إدارة المخاطر والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال). ويعتبر التعرض الرئيسي للبنك هو التعرض لمخاطر الائتمان إضافة إلى مخاطر المحور الأول والثاني التي يتعرض لها أثناء سير العمل المعتاد. كما تقوم الإدارة بمراجعة بيان قابلية تحمل المخاطر من خلال وثيقة إستراتيجية إدارة المخاطر ثم ترفع توصيات للجنة المخاطر ومجلس الإدارة للاعتماد سنوياً. وتتطلب قابلية البنك لتحمل المخاطر، ضمن أمور أخرى، ما يلي:

- مستوى عالي من النزاهة والمعايير الأخلاقية والاحترام والمهنية في كافة تعاملاتنا.
- تحمل المخاطر التي تتصف بالشفافية والفهم والتي يمكن قياسها ومراقبتها وإدارتها.
- التأكد من أن لدى البنك مستويات مناسبة من كفاية رأس المال بشكل مستمر وفقاً لما تملحه الجهة التنظيمية وتقييم البنك لتلك المستويات في وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس المال؛ والتأكد من أن إستراتيجية البنك لإدارة رأس المال تتضمن المتطلبات الرأسمالية وتخطيط رأس المال.
- التأكد من توافر مستويات كافية من التمويل المستقر والفعال وغير المكلف لدى البنك لدعم متطلبات السيولة والإقراض والاستثمار بشكل مستمر؛ والتأكد من امتلاك البنك لإطار عمل راسخ لإدارة السيولة وخطط الطوارئ لمراقبة وإدارة السيولة في الظروف العادية والضاغطة، إضافة إلى مراقبة شهرية لمعدلات السيولة الرئيسية (الداخلية والتنظيمية) خلال اجتماعات لجنة إدارة الأصول والخصوم.
- الإلتزام بالمبادئ الأساسية للإقراض المنصوص عليها في سياسة الإقراض العامة في البنك.
- التقيد بإطار عمل ثابت لإدارة الائتمان مع التركيز على المناطق الجغرافية التي يتواجد فيها البنك فعلياً (الكويت والهند ودبي) ودول مجلس التعاون الخليجي ودول مختارة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول أخرى؛ وتحمل التعرضات للمخاطر ضمن إطار توجيهات لجنة مخاطر الدول التي تقوم بمراجعة مخاطر الدول واستراتيجية البنك فيها بشكل فعال.
- وجود إطار عمل محدد للمراقبة والتحصيل وإعادة الهيكلة لتوفير آلية فعالة للتعاقي.
- الحد من التعرضات للأنشطة ذات المخاطر الكبيرة والتي قد تؤدي إلى مخاطر تابعة تهدد رأس مال البنك وجدارته الائتمانية.
- السعي دوماً لتحقيق أقصى ربحية من خلال تحقيق الدخل وتقليل التكلفة وتدني الاضمحلال.
- تقييم المنتجات الائتمانية الجديدة بشكل هيكلي لاعتمادها من قبل الجهات المناسبة بحيث يمكن فهم وإدارة ما تتضمنه من مخاطر ومزايا وعمليات تشغيلية ومتطلبات النظام والمتطلبات القانونية.
- حماية مصالح البنك والعملاء من خلال تطبيق إجراءات تشغيلية وضوابط داخلية محكمة ودعم النظام والتدريب وتطبيق عملية إدارة المخاطر التشغيلية لتقليل تلك المخاطر.
- التأكد من الامتثال الكامل بالمتطلبات القانونية والتشريعية والتنظيمية؛ والتأكد من الإلتزام بقوانين مكافحة غسيل الأموال وغيرها من الإلتزامات وفقاً للقانون الدولي؛ وتوفير التدريب والتوجيه الكافي لتقليل مخاطر الامتثال ومكافحة غسيل الأموال.

بيانات المساهمين

إن أسهم بنك البحرين والكويت مدرجة في شركة بورصة البحرين. وقد أصدر البنك ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهماً عادياً بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠ فلس للسهم الواحد مدفوعة بالكامل.

اجتماع الجمعية العامة العادية السنوية

واجتماع الجمعية العامة غير العادية

عقدت الجمعية العامة العادية وغير العادية اجتماعها بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٦، كما عقدت الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٨ يناير ٢٠١٦.

وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية الموافقة على زيادة رأسمال البنك من خلال طرح سندات مستديمة قابلة للتحويل إلى أسهم مع أحقية مساهمي البنك في الاكتتاب بمبلغ إجمالي قدره ١٠٠ مليون دينار بحريني لتلبية المتطلبات المستقبلية لملاءة رأس المال المطلوبة للتوافق مع بازل ٣ وتمويل المبادرات الاستراتيجية المستقبلية للبنك. هذا وقد لاقى الطرح قبولا حسنا وكانت نسبة المشاركة ٨٦,١ بالمائة. وتكون قيمة التوزيع المدفوعة مستحقة السداد - وفقا للشروط والأحكام - على القيمة الاسمية القائمة لسندات رأس المال بشكل نصف سنوي في ٢ مايو و ٢ نوفمبر من كل عام، وقد تم دفع التوزيع الأول بتاريخ ٢ نوفمبر ٢٠١٦. وقد تم نشر محضري اجتماعي الجمعية العامة العادية والجمعية العامة غير العادية في هذا التقرير السنوي.

ويقدم البنك بشكل سنوي تقريراً إلى الجمعية العامة مفصلاً فيه عن كل ما يتعلق بحوكمة الشركات التزاما بتطبيق المتطلبات الرقابية ذات الصلة. إن البنك يقوم بالإفصاح عن البيانات للمساهمين في اجتماع الجمعية العامة بناءً على متطلبات قانون الإفصاح في الدليل الصادر من مصرف البحرين المركزي، منها إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة، الإدارة العليا والمدققين الخارجيين، كما يشمل التقرير السنوي إجمالي المبالغ والمكافآت المدفوعة إلى الإدارة التنفيذية.

بيانات مجلس الإدارة

تشكيل مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة البنك من إثني عشر عضواً يتم تعيينهم و/أو انتخابهم وفق أحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي. ويتكون مجلس إدارة البنك من أعضاء ذوي خلفية وخبرة مهنية عالية. كذلك يتم اختيار أعضاء اللجان التابعة للمجلس على ضوء خبراتهم المهنية حسب متطلبات حوكمة الشركات. ويقوم بمراجعة دورية لتشكيله ولمشاركة الأعضاء ولعمل اللجان التابعة له.

ويخضع تعيين أعضاء المجلس لموافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي. إن تصنيف عبارة عضو تنفيذي، عضو غير تنفيذي وعضو مستقل غير تنفيذي تم وفقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي. بدأت الدورة الحالية لمجلس الإدارة في شهر مارس ٢٠١٤ وتنتهي في مارس ٢٠١٧.

ويتم انتخاب/تعيين أعضاء مجلس الإدارة من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي. ويجوز انتخاب عضو من ذوي الخبرة في مجلس الإدارة من غير المؤسسين للبنك أو المساهمين فيه. ويكون الانتخاب أو إعادة انتخاب العضو خلال الجمعية العامة بمباركة من المجلس وبناءً على توصية من لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات التابعة له بحيث يكون مدعوماً بمعلومات محددة مثل المؤهلات والسير الذاتية والمهنية والعضوية في مجالس أخرى.

المساهمون

اسم المساهم	بلد المنشأ	عدد الاسهم	النسبة المئوية %
المواطنون البحرينيون وجنسيات أخرى	-	٢٤٦,٦٠٥,٨٤٥	٢٢,٧٩
بنك الإئتمار	مملكة البحرين	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	٢٥,٣٨
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨	١٨,٧٧
- الهيئة العامة لصندوق التقاعد سابقاً	مملكة البحرين	١٤٤,٢٩٤,٨٢٠	١٣,٣٤
- الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية سابقاً	دولة الكويت	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧	١٨,٧٠
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	١١,٠٠٣,٩٨٤	١,٠٢

جدول توزيع فئات الأسهم

الفئة	عدد الأسهم	عدد المساهمين	النسبة المئوية %
أقل من ١%	٢٤٦,٦٠٥,٨٤٥	٢,٣٧٧	٢٢,٧٩
١% إلى أقل من ٥%	١١,٠٠٣,٩٨٤	١	١,٠٢
٥% إلى أقل من ١٠%	-	-	-
١٠% إلى أقل من ٢٠%	٥٤٩,٥٤٥,٠٩٥	٣	٥٠,٨١
٢٠% إلى أقل من ٥٠%	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	١	٢٥,٣٨
٥٠% فأكثر	-	-	-

أمين سر مجلس الإدارة

يقدم أمين سر مجلس الإدارة الدعم المهني والإداري للجمعية العمومية، والمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه، كما يقوم بمهام ومسؤول حوكمة الشركات أيضاً. وفي هذا السياق يقوم أمين سر مجلس الإدارة بتقديم الدعم لعملية تقييم الأداء للمجلس، ولجانه التابعة وأعضائه وحصول الأعضاء على المشورة المستقلة وغيرها من الأمور ذات الصلة. ويخضع تعيين أمين سر مجلس الإدارة لموافقة المجلس.

إن أمين سر مجلس الإدارة في بنك البحرين والكويت هو أحمد عبد القدوس أحمد الذي انضم إلى البنك في عام ٢٠٠٩. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة من جامعة البحرين في عام ١٩٩٦، وقد حضر العديد من البرامج التدريبية المتقدمة في حوكمة الشركات في مملكة البحرين وفي الخارج ولديه أكثر من ٢٠ عاماً من الخبرة في القطاع المالي.

مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة

إن المهمة الرئيسية لمجلس الإدارة، هي متابعة تنفيذ الأهداف الإستراتيجية للبنك ومراقبة عملياته بما يتفق مع النظام القانوني والإطار الرقابي بشكل عام. وعلى المجلس التأكد من ملاءة النظام المالي والتشغيلي ونظم الرقابة الداخلية وكذلك التأكد من التطبيق الميداني لقواعد السلوك المؤسسية وميثاق العمل.

وتتوافر لدى مجلس الإدارة الصلاحيات الكاملة لاتخاذ القرار في الأمور التي ترفع إليه للتيقن من أن توجيه الإدارة التنفيذية والسيطرة الكلية على عمليات البنك تقع ضمن نطاق اختصاصاته. ويشمل ذلك وضع الإستراتيجيات العامة والتخطيط، عمليات التقييم المؤسسي، استحواذ الموجودات والخارج منها، مصروفات رأس المال، الصلاحيات الفنية، تعيين المدققين الخارجيين ومراجعة البيانات المالية، عمليات التمويل والاقتراض بما يشمل خطة العمل السنوية والميزانية التقديرية، التأكد من الإلتزام بالتطبيق مع توجيهات الجهات الرقابية وكفاءة عمليات الرقابة الداخلية.

ويقوم المجلس باتخاذ القرار بشأن منح ومراجعة تفويض هذه الصلاحية إلى اللجان المنبثقة عن المجلس وكذلك إلى الإدارة. ويمكن منح هذا التفويض لإقرار المصروفات، والموافقة على التسهيلات الائتمانية والإجراءات المؤسسية الأخرى. كما يمكن الموافقة على هذا التفويض والتصريح به بموجب العديد من سياسات البنك، وسوف تستند حدود الصلاحيات المحددة إلى المتطلبات التشغيلية للبنك.

وتقع الأمور المتعلقة بمصروفات رأس المال، والتنازل عن الموجودات، وعمليات الاستحواذ والدمج وبعض الاستثمارات الإستراتيجية، ضمن نطاق صلاحيات المجلس.

ويشغل كل عضو في المجلس منصبه لمدة ثلاث سنوات متتالية قابلة للتجديد وذلك بإعادة انتخابهم و/أو تعيينهم في دورة جديدة في اجتماع سنوي للجمعية العامة العادية. ويكون نصاب اجتماعات المجلس صحيحاً بحضور أغلبية الأعضاء بحيث يكون الرئيس و/أو نائبه من ضمنهم. وقد تم نشر دليل عمل مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للبنك.

المعاملات المصرفية التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

تتطلب معاملات إقراض أعضاء مجلس الإدارة وفق حدود معينة للإقراض موافقة المجلس. كما تتطلب التسهيلات الائتمانية والطلبات الاستثمارية التي تتجاوز مستويات محددة مسبقاً موافقة المجلس.

وبالمثل فإن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بأعضاء المجلس تتطلب موافقة المجلس.

المساعدة المهنية المستقلة

إن لدى البنك إجراءات مقررة من قبل مجلس الإدارة لمنح أعضاء المجلس حق الحصول على مشورة مهنية مستقلة تتعلق بشؤون البنك أو بمسؤولياتهم الفردية كأعضاء في مجلس الإدارة، ويخضع ذلك لموافقة المجلس.

البرنامج التعريفي والتطوير المهني لأعضاء مجلس الإدارة

يتعين على مجلس الإدارة أن يكون على اطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بالعمل، والصناعة المصرفية، والتطورات الرقابية والتشريعية، وأحدث التطورات التي من شأنها أن تؤثر على عمليات وأعمال البنك. ويوفر البنك مباشرة، بعد تعيين أي عضو جديد في مجلس الإدارة، برنامج تعريف رسمي، إذا لزم الأمر.

كما يتم ترتيب اجتماعات مع الإدارة التنفيذية ورؤساء الإدارات في البنك، حيث أن هذا الأمر سوف يؤدي إلى خلق فهم أفضل لبيئة العمل والأسواق التي يعمل بها البنك. ويعتبر وجود برنامج مستمر للتوعية أمر ضروري وقد يتخذ أشكالاً مختلفة، من خلال توزيع المنشورات، وورش العمل والعروض التوضيحية أثناء اجتماعات المجلس وحضور المؤتمرات التي تشمل موضوعات حول عضوية مجالس الإدارات، والأعمال والصناعة المصرفية والتطورات الرقابية. وفقاً لدليل التدريب الصادر من مصرف البحرين المركزي على كل شخص محدد في الدليل (يشمل ذلك أعضاء مجلس الإدارة) إكمال 10 ساعة من التدريب المهني المستمر خلال كل عام.

تقييم المجلس واللجان التابعة

يقوم مجلس الإدارة بإجراء تقييم ذاتي سنوي. كما يقوم المجلس بإجراء مراجعة سنوية لدليل عمله ومدى فعاليته وتكوينه، والشروع في اتخاذ الخطوات المناسبة لأي تعديلات مطلوبة. كما يقوم المجلس كذلك بمراجعة التقييم الذاتي للسادة الأعضاء بشكل منفرد ولجان المجلس والنظر في أية توصيات مناسبة قد تبرز نتيجة لهذا التقييم، وتم نشر السياسة المعنية بذلك على الموقع الإلكتروني للبنك.

مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

لقد تبني مجلس الإدارة سياسة مكافآت لأعضاء المجلس مع إجراءات واضحة جداً من أجل تطبيق الاستحقاقات والتعويضات المختلفة لأعضائه، انعكاساً لمشاركاتهم ومساهماتهم في أنشطة المجلس ولجانه الدائمة والمؤقتة. إن التوجه الأساسي لهذه السياسة هو أن المشاركة في الاجتماع يكون بحضور شخصي بقدر الإمكان، ويعتبر حضور الاجتماع عن طريق الهاتف/الفيديو كحضور شخصي في الاجتماع. ويتم التعامل مع أعضاء مجلس الإدارة على قدم المساواة عندما يتم تعويضهم عن عمل إضافي أو جهد في مشاركتهم. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لقانون الشركات التجارية رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ وبالتالي فإن المدفوعات متطابقة مع أحكام القانون.

سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة

لقد نفذ البنك سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة وتم تعيين مسؤولين عنها.

إن هذه السياسة تغطي الحماية الكافية للموظفين الذين يقومون بتقديم تقارير بحسن نية عن تلك المخاطر. وتشرف على هذه السياسة لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. وتم نشر سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة على الموقع الإلكتروني للبنك.

البرامج التدريبية التي نظمت لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٦

البرامج	التاريخ	المدة الزمنية
منتدى المؤسسات المالية "يورومني" لدول مجلس التعاون الخليجي	٢٣- ٢٤ فبراير ٢٠١٦	٩ ساعات
حوكمة الشركات – من الناحية الإستراتيجية	١٩ ابريل ٢٠١٦	٥ ساعات
التوجهات المستقبلية لأدوات الدفع الإلكترونية	٢٧ ديسمبر ٢٠١٦	ساعتان ونصف
المعايير المحاسبية العالمية IFRS9	٢٥ و ٢٦ ديسمبر ٢٠١٦	٥ ساعات

سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين

وضع البنك السياسة والإجراءات التنظيمية للتأكد من أن جميع الأشخاص الرئيسيين على علم مسبق وملتزمين بالمطلوبات القانونية والإدارية في ملكيتهم وتعاملاتهم في أسهم البنك، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى الحد من سوء استخدام المعلومات الجوهرية المتوافرة داخل البنك. والأشخاص الرئيسيون يشملون أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفين في دوائر معينة والأشخاص الذين يخضعون لوصاية الأشخاص الرئيسيين أو يقعون تحت سيطرتهم. إن الرقابة العليا لتطبيق سياسة الأشخاص الرئيسيين تعهد إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وتم نشر سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين على الموقع الإلكتروني للبنك.

ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة

أقر مجلس الإدارة ميثاق العمل لكل من أعضائه، كما أقر ميثاق الشرف للإدارة التنفيذية وموظفي البنك. وتوضح تلك الوثائق مجالات تعارض المصالح ومقتضيات السرية ومسؤوليات المذولين بالتوقيع لكي يلتزموا باتباع أفضل الممارسات. إن المسؤولية العليا لمراقبة الميثاق تقع على عاتق مجلس الإدارة. وتم نشر نص ميثاق العمل على الموقع الإلكتروني للبنك.

سياسة توظيف وتعيين الأقارب

ينتهج البنك سياسة محكمة تنظم توظيف وتعيين الأقارب سواء في البنك أو في شركاته التابعة والمملوكة بالكامل. وهي كما يلي:

- ١- يمنع البنك توظيف أقارب الموظفين من الدرجة الأولى والثانية، بينما يسمح بتوظيف الأقارب من الدرجات الأخرى شريطة الحصول على موافقة الإدارة العليا وبعد التأكد من عدم وجود تضارب للمصالح.
- ٢- يمنع توظيف أقارب الموظفين ممن هم في منصب مدير أول فما فوق لأقاربهم من الدرجة الأولى والثانية في الشركات التابعة للبنك والمملوكة بالكامل من دون الحصول على موافقة الرئيس التنفيذي.
- ٣- على الرئيس التنفيذي الإفصاح لمجلس إدارة البنك وبصورة سنوية عن الموظفين الذين يعملون في المناصب الرقابية وأقاربهم الذين يعملون في المناصب المعتمدة وذلك حسب تصنيف مصرف البحرين المركزي سواء في البنك أو في شركاته التابعة.

تضارب المصالح

لدى البنك إجراءات موثقة للتعامل مع القضايا التي تتعلق بتضارب المصالح. وإنه خلال اجتماعات مجلس الإدارة أو لجانه التابعة لمناقشة مواضيع ترتبط بقضايا تضارب المصالح، تتخذ القرارات من قبل مجلس الإدارة أو لجانه التابعة.

وعلى العضو المعني مغادرة قاعة الاجتماع أثناء مناقشة تلك المواضيع، وتسجل تلك العمليات في محضر اجتماع مجلس الإدارة أو لجانه.

ويتوجب على الأعضاء أن يفصحوا فوراً للمجلس بعدم المشاركة في التصويت لوجود تضارب في المصالح مرتبط بأنشطتهم والتزاماتهم مع جهات أخرى. وهذه الإفصاحات تشمل الوثائق الخاصة بال عقود أو المعاملات المرتبطة بالعضو المعني.

المسؤولية الاجتماعية

تعتبر مساهمة بنك البحرين والكويت تجاه الرقي بالمجتمع البحريني جزءاً لا يتجزأ من الدور الاجتماعي للبنك، ويترجم ذلك من خلال تخصيص ميزانية للتبرعات تهدف إلى تمويل المشاريع ذات الصلة بالمجتمع البحريني، وتنوع طبيعة تلك التبرعات، فعلى سبيل المثال لا الحصر، التبرعات للجمعيات الخيرية، والثقافية، والأبحاث، والتعليم، والأعمال الخيرية، والبيئية والرياضية.

يتبع البنك سياسة تبرعات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويمثل هذا المستند سياسة رفيعة المستوى لميزانية التبرعات، ويخلص المبادئ الأساسية والمعايير المنصوص عليها لتقييم واختيار طلبات التبرعات، ويمثل الهدف منه في تعظيم العائد للطرفين، وتحديد الصورة الاجتماعية للبنك والمصلحة العامة للمجتمع.

الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة
البيانات الشخصية

مراد علي مراد		
رئيس مجلس الإدارة	الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين
رئيس مجلس الأمناء	صندوق تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي	مملكة البحرين
عضو	المجلس النوعي للتدريب للقطاع المالي والمصرفي	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الجنبية المحدودة ذ.م.م. (شركة عائلية)	مملكة البحرين

عارف صالح خميس		
وكيل	وزارة المالية	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	احتياطي الأجيال القادمة بوزارة المالية	مملكة البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة	مؤسسة جسر قطر – البحرين	مملكة البحرين
عضو	الهيئة العليا لنادي راشد للفروسية وسباق الخيل	مملكة البحرين
عضو	المجلس الأعلى للصحة	مملكة البحرين
عضو	مركز الشيخ محمد بن خليفة بن سلمان آل خليفة للقلب	مملكة البحرين
عضو	المجلس الاستشاري لإدارة مستشفى الملك حمد	مملكة البحرين

محمد عبدالرحمن حسين		
نائب رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة انفستكوروب السعودية للاستثمار المالي	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	فندق "K" ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة التدقيق	شركة اتحاد الخليج للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ب.(م)	مملكة البحرين

جاسم حسن علي زيتل		
رئيس مجلس الادارة بالانابة والرئيس التنفيذي	مجموعة أزران المالية للتمويل والاستثمار	دولة الكويت
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي (بالإنابه)	بنك ادكس الاستثماري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الكويت الدولي	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	شركة الأنظمة الآلية	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	الماسه كابيتال ليمنتد	دبي - الإمارات العربية المتحدة
عضو مجلس الإدارة	شركة ميامي الدولية للأوراق المالية	الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور زكريا سلطان العباسي		
الرئيس التنفيذي	الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الإسكان ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين

الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة		
الرئيس التنفيذي	شركة إدارة الأصول ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	شركة الأوراق المالية والأستثمار (سيكو) ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة البحرين المالية (بي اف سي) جروب	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	شركة أملاك الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي للتطوير ش.ش.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	شركة بحرين مارينا للتطوير ش. ش. و.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة التنفيذية	أمانات القابضة ش.م.ع.	الامارات العربية المتحدة

الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة		
رئيس	ديوان صاحب السمو الملكي ولي العهد	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	برنامج صاحب السمو الملكي ولي العهد للمنح الدراسية العالمية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	وقف عيسى بن سلمان التعليمي الخيري	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	النخيل كابيتال ذ.م.م.	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة الفكر العربي	لبنان

البيانات الشخصية (تتمة)

مروان محمد الصالح		
مدير إدارة السندات – قطاع الأوراق المالية	الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت
عضو مجلس الإدارة	قيت هاوس بنك	المملكة المتحدة

مطلق مبارك الصانع		
مدير عام	هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	دولة الكويت
رئيس مجلس الإدارة	شركة مستشفيات الضمان الصحي	دولة الكويت

الهام إبراهيم حسن		
الشريك المسؤول	الهام حسن للاستشارات	مملكة البحرين
رئيس مجلس الإدارة	تأهيل للرعاية الصحية	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة بي إن بي باربيا للاستثمار	المملكة العربية السعودية
عضو مجلس الإدارة	مجموعة سوليدرتي القابضة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	ممتلكات	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	شركة إدامة	مملكة البحرين

يوسف صالح خلف		
العضو المنتدب	شركة فيجن لابن للاستشارات	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك الإسكان	مملكة البحرين
عضو مجلس الإدارة	بنك سيكو للاستثماري	مملكة البحرين

حسن محمد محمود		
عضو مجلس الإدارة	مؤسسة فيصل المالية (المغرب) – ش.م.	المغرب
عضو مجلس الإدارة	شركة أوفرلاند كابيتال جروب	الولايات المتحدة الأمريكية
عضو مجلس الإدارة	الشركة المصرية للاستثمار	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	الشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (الباهاماس) المحدودة - (حتى ٣١ مارس ٢٠١٦)	الباهاماس
عضو مجلس الإدارة	شركة الخليج للتمويل والاستثمار	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	الشركة المصرية للأعمال التجارية	جمهورية مصر العربية
عضو مجلس الإدارة	إثراء كابيتال	المملكة العربية السعودية

ملكية أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة

عدد الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ كالتالي:

اسم العضو	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	عدد السندات	
				٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
مراد علي مراد	عادية	٨٥٣,٩٧٧	٨٥٣,٩٧٧	١٩٧,٧٨٨	–
عارف صالح خميس	عادية	–	–	–	–
محمد عبدالرحمن حسين	عادية	١٥٣,٤٠٢	١٣٣,٤٠٢	–	–
جاسم حسن علي زينل	عادية	١٩٠,٢٨٦	١٩٠,٢٨٦	٣٠,٠٠٠	–
الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية/ الدكتور زكريا سلطان العباسي ^(١)	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١١,٧٤٦	–
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	٥٠,٠٠٠	–
الشيخ خليفة بن عديج آل خليفة	عادية	١٣٨,٣٢٦	١٣٨,٣٢٦	–	–
مروان محمد الصالح	عادية	–	–	–	–
الهيئة العامة للاستثمار / مطلق مبارك الصانع ^(٢)	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١١,٧٤٦	–
بنك الإثمار/ الهام إبراهيم حسن ^(٣)	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١١,٧٤٦	–
يوسف صالح خلف	عادية	١٥٢,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	٣٩,٠٥٧	–
بنك الإثمار/ حسن محمد محمود ^(٣)	عادية	١٢٧,٠٥٠	١٢٧,٠٥٠	١١,٧٤٦	–
حسن محمد محمود	عادية	٧٣,٥٢٥	٦٣,٥٢٥	٣٠,٠٠٠	–

(١) أسهم العضوية الخاصة بالدكتور زكريا سلطان العباسي من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية.

(٢) أسهم العضوية الخاصة بالسيد مطلق مبارك الصانع من ضمن مجموع الأسهم المملوكة للهيئة العامة للاستثمار.

(٣) أسهم العضوية الخاصة بالسيدة الهام إبراهيم حسن والسيد حسن محمد محمود من ضمن مجموع الأسهم المملوكة لبنك الإثمار.

الأطراف ذات العلاقة بمجلس الإدارة:

شركة الجنبية ذ.م.م وتملك ٩٨٧,٨٢٥ سهماً من أسهم البنك و ٩١,٣٢٦ سندا وهي شركة تابعة لرئيس مجلس الإدارة.

طبيعة ومدى المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٦

قامت شركة الجنبية ذ.م.م (شركة عائلية مملوكة من السيد مراد علي وأفراد أسرته) في شهر أبريل ٢٠١٦ بشراء ما مجموعه (٩١,٣٢٦) سنداً.

عملية الموافقة على التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يوجد لدى البنك نظام للموافقة على المعاملات التي تشمل أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات العلاقة، وتتطلب المعاملات التي تتم من قبل الأطراف ذات العلاقة الحصول على موافقة مجلس الإدارة.

العقود والقروض المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة

اسم العضو	صلة العلاقة بالعضو	الغرض من القرض	مبلغ القرض	سعر الفائدة	شروط الفائدة المدفوعة	سداد أصل القرض	الضمان
مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٣٠٠,٠٠٠ دينار بحريني	١٪ على فائدة الوديعة الثابتة	حسب الطلب	حسب الطلب	١٠٠٪ ضمان نقدي
جاسم حسن علي زينل	عضو مجلس الإدارة	استخدام شخصي	٦٦,٠٠٠ دولار أمريكي ١١٥,٠٠٠ دينار بحريني	LIBOR + ٣٪ BIBOR + ٣٪	حسب الطلب	حسب الطلب	أسهم بنسبة ٤٣٪ بالإضافة إلى ٣٪ من وديعة ثابتة

ملاحظة: المبلغ المفترض الإفصاح عنه لهذا الغرض هو ما يفوق ١٠٠,٠٠٠ دينار بحريني.

تداول أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك خلال عام ٢٠١٦

اسم العضو	التداول من خلال شركة بورصة البحرين	تاريخ التداول
مراد علي مراد	شراء (١٩٧,٧٨) سنداً	أبريل ٢٠١٦
محمد عبدالرحمن حسين	شراء (٢٠,٠٠٠) سهماً	٢٨ يناير ٢٠١٦
جاسم حسن علي زينل	شراء (٣٠,٠٠٠) سنداً	أبريل ٢٠١٦
الهيئة العامة للتأمينات الإجتماعية/ الدكتور زكريا سلطان العباسي	شراء (١١,٧٤٦) سنداً	أبريل ٢٠١٦
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	شراء (٥٠,٠٠٠) سنداً	أبريل ٢٠١٦
الهيئة العامة للاستثمار/ مطلق مبارك الصانع	شراء (١١,٧٤٦) سنداً	أبريل ٢٠١٦
بنك الإثمار/ الهام إبراهيم حسن	شراء (١١,٧٤٦) سنداً	أبريل ٢٠١٦
يوسف صالح خلف	شراء (٢٥,٠٠٠) سهماً	٢٠ مارس ٢٠١٦
	شراء (٣٩,٠٥٧) سنداً	أبريل ٢٠١٦
بنك الإثمار/ حسن محمد محمود	شراء (١١,٧٤٦) سنداً	أبريل ٢٠١٦
حسن محمد محمود	شراء (١٠,٠٠٠) سهماً	١ فبراير ٢٠١٦
	شراء (٣٠,٠٠٠) سنداً	أبريل ٢٠١٦

اجتماعات مجلس الإدارة وسجل الحضور

يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه (عند غياب الرئيس) أو من عضوين على الأقل، ويجتمع أربع مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة للبنك. ويكون نصابه صحيحاً في حالة حضور أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس.

اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة المستقلين

منذ عام ٢٠١٢، بدأ مجلس الإدارة بعقد اجتماعات منفصلة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين. وفقاً لدليل عمل مجلس الإدارة، فإن صغار المساهمين يعتمدون في تمثيلهم على الأعضاء المستقلين.

لهذا الغرض يسبق اجتماعات مجلس الإدارة اجتماع للأعضاء المستقلين، ما لم يقرروا أنه لا توجد قضايا للمناقشة.

إن جدول أعمال الاجتماع هو نفس جدول أعمال اجتماع مجلس الإدارة. خلال هذه الاجتماعات يقدم الأعضاء المستقلين آرائهم حول قضايا معينة وخاصة القضايا المتعلقة بصغار المساهمين. إن ملخص هذه الاجتماعات يتم تسجيلها من قبل أمين سر مجلس الإدارة بالمشاركة مع أعضاء المجلس المستقلين.

حضور اجتماعات مجلس الإدارة

خلال عام ٢٠١٦، عقد المجلس سبعة اجتماعات عقدت في مملكة البحرين، حيث كان الحضور لاجتماعات المجلس بالشكل التالي:
الرموز: ☉ حضر الاجتماع ☐ لم يتمكن من حضور الاجتماع ☹ لم يكن عضوا في مجلس الإدارة خلال الفترة المذكورة

اجتماعات المجلس خلال ٢٠١٦

الاجتماعات الأخرى			الاجتماعات الربع سنوية				الأعضاء
٢٦ ديسمبر	٢٨ مارس	٧ مارس	٢٤ أكتوبر	١٨ يوليو	١٨ أبريل	٨ فبراير	
☉	☉	☉	☉	☉	☉	☉	مراد علي مراد
☉	☉	☉	☉	☉	☉	☉	عارف صالح خميس
☉	☉	☉	☉	☉	☉	☉	محمد عبدالرحمن حسين
☉	☉	☉	☉	☉	☉	☉	جاسم حسن علي زينل
☉	☉	☉	☉	☉	☉	☉	الدكتور زكريا سلطان العباسي
☉	☉	☉	☉	☉	☉	☉	الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة
☉	☉	☉	☉	○	☉	☉	الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة
☉	○	☉	☉	○	☉	☉	مروان محمد صالح
☉	☉	☉	☉	☉	○	☉	مطلق مبارك الصانع
☉	☉	☉	☉	☉	☉	☉	الهام إبراهيم حسن
☉	☉	☉	☉	☉	☉	☉	يوسف صالح خلف
☉	☉	☉	☉	☉	☉	☉	حسن محمد محمود

المواضيع الرئيسية التي ناقشها المجلس خلال عام ٢٠١٦ (المواضيع التي تدرج تحت نطاق عمل لجان المجلس مرفوعة بتوصية من قبلها لموافقة المجلس)

تاريخ الاجتماع	المواضيع
٨ فبراير ٢٠١٦	١. دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد ونص إعلان التوصية بتوزيع أرباح وأسهم منحة ٢. اصدار سندات مستديمة قابلة للتحويل إلى أسهم – تحويل الصلاحيات ٣. التقرير السنوي لنشاط البنك في مكافحة غسيل الأموال لعام ٢٠١٥ ٤. النتائج المالية والتوزيعات ٥. الميزانية التقديرية لعام ٢٠١٦ ٦. محضر اجتماع اللجنة التنفيذية بخصوص تحسين وضع الديون المتعثرة والمخصصات ٧. مقترح اللجنة إلى مجلس الإدارة بشأن التوصية إلى الجمعية العامة في اجتماعها القادم بتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ٨. الحصول على توجيهات اللجنة فيما يتعلق بالتقرير الذي يخص حوكمة الشركات الذي سيرفع للجمعية العامة العادية عن عام ٢٠١٥ ٩. خطة التعاقب الإداري ١٠. تسمية أعضاء في اللجان وتسمية أعضاء في الشركات التابعة للبنك ١١. تعديلات في الهيكل التنظيمي وتعديل رواتب الرئيس التنفيذي ونوابه ١٢. تعيين الرئيس التنفيذي لفرع البنك بدولة الكويت ١٣. اعتماد قائمة المشمولين في سياسة المزايا والمكافآت ١٤. لجنة الرقابة الشرعية ١٥. برنامج منح أسهم عن أداء الموظفين ١٦. مراجعة سياسات إدارة المخاطر
٧ مارس ٢٠١٦	١. الافصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة ٢. تعديلات في الهيكل التنظيمي للبنك ٣. تعديلات على شروط مرجعية لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ٤. مكافأة عضوية مجلس الإدارة للشركة التابعة إنفيثا ٥. مقترح توزيع مكافأة أعضاء الإدارة التنفيذية بالبنك والرؤساء التنفيذيين للشركات التابعة عن أدائهم خلال عام ٢٠١٥ ٦. أهداف الرئيس التنفيذي لعام ٢٠١٦ ٧. اصدار سندات مستديمة قابلة للتحويل إلى أسهم
٢٨ مارس ٢٠١٦	١. تشكيل رئاسة مجلس الإدارة وتشكيل لجانه التابعة ٢. نتائج تقييم المجلس ٣. المقترحات الصادرة من المجلس واللجان التابعة بعد استكمال عملية التقييم من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥ ٤. تعديلات في الهيكل التنظيمي
١٨ أبريل ٢٠١٦	١. مراجعة إطار عمل حوكمة الشركات ٢. مراجعة دليل عمل مجلس الإدارة ٣. المستجدات بخصوص المبادرات الإستراتيجية الخاصة بفرع البنك بدولة الكويت وشركة كريدي مكس ٤. عرض حول أداء المجمعات المالية للبنك ٥. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي للربع الأول من عام ٢٠١٦ متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به ٦. استراتيجية الاستثمار ٧. الإطار العام لإدارة السيولة ٨. استراتيجية إدارة المخاطر ٩. عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال ١٠. مراجعة سياسات إدارة المخاطر

المواضيع	تاريخ الاجتماع
١. البرامج التدريبية لمجلس الإدارة ٢. مناقشة موضوع مسجل الاسهم لدى البنك ٣. التقرير الربع السنوي عن السيولة لدى البنك ٤. التقرير النصف سنوي لأداء محفظة الاستثمار ٥. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦ متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به ٦. تقرير تفتيش مصرف البحرين المركزي ٧. تعديلات على سياسة غسيل الأموال- ٢٠١٦ ٨. تعديلات على شروط المرجعية لجنة المخاطر ٩. مراجعة سياسات إدارة المخاطر	١٨ يوليو ٢٠١٦
١. جدول اجتماعات مجلس الإدارة ولجانه التابعة لعام ٢٠١٧ ٢. التقرير الربع سنوي عن السيولة لدى البنك ٣. نتائج أعمال البنك ووضعه المالي من بداية العام وحتى نهاية الربع الثالث من عام ٢٠١٦ متضمنا الخبر الصحفي المتعلق به ٤. المبادرة الإستراتيجية الخاصة بشركة انفيتا- انشاء شركة لمعالجة المطالبات التأمينية ٥. التوسع في دولة قطر ٦. مناقشة شروط عضوية مجلس الإدارة ٧. تعديلات على دليل عمل مجلس الإدارة وشروط مرجعية اللجان التابعة للمجلس ٨. تعديل على سياسة المزايا لفرع البنك بدولة الكويت ٩. تعديل على سياسة الأداء للموظفين ١٠. مراجعة سياسات إدارة المخاطر	٢٤ أكتوبر ٢٠١٦
١. الأمور المتعلقة بالمجلس خلال عام ٢٠١٧ ٢. تقرير عن إدارة اسهم الخزينة ٣. ميزانية البنك التقديرية لعام ٢٠١٧ ٤. استراتيجيات الدول – المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، الجمهورية التركية ودولة قطر ٥. خطة العمل لمتابعة ومراقبة محفظة البنك غير المنتظمة ٦. المعايير المحاسبية العالمية IFRS9 ٧. تعديلات على بعض سياسات المخاطر بعد تطبيق IFRS9 ٨. متابعة موضوع الدارسة الخاصة بالمكافآت والمزايا	٢٦ ديسمبر ٢٠١٦

اللجان التابعة لمجلس الإدارة

ويحق للمجلس تشكيل لجان مؤقتة لمهام محددة من وقت لآخر وحسبما تستدعي الحاجة، وينتهي عمل هذه اللجان بمجرد انتهاء المهمة المناطة بكل منها. كذلك يزود أعضاء المجلس بنسخ من محاضر اجتماعات هذه اللجان التزاماً بتعليمات الجهة الرقابية. خلال عام ٢٠١٦، لا توجد أية قضايا رئيسية ذات أهمية تتعلق بمهام اللجان التابعة للمجلس للإفصاح عنها.

وقد تم نشر النص الكامل لشروط المرجعية الخاصة باللجان التابعة لمجلس الإدارة (اللجنة التنفيذية، لجنة التدقيق، لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ولجنة المخاطر) على الموقع الإلكتروني للبنك.

يتم تشكيل اللجان وتعيين أعضائها من قبل مجلس الإدارة كل سنة بعد اجتماع الجمعية العامة السنوي، وتعتبر اللجان المتفرعة من المجلس حلقات وصل بين إدارة البنك التنفيذية والمجلس. والغرض من إنشاء هذه اللجان معاونة مجلس الإدارة في تسيير أعمال البنك، وذلك بدراسة العديد من الأمور التي تقدم للمجلس من الإدارة ورفع توصياتها للمجلس فيما يخص ذلك.

تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة، مهامها ومسؤولياتها

اللجنة التنفيذية

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
محمد عبدالرحمن حسين رئيس اللجنة عارف صالح خميس نائب رئيس اللجنة الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة عضو مطلق مبارك الصانع عضو عبدالكريم أحمد بوجيري عضو حتى مارس ٢٠١٦ الهام إبراهيم حسن عضو رياض يوسف ساتر عضو منذ مارس ٢٠١٦	- يعين مجلس الإدارة خمسة أعضاء للجنة على الأقل لدورة سنة واحدة. - الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً ثمانية اجتماعات (تم فعلياً عقد ثلاثة عشر اجتماعاً في سنة ٢٠١٦). - يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع تعقده بعد تعيين الأعضاء. - يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء، ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس.الحضور بالنيابة غير مسموح به. - يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. - تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي لأداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجان.	المراجعة والموافقة على المواضيع التي ترفع لمجلس الإدارة مثل خطط العمل، والهبات، والقروض/طلبات الاستثمار وغيرها من المقترحات في غضون سلطتها ومراجعة دورية لإنجازات البنك.

لجنة التدقيق

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
جاسم حسن علي زينل رئيس اللجنة (مستقل) يوسف صالح خلف نائب رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة عضو (مستقل) حسن محمد محمود عضو (غير مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة التدقيق بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة. • ينتخب الرئيس من قبل أعضاء اللجنة، على أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين المستقلين وذلك في أول اجتماع يعقد بعد تعيين الأعضاء. ويجب أن يكون غالبية أعضاء اللجنة مستقلين أيضاً. • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد خمسة اجتماعات في سنة ٢٠١٦). • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء، ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة. الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائب الرئيس متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي للداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانته.	تراجع اللجنة برنامج التدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلي وتأخذ في الاعتبار الملاحظات الرئيسية المذكورة في تقارير التدقيق الداخلي ورد الإدارة عليها وتحصر على التنسيق بين عمل إدارة التدقيق الداخلي والمدققين الخارجيين، تراقب اللجنة نشاط تعاملات تداول الأشخاص الرئيسيين بهدف، تجنب أي سوء استخدام للمعلومات الجوهرية المتوافرة لدى الأشخاص الرئيسيين

لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة عضو (مستقل) مروان محمد الصالح عضو (غير مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء اللجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بعدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء لمدة سنة واحدة ويجب أن يكون رئيس اللجنة عضواً مستقلاً وغالبية أعضائها مستقلين أيضاً. • تقوم اللجنة بانتخاب الرئيس/نائب الرئيس في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء. • يجب ألا يقل عدد اجتماعات اللجنة عن اجتماعين سنوياً، (تم فعلياً عقد أربعة اجتماعات في سنة ٢٠١٦). • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء، ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي للداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة، ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة للجانته.	تقييم وتقديم المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن جميع الأمور المرتبطة بتعيين ومزايا أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. كذلك التأكد من وتعزيز الممارسات السليمة لحوكمة الشركات التي تتفق مع ميثاق حوكمة الشركات في مملكة البحرين ومتطلبات الجهة الرقابية وأيضاً أفضل الممارسات العالمية في مجال حوكمة الشركات وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة على النمو المناسب

لجنة المخاطر

الأعضاء	نبذة عن شروط المرجعية، المهام والمسؤوليات	موجز الصلاحيات
مراد علي مراد رئيس اللجنة (مستقل) جاسم حسن علي زينل نائب رئيس اللجنة (مستقل) الدكتور زكريا سلطان العباسي عضو (غير مستقل) يوسف صالح خلف عضو (مستقل)	• يعين مجلس الإدارة أعضاء لجنة المخاطر بعدد لا يقل عن أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة. • يجب أن يكون الرئيس ونائب الرئيس عضوين في مجلس الإدارة، وتقوم اللجنة بانتخابهما في أول اجتماع يعقد لها بعد تعيين الأعضاء. • الحد الأدنى للاجتماعات سنوياً أربعة اجتماعات (تم فعلياً عقد خمسة اجتماعات في سنة ٢٠١٦). • يكون النصاب القانوني بحضور أكثر من نصف الأعضاء. ويجب أن يشمل النصاب القانوني رئيس اللجنة أو نائب الرئيس. الحضور بالنيابة غير مسموح به. • يجب أن يكون الرئيس أو نائبه متواجداً في اجتماع الجمعية العامة السنوي للرد على الأسئلة المتعلقة بمهام اللجنة. • تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي ذاتي للداء اللجنة/الأعضاء ورفع تقرير بالاستنتاجات والتوصيات إلى مجلس الإدارة. ويتم ذلك وفقاً لعملية التقييم التي اعتمدها مجلس الإدارة ولجانه.	مراجعة سياسات المخاطر، والتوصية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها. أيضاً، دراسة ورصد قضايا المخاطر المتعلقة بأعمال البنك وعملياته وتوجيه الإدارة بشكل مناسب.

اجتماعات اللجان وسجل الحضور

الرموز: ⊕ حضر الاجتماع ○ لم يتمكن من حضور الاجتماع ⊗ لم يكن عضوا خلال الفترة المذكورة

اجتماعات اللجنة التنفيذية ٢٠١٦

الأعضاء	١٧* يناير	٧ فبراير	١٧* فبراير	٦ مارس	١٧ أبريل	٢٢ مايو	١٩ يونيو	١٧ يوليو	٤ سبتمبر	٢٥ سبتمبر	٢٣ أكتوبر	٢٧ نوفمبر	٢٥ ديسمبر
محمد عبدالرحمن حسين	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
عارف صالح خميس	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ عبدالله بن خليفة بن سلمان آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
مطلق مبارك الصانع	○	⊕	⊕	⊕	○	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
عبدالكريم أحمد بوجيري	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
الهام إبراهيم حسن	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
رياض يوسف ساتر	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التدقيق ٢٠١٦

الأعضاء	٧ فبراير	١٧ أبريل	١٧ يوليو	٢٣ أكتوبر	٢٥* ديسمبر
جاسم حسن علي زينل	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن دعيح الخليفة	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
يوسف صالح خلف	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
حسن محمد محمود	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات ٢٠١٦

الأعضاء	٨ فبراير	٦ مارس	٢٤ أكتوبر	٢٦* ديسمبر
مراد علي مراد	⊕	⊕	⊕	⊕
الشيخ خليفة بن دعيح آل خليفة	⊕	⊕	⊕	⊕
مروان محمد الصالح	⊕	⊕	⊕	⊕

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

اجتماعات لجنة المخاطر ٢٠١٦

الأعضاء	١٧ يناير	١٠ أبريل	١٣ يوليو	١٦ أكتوبر	٢٥* ديسمبر
مراد علي مراد	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
جاسم حسن علي زينل	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
الدكتور زكريا سلطان العباسي	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕
يوسف صالح خلف	⊕	⊕	⊕	⊕	⊕

* اجتماع غير مقرر مسبقاً

الإلتزام ومكافحة غسل الأموال

يشكل الإلتزام بالأحكام التنظيمية والقانونية عملية مستمرة ذات أهمية كبرى، لذا فقد عين البنك وحدة خاصة مستقلة لمتابعة جميع الأحكام التنظيمية والقانونية الصادرة من الجهات الرسمية والتأكد من تطبيقها. يسعى البنك باستمرار لتحسين مستوى الإلتزام في جميع عملياته، حيث أن سياسة وأولويات البنك المتبناة هي «أن بنك البحرين والكويت يسعى دوماً إلى حماية حقوق المساهمين وتوفير القيمة الإضافية لمليكنهم في البنك وذلك عن طريق الممارسات المصرفية ذات المهنية العالية». وتعتبر قضية غسل الأموال إحدى أهم القضايا التي تستأثر بالأولوية على جدول وظائف الإلتزام بجانب أحكام حوكمة الشركات ومعايير الإفصاح عن المعلومات ومتابعة المطلعين وتعاملات الأشخاص الرئيسيين في الأوراق المالية واجتناب تضارب المصالح واتباع أفضل الممارسات.

بدءاً من عام ٢٠١٤، شرع البنك في تطبيق نظاماً آلياً لمراقبة وإدارة المتطلبات التنظيمية في البنك بما يتوافق مع أحكام مصرف البحرين المركزي. ويسهل هذا النظام عمليات المتابعة لحالات الإلتزام أو عدم الإلتزام عندما تستدعي الحاجة لذلك. ولقد تم تطبيق النظام الجديد في بعض الأقسام المعنية داخل البنك خلال العام ٢٠١٦.

قام البنك بوضع سياسة وإجراءات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تتضمن تدابير التحقق الواجبة من العملاء وإجراءات للتعرف على العمليات المشبوهة والإبلاغ عنها وبرنامج للتوعية الدورية للموظفين وحفظ السجلات وتعيين مسؤولاً خاصاً للإبلاغ عن عمليات غسل الأموال. كما تم تحديث سياسة وإجراءات مكافحة غسل الأموال سنوياً واعتمادها من قبل مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في يوليو ٢٠١٦.

كما اعتمد البنك نظاماً آلياً لمراقبة العمليات على أساس المخاطر يتوافق مع قواعد مكافحة غسل الأموال لدى مصرف البحرين المركزي.

ويتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال بالبنك دورياً من قبل مدققين داخليين يتبعون للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة. كما يقوم المصرف المركزي بعمليات تفتيش دورية للتأكد من مدى التزام البنك بقواعد مكافحة غسل الأموال ، ولقد تم مؤخراً إجراء التفتيش المعني بمكافحة غسل الاموال في اكتوبر من عام ٢٠١٦. إضافة إلى ذلك يتم تدقيق إجراءات مكافحة غسل الأموال لدى البنك من قبل مدققين خارجيين مستقلين سنوياً ويسلم تقريرهم إلى مصرف البحرين المركزي. وقامت فروع البنك الخارجية في الهند والكويت والشركة التابعة له شركة كريدي مكس، باعتماد وظائف مسؤولين عن الإلتزام والإبلاغ عن عمليات غسل الأموال بهدف ضمان تطبيق الأنظمة المحلية وكذلك تلبية متطلبات مصرف البحرين المركزي النافذة. وانطلاقاً من التزام البنك بالتصدي لعمليات غسل الأموال فقد بادر بتطبيق جميع الأحكام والتعليمات الصادرة من مصرف البحرين المركزي بشأن غسل الأموال والمتمثلة في وحدة الجرائم المالية من مرجع التعليمات الصادر من المصرف المركزي، وهي جميعها متوافقة مع توصيات فريق العمل المالي (FATF) وهي منظمة عالمية لمكافحة غسل الأموال، ومع ورقة لجنة بازل بشأن تطبيق برامج الاحتراس اللازم للبنوك بشأن تقييم العملاء ومع المعايير الدولية للممارسات المثلى.

استراتيجية الإفصاح والتواصل

يتبع البنك سياسة واضحة تجاه توصيل المعلومات المتعلقة بأنشطته وأعماله لجميع مساهميه والأطراف ذات العلاقة واعتمد سياسة إفصاح تواصلية تتسجم مع متطلبات اتفاقية بازل ٢، حيث تعقد الجمعية العمومية للبنك اجتماعاً سنوياً يحضره رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلين عن الجهات الرسمية والمدققين، لاستعراض النتائج المالية والرد على أسئلة واستفسارات السادة المساهمين.

كما يتم الإعلان وتوفير المعلومات عن أية مستجدات من خلال موقع البنك الإلكتروني - www.bbkonline.com - أو عبر وسائل النشر الأخرى. كذلك يقوم البنك بنشر تقاريره السنوية والنتائج المالية للسنوات الثلاث الأخيرة، وأيضاً تقرير حوكمة الشركات، إطار عمل حوكمة - الشركات، سياسة التبليغ عن المخاطر المتوقعة وغير المعلنة، دليل عمل مجلس الإدارة، ميثاق العمل الخاص بأعضاء مجلس الإدارة، سياسة تعاملات الأشخاص الرئيسيين وشروط مرجعية اللجان التابعة لمجلس الإدارة. وبإمكان المساهمين تعبئة الاستمارة الإلكترونية الموجودة على موقع البنك الإلكتروني لتوجيه أية استفسارات قد تكون لديهم.

كما أوجد البنك موقعاً إلكترونياً داخلياً للتواصل مع الموظفين في الأمور والشؤون الإدارية.

ان منهجية المكافآت لبنك البحرين والكويت مبنية على أساس التعويضات الشاملة. وتتضمن سياسة المكافأة المتغيرة والمرتبطة بالأداء بالإضافة إلى توفير مستوى تنافسي لإجمالي الأجر الثابت بهدف اجتذاب والاحتفاظ بأصحاب المؤهلات والكفاءات من الموظفين.

خلال العام ٢٠١٤، تبنت البنك اللوائح ذات الصلة بممارسات الأجور والمكافآت السليمة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وبناءً على ذلك قام بمراجعة الإطار العام المتغير لسياسة المكافآت الخاص به. وقد حاز الإطار المعدل لسياسات المكافآت على موافقة المساهمين خلال الجمعية العمومية السنوية الذي عُقد في ١٠ مارس ٢٠١٥.

وفيما يلي ملخص لأهم مزايا السياسة المقترحة للأجور والمكافآت:

استراتيجية الأجور والمكافآت:

تهدف استراتيجية البنك الأساسية للأجور والمكافآت لتقديم مستوى تنافسي من المكافآت الإجمالية لاستقطاب الموظفين المؤهلين والأكفاء والاحتفاظ بهم. بينما ترتبط سياسة المكافآت المتغيرة لدى البنك في الأساس بالأداء، حيث تعمل على التوفيق بين مصالح الموظف ومصالح مساهمي البنك. وتدعم هذه السياسة تحقيق أهداف البنك من خلال الموازنة بين المكافآت بالنتائج القصيرة الأجل والأداء المستدام الطويل الأجل. كما تهدف الإستراتيجية إلى مشاركة الموظفين في النجاح على أن تتماشى مكافآتهم مع هيكل ونتاج المخاطر الخاص بذلك.

تُعد كفاءة جميع موظفينا والتزامهم على المدى البعيد عنصراً أساسياً في تحقيق النجاح. ومن ثم، فإننا نهدف إلى استقطاب الكوادر المؤهلة التي تتفانى في الالتزام بواجبها تجاه البنك والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للقيام بأدوارهم الوظيفية بما يحقق مصالح مساهميننا على المدى البعيد. وتتكون مجموعة مكافآت البنك من العناصر الأساسية التالية:

- ١ الأجر الثابت.
- ٢ المزايا.
- ٣ مكافأة الأداء السنوية قصيرة الأجل.
- ٤ مكافأة الأداء السنوية طويلة الأجل.
- ٥ مكافآت مجالس إدارات الشركات التابعة.

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال أن يعمل البنك ضمن معايير واضحة للاستراتيجية وسياسة المكافآت الخاصة به. ويتم الإشراف على جميع الأمور الخاصة بالمكافآت والالتزام الكامل للمتطلبات التنظيمية من قبل لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وتراعي سياسة الأجور والمكافآت الخاصة بالبنك وعلى وجه التحديد، الدور الوظيفي لكل موظف. حيث قامت بوضع معايير تحدد ما إذا كان الموظف مُخاطراً كبيراً و/أو شخصاً معتمداً لإدارة أعمال البنك أو في وظيفة رقابية أو مساندة.

ويكون الموظف شخصاً معتمداً إذا ما تطلب تعيينه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية نظراً لأهمية دوره الوظيفي في البنك. ويكون الموظف مُخاطراً كبيراً إذا ما كان مديراً لأحد الأعمال الرئيسية بالبنك ويشمل ذلك الموظفين الذين يتبعونه، والذين يكون لهم تأثير كبير على حجم مخاطر البنك.

ومن أجل الحصول على توافق بين ما يدفعه البنك لموظفيه واستراتيجية الأعمال الخاصة بنا، نقوم بتقييم الأداء الفردي لكل موظف مقابل الأهداف السنوية المالية وغير المالية والطويلة الأجل والتي تم تلخيصها في نظام إدارة الأداء الخاص بنا.

كما يراعي هذا التقييم الإلتزام لقيم البنك والمخاطر وإجراءات الإلتزام، والنزاهة. وفي المجمل، لا يستند تقدير الأداء إلى ما تم تحقيقه خلال الأجل القصير والطويل فحسب، بل يستند كذلك إلى كيفية تحقيقه، لما له من أثر كبير في استدامة النشاط التجاري على المدى البعيد.

دور ومركز لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالإشراف على جميع سياسات المكافآت الخاصة بموظفي البنك. وتعتبر اللجنة الجهة الإشرافية والحاكمة لسياسة وممارسات وبرامج الأجور والمكافآت. وتتحمل اللجنة مسؤولية تحديد ومراجعة واقتراح سياسة الأجور ليتم اعتمادها من مجلس الإدارة. كما تقوم بوضع مبادئ و هيكل الحوكمة لجميع القرارات الخاصة بالمكافآت. وتضمن اللجنة كذلك دفع أجور بطريقة عادلة ومسؤولة لجميع الموظفين. تقوم مراجعة سياسة الأجور بصفة دورية لتعكس التغييرات في ممارسات السوق وخطة الأعمال وحجم مخاطر البنك.

وتتضمن مسؤوليات لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة الخاصة بالبنك، كما هي موضحة في ميثاق تكليفها، ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

- اعتماد ومتابعة ومراجعة نظام الأجور والمكافآت لضمان تشغيل النظام كما هو مخطط له.
- مراجعة سياسات الأجور والمكافآت ليتم اعتمادها من مجلس إدارة البنك.
- الموافقة على مبالغ المكافآت الخاصة بكل شخص معتمد أو مخاطر كبير، وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة المطلوب توزيعها، مع مراعاة الأجر الكامل، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- رفع توصية لمجلس إدارة البنك بشأن مكافأة الرئيس التنفيذي.
- ضمان تعديل ميزانية المكافآت لتتوافق مع جميع أنواع المخاطر التي يأخذها البنك والتأكد من أن نظام المكافآت يميز بين الموظفين الذين يساهمون بنفس الارباح القصيرة الأجل لكن يأخذون قدراً مختلفاً من المخاطر بالنيابة عن البنك.
- التأكد من أن المكافأة المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من أجر الموظفين أصحاب المخاطر الكبيرة.
- مراجعة نتائج اختبار خطورة الأعمال والاختبار العكسي قبل الموافقة على إجمالي المكافأة المتغيرة المطلوب توزيعها، بما في ذلك الرواتب والاشتراكات والمصاريف والعلاوات ومزايا الموظف الأخرى.
- تقييم الممارسات التي يتم دفع الأجر والمكافأة بموجبها مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وسوف تستعلم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات عن أي مكافآت دخل لا يمكن تحقيقها أو تظل إمكانية تحقيقها غير مؤكدة في وقت الدفع.
- التأكد من أن هيكل الأجر الثابت والمتغير للأشخاص المعتمدين في وظائف إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والإلتزام مرجحاً لصالح الأجر الثابت.
- التوصية بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناءً على حضورهم وأدائهم، وبما يتفق والمادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية البحريني.
- التأكد من تطبيق آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين ذي الصلة بالأجر والمسؤولية لإضعاف آثار تنظيم المخاطر المضمنة في اتفاقيات الأجور الخاصة بهم.

أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات

كما هو موضح في تقرير حوكمة الشركات فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين وأن أعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات غالبيتهم مستقلين بما فيهم رئيس اللجنة. وتتكون لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات من الأعضاء التاليين:

اسم عضو لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات	تاريخ التعيين	عدد الاجتماعات التي حضرها في عام ٢٠١٦
مراد علي مراد	٢١ مارس ١٩٩٩	٤
الشيخ خليفة بن ديعج آل خليفة	٢٧ فبراير ٢٠٠٥	٤
مروان محمد الصالح	٣٠ ديسمبر ٢٠١٤	٤

تقدر نفقات حضور الاجتماعات المدفوعة لأعضاء لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بمبلغ ٧,٠٠٠ دينار بحريني (في عام ٢٠١٥: ٥,٥٠٠ دينار بحريني).

الاستشارة الخارجية

تم تعيين استشاري خارجي خلال العام لإجراء دراسة مقارنة للأجور والمكافآت الخاصة بالمكافأة المتغيرة لدى بنك البحرين والكويت، وتقديم التوصيات اللازمة بشأن الأجور وممارسات الدفع لضمان توافقها مع الأسواق المحلية والإقليمية.

نطاق تطبيق سياسة الأجور والمكافآت

تم تطبيق سياسة الأجور والمكافآت المتغيرة على مستوى المجموعة لتشمل الفرع الرئيس للبنك بمملكة البحرين وفرع البنك بدولة الكويت. وتم استبعاد فروع البنك بجمهورية الهند لخضوعها لسياسات البنك الاحتياطي الهندي المتعلقة بهذه الخصوص. كما تم كذلك استبعاد شركة إنفيتا وكريدي مكس من هذه السياسة.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس إدارة البنك بما يتوافق وأحكام المادة ١٨ من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١. ويتم وضع حد أقصى لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة بحيث لا تتجاوز المكافأة الإجمالية (باستثناء أعاب حضور اجتماعات المجلس) نسبة ١٠ بالمائة من صافي أرباح البنك في أي سنة مالية بعد إجراء جميع الخصومات المطلوبة. وتخضع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لموافقة المساهمين في الجمعية العامة العادية. ولا تتضمن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر ذات الصلة بالأداء مثل منح الأسهم أو خيارات الأسهم أو خطط الحوافز الأخرى ذات الصلة بالأسهم المؤجلة أو العلاوات أو مزايا التقاعد.

المكافآت المتغيرة للموظفين

تعتمد المكافأة المتغيرة للموظفين بمستوى الأداء. وتتكون من مكافأة الأداء السنوية والحوافز الطويلة الأجل الخاصة بالأداء المستقبلي للبنك. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، يتم منح المكافأة السنوية بناء على نسبة تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة لكل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظفين ومدى مساهمتهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للبنك.

وقد طبق البنك هيكلًا معتمدًا من مجلس إدارته لوضع رابط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد صُمم الهيكل على أساس استيفاء الأداء المالي المرضي وتحقيق العوامل غير المالية الأخرى، والتي ستؤدي، عند تساوي جميع العناصر الأخرى، إلى توفير ميزانية عامة للمكافآت قبل اعتماد أي تخصيص لخطوط الأعمال والموظفين بصورة فردية. وفي الهيكل المعتمد لتحديد المكافأة المتغيرة الإجمالية، تهدف لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

تتضمن مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى البنك مزيج من المقاييس قصيرة الأجل والمقاييس طويلة الأجل، وتتضمن مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. حيث تضمن عملية إدارة الأداء بالبنك توزيع جميع الأهداف وترتيبها بشكلٍ متابعي لجميع وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

ولتحديد مبلغ المكافأة المتغيرة، يبدأ البنك بوضع الأهداف الخاصة ومقاييس الأداء النوعية الأخرى التي تؤدي إلى تحديد ميزانية المكافآت، ويتم بعد ذلك تعديل الميزانية لتتوافق مع المخاطر باستخدام المقاييس المعدلة بما في ذلك الاعتبارات التطلعية.

تقوم لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالتقييم الجيد للممارسات التي يتم دفع المكافأة بموجبها للتحقق من الإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة. وتثبت اللجنة أن قراراتها متوافقة مع تقييم المركز المالي للبنك والتوقعات المستقبلية.

يستخدم البنك عملية رسمية وشفافة لتعديل المبلغ الإجمالي للمكافآت حسب نوعية الأرباح. كما يهدف البنك إلى دفع المكافآت من الأرباح المحققة والمستدامة. فإذا لم تكن جودة الأرباح قوية، يمكن تعديل قاعدة الأرباح وفقاً لتقدير لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات.

وحتى يتسنى للبنك تمويل ميزانية المكافآت يجب تحقيق حد الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء تقليص المكافأة المتغيرة بشكل عام وملحوظ عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. وعلاوة على ذلك، يخضع مبلغ المكافآت الإجمالية المستهدفة لتعديلات المخاطر التي تتماشى مع هيكل تقييم المخاطر والارتباط.

أجر الوظائف الرقابية

إن مستوى الأجور للوظائف الرقابية والمساعدة ويُمكّن البنك من استقطاب موظفين مؤهلين وذوي خبرة في هذه الوظائف. ويضمن البنك أن يكون مزيج الأجر الثابت والمتغير لموظفي الوظائف الرقابية والمساعدة لصالح الأجر الثابت. ويتوقف الأجر المتغير للوظائف الرقابية على الأهداف الخاصة بالوظيفة، ولا يتم تحديده من خلال الأداء المالي لمجالات الأعمال التي يقوم هؤلاء الموظفون بمراقبتها.

ويلعب نظام إدارة أداء البنك دوراً حيوياً في تحديد أداء وحدات المساعدة والرقابة على أساس الأهداف المحددة لكل منها. وتتوقف هذه الأهداف بشكل أكبر على الأهداف غير المالية والتي تتضمن المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والبيئة التنظيمية، بعيداً عن المهام التي لها قيمة مضافة والخاصة بكل وحدة.

المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافأة المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيسي من خلال أهداف الأداء الرئيسية المحددة ضمن نظام إدارة الأداء بالبنك. وتحتوي هذه الأهداف على الأهداف المالية وغير المالية، بما في ذلك التحكم في المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية وكذلك متطلبات السوق والمتطلبات التنظيمية. وتضمن مراعاة تقييمات المخاطر في تقييم أداء الأفراد أن تتم معاملة أي موظفين يحققان نفس الدخل المتوسط الأجل لكنهما يتحملان مستويات مختلفة من المخاطر بالنيابة عن البنك بشكلٍ مختلف من خلال نظام المكافآت والأجور.

هيكل تقييم المخاطر

إن الهدف من تقييم ارتباطات المخاطر هو الربط بين المكافأة المتغيرة وحجم مخاطر البنك. وفي مساعيه للقيام بذلك، يراعي البنك كلا من المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية والتقدير البشري دوراً مهماً في تحديد أي تعديلات خاصة بالمخاطر. وتشمل عملية تقييم المخاطر الحاجة إلى التأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت المحددة تقلل حوافز الموظفين لأخذ المخاطر الإضافية وغير الواجبة، ومتناسقة مع نتائج تقييم المخاطر وتقدم مزيجاً مناسباً من الأجر يتماشى مع حجم المخاطر.

وتتحقق لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات بالبنك مما إذا كانت سياسة المكافأة المتغيرة تتماشى مع حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك. كما تضمن من خلال تقييمها للمخاطر أن لا يتم ربط المكافأة بالإيرادات المستقبلية المحتملة التي يظل وقتها وإمكانية حدوثها غير مؤكدة.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر المعنوية والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. ويباشر البنك تقييم المخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية.

ويضمن البنك أن لا تحد ميزانية المكافأة المتغيرة قوة وملانة رأس المال. ويكون الحد الذي يلزم تجميع رأس المال عبارة عن دالة للمركز الرسالي الحالي للبنك واجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

ويراعي حجم الميزانية الإجمالية للمكافآت المتغيرة وتخصيصها داخل البنك النطاق الكامل للمخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك:

- تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة؛
- تكلفة وكمية مخاطر السيولة التي تم تحملها عند تنفيذ الأعمال؛
- التوافق مع وقت وإمكانية حدوث الإيرادات المستقبلية المحتملة المدمجة في الأرباح الحالية.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى البنك هيكل تقييم مخاطر رجعي، والذي هو عبارة عن تقييم نوعي للاختبار العكسي للأداء الفعلي في مقابل افتراضات المخاطر المسبقة.

وفي السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية في أدائه المالي، سوف يعمل هيكل تعديل المخاطر بالشكل التالي:

- سوف يكون هناك تقليص ملحوظ في المكافآت المتغيرة الإجمالية للبنك.

- على المستوى الفردي، سوف يعكس الأداء الضعيف للبنك عدم استيفاء مؤشرات الأداء الفردية، ومن ثم يكون تقييم أداء الموظفين منخفضاً.

- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.

- تغييرات محتملة في فترات المنح، وإجراء تأجيل إضافي للمكافآت غير الممنوحة.

- وأخيراً، إذا ما كان الأثر الكمي والنوعي للخسارة كبيراً، قد يتم التفكير في استرداد وتعديل منح المكافأة المتغيرة السابقة.

يمكن لجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بموافقة مجلس الإدارة، تبرير واتخاذ القرارات الاختيارية التالية:

- زيادة أو خفض التعديل الرجعي.
- التفكير في تأجيلات إضافية أو زيادة في كم المنح غير النقدية.
- الاسترداد من خلال اتفاقيات الاسترداد والتعديل.

هيكل الاسترداد والتعديل

تتيح أحكام الاسترداد والتعديل الخاصة بالبنك لمجلس الإدارة فقط تحديد، عندما يكون ذلك مناسباً، إمكانية مصادرة/تعديل العناصر غير الممنوحة بموجب خطة المكافآت المؤجلة، أو استرداد المكافأة المتغيرة المقدم في حالات معينة. ويهدف ذلك إلى السماح للبنك بالاستجابة بشكل مناسب إذا كانت عوامل الأداء التي استندت إليها قرارات المكافآت السابقة تثبت أنها لا تعكس الأداء المقابل على المدى الطويل. وتحتوي جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تتيح للبنك إمكانية خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين الذين كان أدائهم الفردي له تأثير سلبي كبير على البنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

إن مجلس إدارة البنك هو الجهة الوحيدة المخولة باتخاذ أي قرار يخص استيراد المنح من الأفراد.

وتتيح أحكام الاسترداد والتعديل لمجلس إدارة البنك تحديد ما إذا كان من الممكن تعديل/إلغاء العناصر الممنوحة/غير الممنوحة بموجب خطة العلاوات المؤجلة في بعض الحالات. وتتضمن هذه الحالات ما يلي:

- دليل معقول على سوء التصرف المتعمد أو الخطأ الجسيم أو إهمال أو عجز الموظف بما يسبب تكبد البنك و/أو وحدة العمل التابع لها الموظف خسائر مادية في أدائها المالي أو تحريف كبير في البيانات المالية للبنك أو فشل ذريع في إدارة المخاطر أو خسارة السمعة التجارية أو تعريضها للخطر بسبب أفعال هذا الموظف أو إهماله أو سوء تصرفه أو عجزه خلال سنة الأداء ذات الصلة.

- تعمد الموظف تضليل السوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء ذات الصلة.

كما يمكن استخدام الاسترداد إذا كان تعديل الجزء غير الممنوح من المكافأة غير كافٍ نظراً لطبيعة ودرجة خطورة المشكلة.

مكونات المكافأة المتغيرة

تتضمن المكافأة المتغيرة المكونات الأساسية التالية:

النقد المقدم	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة نقداً على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات
منح الأسهم قصيرة الأجل المقدمة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والصادرة في شكل أسهم في نهاية عملية تقييم الأداء لكل سنة.
منح الأسهم قصيرة الأجل المؤجلة	جزء المكافأة المتغيرة الممنوحة والمدفوعة في شكل أسهم على أساس تناسبي على مدار فترة ٣ سنوات
منح أسهم الأداء طويلة الأجل	إن أنظمة الحوافز طويلة الأجل للبنك عبارة عن برامج مكافآت قائمة على الأسهم، يتم بموجبها سنوياً تخصيص عدد من أسهم البنك للمديرين التنفيذيين وموظفي الإدارة العليا تحتسب وفقاً لأدائهم، وإمكانيتهم ودرجة أهمية الوظيفة. ويوجد نوعان من أنظمة الحوافز طويل الأجل كما يلي: ١. نظام خيار الأسهم للموظفين تم طرح نظام خيار الأسهم للموظفين في عام ١٩٩٩ وبصفة سنوية حتى عام ٢٠٠٩. ومن المقرر أن ينتهي العمل بالبرنامج بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. ٢. نظام الأسهم وفقاً للأداء للموظفين تم طرح هذا النظام اعتباراً من عام ٢٠١٠، حيث يقوم على منح أسهم للموظفين وبصورة سنوية وفقاً للأداء. يتم الاحتفاظ بالأسهم في شركة ش.ش.و باسم الموظف طوال فترة الاكتساب. في أعقاب تقييم أداء البنك مقابل مؤشرات الأداء المحددة لفترة الاكتساب، يتم تحويل ملكية الأسهم المكتسبة للموظف. هي عبارة عن المكافأة التي يتقاضاها الموظف في نهاية السنة المالية نظير تمثيله البنك في مجالس إدارات الشركات التابعة. ولا تشمل نفقات حضور الاجتماعات الدورية.
مكافآت الموظفين الأعضاء في مجلس إدارة الشركات التابعة	

تخضع جميع المكافآت المؤجلة والطويلة الأجل لأحكام الاسترداد والتعديل. ويتم تحويل ملكية أسهم المكافآت والأرباح الموزعة عنها لصالح الموظف بعد فترة اكتساب مدتها ستة أشهر من تاريخ المنح. ويرتبط عدد منح الأسهم العادية بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد خطة حوافز أسهم البنك.

المكافأة المؤجلة

يخضع جميع الموظفين من الدرجة ٢٤ فما فوق أو الذين يتقاضون مستحقات قدرها ١٠٠,٠٠٠ ديناراً بحرينياً في السنة في فروع البحرين والفروع الخارجية لقواعد التأجيل التالية - باستثناء الفروع الموجودة في الهند:

١ الرئيس التنفيذي ونوابه والمدراء العامون ضمن مجموعة إدارة الأعمال:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد*
النقد المقدم	٤٠٪	فوراً	-	-	نعم
النقد المؤجل	١٠٪	٣ سنوات	-	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٥٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

٢ جميع الموظفين الآخرين المشمولين:

عنصر المكافأة المتغيرة	النسب المئوية للدفع	فترة المنح	فترة الاكتساب	التعديل	الاسترداد*
النقد المقدم	٥٠٪	فوراً	-	-	نعم
منح الأسهم المقدمة	١٠٪	فوراً	٦ أشهر	نعم	نعم
منح الأسهم المؤجلة	٤٠٪	٣ سنوات	٦ أشهر	نعم	نعم

ويمكن للجنة التعيين والمزايا وحوكمة الشركات، بناءً على تقييمها لهيكل الأدوار الوظيفية والمخاطر التي اتخذها الموظف زيادة تغطية الموظفين الذين سيخضعون لترتيبات مؤجلة.

تفاصيل المكافأة المدفوعة

(أ) مجلس الإدارة

٢٠١٦	٢٠١٥	
٧٨,٣٠٣	٧٧,٥٥٠	نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر
٥٧٧,٥٠٠	٥٧٧,٥٠٠	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
١٩,٥١٠	٣٢,٩٩٢	النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس
١٤٧,٢٠٤	١٩٨,٦٤٣	المبلغ الإجمالي لمكافآت مجالس إدارة الشركات التابعة للبنك، ونفقات حضور اجتماعات المجلس والنفقات الأخرى ذات العلاقة

(ب) مجلس إدارة شركة تابعة مملوكة بالكامل

٢٠١٦	٢٠١٥	
١٠,٧٠٠	١٣,٣٠٠	نفقات حضور اجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وبدل السفر
٩٣,٣٠٠	١٣٨,٦٤٨	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة
-	٩,١٥٥	النفقات الأخرى ذات العلاقة بأعمال المجلس
١٠٤,٠٠٠	١٦١,١٠٣	الإجمالي

(ج) الموظفين

١. أجر ومكافآت الموظفين

٢٠١٦										
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة المضمونة (نقداً / أسهم)	المكافأة الممنوحة عند التوظيف (نقداً / أسهم)	المكافأة الثابتة	عدد الموظفين	
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً					
٤,٥٥٠	-	٨٨٢	١٧٢	١٢	٩٤٧	-	-	٢,٥٣٦	١٦	الأشخاص المعتمدين - الأعمال
١,٩٣١	-	٣٢٤	-	٧٨	٤٢٠	-	-	١,١٠٩	٨	الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
٤,١٠٤	-	٤٣٧	١٢	٩٣	٥٦٦	-	-	٢,٩٩٧	٣٤	كبار المخاطرين الآخرين
١٥,٢٠٧	-	-	-	-	٢,٥٣١	-	-	١٢,٦٧٧	٥٦٧	الموظفين الآخرين: البحرين
٧,٠٠٧	-	-	-	-	٥٧٧	-	-	٦,٤٣١	٤٢١	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
٣٢,٨٠٠	-	١,٦٤٤	١٨٣	١٨٣	٥,٠٤١	-	-	٢٥,٧٤٩	١,٠٤٦	الإجمالي

لم يتم احتساب الأثر الصافي لتكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى بمبلغ ٢٦٦,٤٣٢ دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور وأتعاب حضور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة. تم إدراج مبلغ ١٧٥,١٢٤ دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/ أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت.

٢٠١٥										بالألف دينار بحريني
الإجمالي	المكافأة المتغيرة					المكافأة المضمونة	المكافأة الممنوحة عند التوظيف	المكافأة الثابتة	عدد الموظفين	
	المؤجلة			المقدمة						
	أخرى	أسهم	نقداً	أسهم	نقداً					
						(نقداً / أسهم)		(نقداً / أسهم)		
١٦	٢,٨٢٠	-	-	١,٠٣٩	٢٧	١٩٣	١,٠٦٩	-	٥,١٤٨	الأشخاص المعتمدين - الأعمال
١١	١,٤٤٢	-	-	٤٦٠	٧٢	١٠	٣٥٧	-	٢,٣٤٢	الأشخاص المعتمدين - الرقابة والمساندة
٢٩	٢,٥٦٢	-	-	٥١٩	٩٦	١٠	٤٣٣	-	٣,٦٢٠	كبار المخاطرين الآخرين
٥٦٧	١٢,٠٢٣	-	-	١,٧٦٩	-	-	-	-	١٣,٧٩١	الموظفين الآخرين: البحرين
٣٩٨	٥,٨٦٨	-	-	٦٩٩	-	-	-	-	٦,٥٦٧	الموظفين الآخرين: الفروع الدولية والشركات التابعة
١,٠٢١	٢٤,٧١٥	-	-	٤,٤٨٦	١٩٥	٢١٣	١,٨٦٠	-	٣١,٤٦٩	الإجمالي

لم يتم احتساب الأثر الصافي لتكاليف الموظفين غير المباشرة الأخرى بمبلغ ١٢٢,٢٠٨ دينار بحريني في الجدول أعلاه.

أجور وأتعاب حضور اجتماعات مجالس الإدارة من قبل أعضاء الإدارة التنفيذية لتمثيل البنك في مجالس الإدارة. تم إدراج مبلغ ٢٤٨,٧٩٦ دينار بحريني في الجدول أعلاه من شركات تابعة مملوكة بالكامل و/ أو الشركات الزميلة لبنك البحرين والكويت.

المبلغ الإجمالي للأجور يشمل مدفوعات خلال السنة بلغت ٣٨٧,١٢٠ دينار بحريني، بلغ أعلى أجر دُفع منها لشخص واحد ٣٢٤,٠٠٠ دينار بحريني.

٢ المنح المؤجلة

٢٠١٥			نقدأ (ألف دينار بحريني)	
الإجمالي (ألف دينار بحريني)	أسهم			
	(ألف دينار بحريني)	العدد		
٤,٥٢٣	٤,٢٩٣	١٠,١٧٨,٠٢٧	٢٣٠	الرصيد الافتتاحي
٢,٢٦٨	٢,٠٥٥	٤,٧١٣,٦١٦	٢١٣	الممنوح خلال الفترة
(٧٣١)	(٧٣١)	(١,٧٣٩,٨٢١)	-	المدفوع / المصروف خلال الفترة
(١٥)	(١٥)	(٣٧,٩٤٩)	-	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
٨٨	٨٨	٢١٥,٩٩٧	-	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
٦,١٣٣	٥,٦٩٠	١٣,٣٢٩,٨٧٠	٤٤٣	الرصيد الختامي

** تم خلال عام ٢٠١٥ إعادة احتساب الأسهم المؤجلة على أساس سعر السهم ٠.٣١٢ فلس بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية للبنك وتم تحديثها لتمثل الأسهم الفعلية الممنوحة للموظفين خلال عام ٢٠١٥.

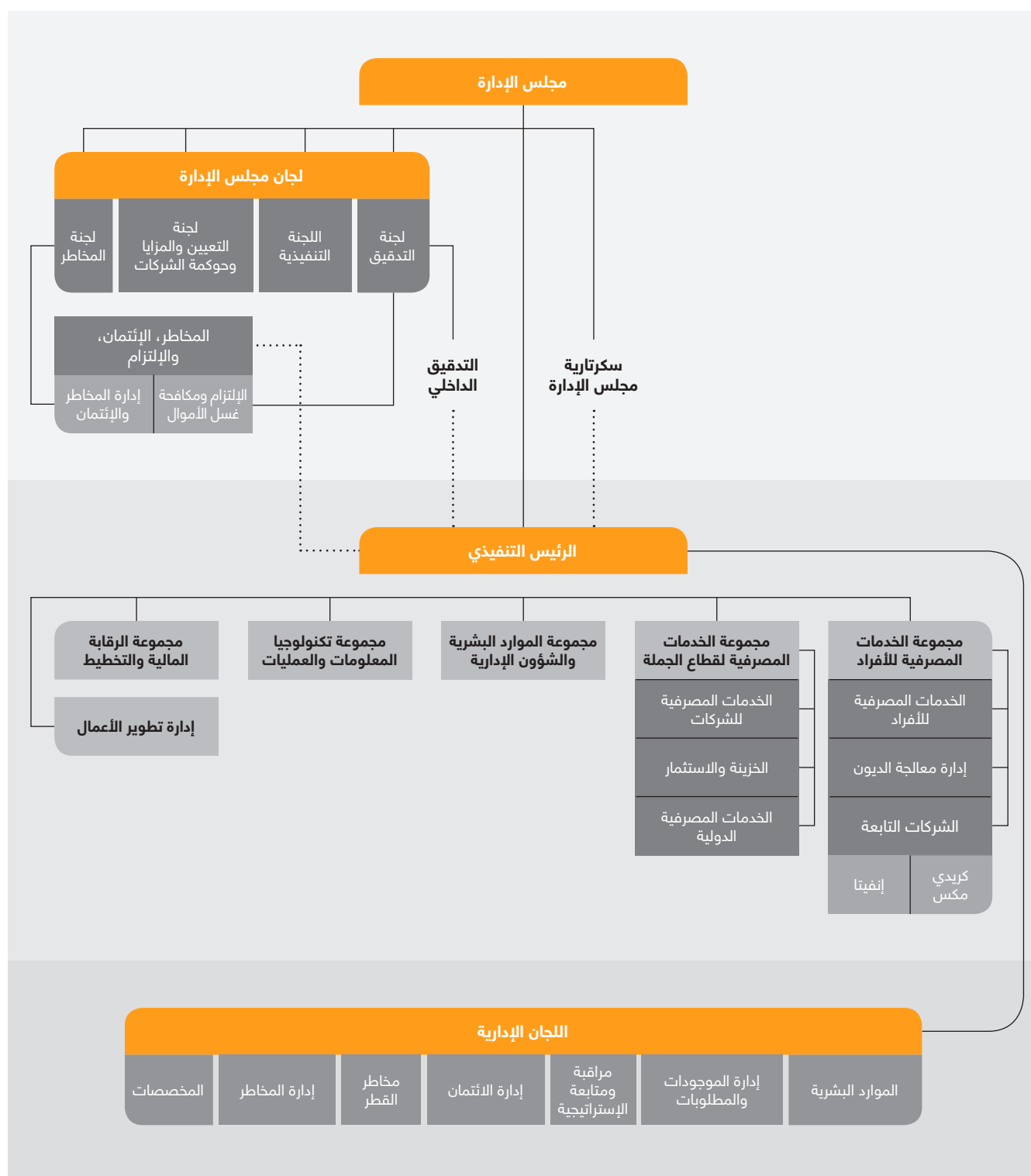
٢٠١٦			نقداً (ألف دينار بحريني)	
الإجمالي	أسهم			
(ألف دينار بحريني)	(ألف دينار بحريني)	العدد		
٦,١٣٨	٥,٦٩٥	١٥,٢٢١,٥٩٨	٤٤٣	الرصيد الافتتاحي
٢,٠١٠	١,٨٢٧	٤,٥٦٧,٤٠٩	١٨٣	الممنوح خلال الفترة
(١,٤٩٠)	(١,٤١٣)	(٣,٤١٥,٢٢٣)	(٧٧)	المدفوع / المصروف خلال الفترة
—	—	—	—	تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر
—	—	—	—	تعديلات مرتبطة بأسهم المنحة
٦,٦٥٩	٦,١٠٩	١٦,٣٧٣,٧٨٤	٥٤٩	الرصيد الختامي

* تم حساب عدد الأسهم المؤجلة الممنوحة لعام ٢٠١٦ بصورة تقديرية على أساس سعر السهم ٠.٤٠٠ فلس في نهاية العام، حيث سيتم اعتماد السعر النهائي بعد مضي ١٤ يوم من تاريخ الجمعية العامة العمومية السنوية.

تم إدراج أسهم الأداء طويلة الأجل والممنوحة في الجدول أعلاه على افتراض احتمالية الاستحقاق.

البيانات الخاصة بالأسهم أعلاه تشمل أسهم الأداء طويلة الأجل والمبنية على مجموع الأسهم الممنوحة ولا تعكس بالضرورة المصروفات المحاسبية التي ترتبط بمستوى الاكتساب وسنوات الخدمة.

الهيكل التنظيمي



دخل الهيكل التنظيمي الجديد حيز التنفيذ منذ ٢٨ ديسمبر ٢٠١٦.

مصالح الإدارة التنفيذية

إجمالي عدد الأسهم والسندات المملوكة لأعضاء فريق الإدارة التنفيذية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ :

الأعضاء	فئة الأسهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥	عدد السندات	
				٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٥
رياض يوسف ساتر	عادية	٧٢٢,٤٣٥	٤٢١,٦٠٨	٣٠٠,٠٠٠	—
عبدالرحمن علي سيف	عادية	٢٣٤,٨٧٨	٦٨,١٠٣	٩٠,٠٠٠	—
محمد علي ملك	عادية	٢١٦,٤٠٦	٧٩,١٧٩	—	—
جمال محمد الصباغ	عادية	٢٦٥,٣٥٠	١٥٦,٤٧٦	—	—
حسان محمد بورشيد	عادية	٢٩٤,٣٩٧	١٣٣,٩٤٣	—	—
محمد عبدالله عيسى	عادية	٣٣٩,٢٤٧	١٨٠,٤٣٥	٣٠,٠٠٠	—
رشاد أحمد أكبري	عادية	١٨١,١٣٠	١٠٦,٧٩٦	—	—
س. ك. جايدف	عادية	—	—	—	—
نديم عبدالعزيز الكوهجي	عادية	٥٤,٨١٢	—	—	—
أميت كومار	عادية	٣٠٧,٥٠٥	١٦٤,١١٢	٢٤,١٦٣	—
نيل انتوني شارب	عادية	—	—	—	—

تداول أعضاء الإدارة التنفيذية في أسهم وسندات البنك خلال العام ٢٠١٦

الأعضاء	التداول من خلال شركة بورصة البحرين	تاريخ التداول
رياض يوسف ساتر	شراء ٣٠٠,٠٠٠ سنداً	أبريل ٢٠١٦
عبدالرحمن علي سيف	شراء ٩٠,٠٠٠ سنداً	أبريل ٢٠١٦
حسان محمد بورشيد	شراء ٥٠,٠٠٠ سنداً	أبريل ٢٠١٦
محمد عبدالله عيسى	بيع ٥٠,٠٠٠ سنداً	٢٩ سبتمبر ٢٠١٦
	شراء ٦٠,٠٠٠ سنداً	أبريل ٢٠١٦
	بيع ٣٠,٠٠٠ سنداً	٨ سبتمبر ٢٠١٦
س. ك. جايدف	بيع ٤٨,٠٨٧ سهماً	١١ يوليو ٢٠١٦
أميت كومار	شراء ٢٤,١٦٣ سنداً	أبريل ٢٠١٦
نيل انتوني شارب	بيع ٨٠,٩٠٢ سهماً	١ مارس ٢٠١٦
	بيع ٢١,١٣٦ سهماً	١١ يوليو ٢٠١٦

اللجان الإدارية

تعقد اللجان الإدارية اجتماعاتها برئاسة الرئيس التنفيذي، وتشكل اللجان الإدارية من رؤساء الأقسام ذات العلاقة الذين يتم تعيينهم من قبل رئيس اللجنة.

اللجنة	ملخص مهام ومسؤوليات اللجنة	اجتماعات اللجنة الدورية
الموارد البشرية	وضع السياسات والإجراءات الإدارية واللوائح التنظيمية لإدارة الموارد البشرية.	كل شهرين.
إدارة الموجودات والمطلوبات	وضع السياسات واللوائح التنظيمية لإدارة الميزانية العمومية ومراقبة المخاطر ذات العلاقة	مرة واحدة في الشهر على الأقل.
متابعة ومراقبة الإستراتيجية	تستعرض فرص التقدم المحرز في المبادرات الإستراتيجية.	نصف سنوية.
إدارة الائتمان	توافق على الائتمان والاستثمارات المقترحة إلى حد معين. كذلك استعراض والتوصية بأية اقتراحات تتطلب موافقة اللجنة التنفيذية أو المجلس عليها.	أسبوعية.
مخاطر القطر	تراجع التقارير القطرية/التصنيفات/إستراتيجيات الدول المعنية، وتقدم توصياتها الخاصة بتحمل الإلتزامات لمجلس الإدارة للموافقة عليها.	كل شهرين.
إدارة المخاطر	تحديد وقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر من خلال وضع سياسات المخاطر والإجراءات الخاصة بها.	ربع سنوية.
المخصصات	دراسة وتحديد اشتراطات مخصصات القروض والسلفيات الائتمانية والاستثمارات.	ربع سنوية.

استثمارات البنك الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

ملكية البنك في شركات أخرى مدرجة في شركة بورصة البحرين (٥٪ أو أكثر)

النسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	٪	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٥ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ الحالية
الشركة البحرينية الكويتية للتأمين	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٦,٨٢٪	٤,٨٧٩,٨١٨	٤,٨٧٩,٨١٨
شركة الأوراق المالية والاستثمار (سيكو)	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٩,٦٣٪	٤١,٢٥٠,٠٠٠	٤١,٢٥٠,٠٠٠
شركة البحرين للتسهيلات التجارية	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٤	٣,٠٣٪	٣٧,٦١٨,٦٩١	٣٧,٦١٨,٦٩١

نسب المساهمين الرئيسيين في أسهم الشركة (٥٪ وأكثر)

النسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	٪	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٥ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ الحالية
بنك الإثمار	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٨	٢٥,٣٨٪	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨	٢٧٤,٤٩٣,٠٢٨
صندوق التقاعد	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٨,٧٧٪	٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨	٢٠٣,٠٢٠,٢٨٨
الهيئة العامة للاستثمار	دولة الكويت	شركة استثمارية	١٩٩٠	١٨,٧٠٪	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧	٢٠٢,٢٢٩,٩٨٧
الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي	مملكة البحرين	هيئة حكومية	١٩٨٦	١٣,٣٤٪	١٤٤,٢٩٤,٨٢٠	١٤٤,٢٩٤,٨٢٠

استثمارات البنك في شركات أخرى (مدرجة/غير مدرجة داخل/خارج مملكة البحرين) (١٠٪ أو أكثر)

النسم/الشركة	المقر الرئيسي	الوضع القانوني	تاريخ الملكية	٪	عدد الأسهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٥ السابقة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦ الحالية
كريدي مكس	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٩	١٠٠,٠٠٪	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
إنفيتا	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	١٠٠,٠٠٪	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
العالمية لخدمة الدفع ^(١)	مملكة البحرين	ذ.م.م.	٢٠٠٥	٥٥,٠٠٪	١٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
سكنا حلول إسكانية شاملة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٦	٥٠,٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
شركة بنفت	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	١٩٩٧	٢٢,٠٠٪	٦,٨٤٣	٦,٨٤٣
نسيج	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٩	١٥,١٥٪	١٦٣,٦٣٦,٣٧٠	١٦٣,٦٣٦,٣٧٠
بنك الأسرة	مملكة البحرين	ش.م.ب. (م)	٢٠٠٩	١٠,٠٠٪	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
ديار الحرمين العلا المحدودة ^(٢)	جزر كايمان	ذ.م.م.	٢٠١١	٣٥,٠٠٪	١٦,٤٥٠,٠٠٠	١٦,٤٥٠,٠٠٠
بنك البحرين والكويت جيوجيت	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٢	٤٠,٠٠٪	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
إنفيتا - الكويت ^(٣)	دولة الكويت	ش.م.ك.	٢٠١٣	٦٠,٠٠٪	٦٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠
شركة إيجيلا المحدودة لإدارة الأموال	لندن	محدودة	٢٠١٥	٥٠,٠٠٪	١	١
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	محدودة	٢٠١٦	٢٤,٢٧٪	—	١٠,٠٠٠

(١) حصة البنك من خلال كريدي مكس.

(٢) نظراً لإغلاق بنك كابينوف للاستثمار في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣

(٣) حصة البنك من خلال إنفيتا.

مكاتب بنك البحرين والكويت والفروع الدولية

للحصول على تفاصيل الاتصال بمكاتبنا وفروعنا المحلية والدولية، يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.bbkonline.com.
يقع المقر الرئيسي للبنك في البحرين ويعمل أيضاً في دبي وتركيا والكويت والهند.

القسم الثالث

البيانات المالية

٤٣	استعراض النتائج المالية
٤٧	تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة المساهمين
٥٠	القائمة الموحدة للمركز المالي
٥١	القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
٥٢	القائمة الموحدة للدخل الشامل
٥٣	القائمة الموحدة للتغيرات في الحقوق
٥٤	القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
٥٥	إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
٨٥	إفصاحات بازل ٣ - العنصر الثالث

لمحة عامة

تتبع قوة أدائنا المالي من التزامنا بتلبية إحتياجات عملائنا المتجددة والمتطورة باستمرار، والتركيز على أولوياتنا الاستراتيجية وممارساتنا القائمة على حسن التقييم والحكمة في إدارة المخاطر، وذلك لنتمكن من تحقيق عوائد مستدامة لمساهميننا.

رغم صعوبة الأجواء الاقتصادية، واصل البنك أداءه القوي لعام ٢٠١٦ محققاً أرباحاً قياسية بلغت ٥٦,٤ مليون دينار بحريني للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، أي بزيادة قدرها ٣,٢ مليون دينار أو ٦,٠ بالمائة عما كانت عليه نتائج العام ٢٠١٥.

وحافظت مؤشراتنا المالية الرئيسية على وضعها الصحي، إذ بلغ العائد على متوسط الأصول ١,٥ بالمائة والعائد على متوسط حقوق المساهمين ١٣,٢ بالمائة. وانخفضت ربحية السهم من ٥٠,٢ فلساً في السنة الماضية إلى ٤٩,٤ فلساً، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى دفع عوائد مرحلية بقيمة ٣,٦ مليون دينار بحريني لمساهمي الأوراق الرأسمالية من الطبقة الأولى الدائمة. كما حافظ البنك على مركز مربح في وضع السيولة حيث بلغت نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول ٣٢,٦ بالمائة في عام ٢٠١٦ بالمقارنة مع ٣٢,٠ بالمائة عام ٢٠١٥.

يقدم هذا القسم من التقرير عرضاً عاماً للأداء المالي للبنك لعام ٢٠١٦، يركز على النتائج التشغيلية الموحدة وبيان المركز المالي الموحد لبنك البحرين والكويت بما في ذلك فروع في الخارج والشركات الرئيسية التابعة له والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة واستثماراته غير المباشرة في الشركات الزميلة عن طريق الشركات التابعة.

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بإعداد التقارير المالية، وبموجب قانون الشركات التجارية لمملكة البحرين وقانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية.

النتائج التشغيلية

مثلت سنة ٢٠١٦ أول سنة في الخطة الاستراتيجية للبنك الممتدة لثلاث سنوات، حافظ فيها البنك على أدائه الثابت والمضطرب؛ مثابراً على نهجه الاستباقي في إدارة المخاطر والتكاليف مع تركيزه على تطوير فرص أعمال محلية وخارج الحدود.

ورغم الضعف العام في المؤشرات الاقتصادية إقليمياً ودولياً، فقد بلغ صافي الأرباح، العائدة لمساهمي البنك، لعام ٢٠١٦ ما قيمته ٥٦,٤ مليون دينار بحريني، بزيادة نسبتها ٦,٠ بالمائة بالمقارنة مع السنة السابقة. كما ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بمبلغ ١٢,٤ مليون دينار بحريني أو بنسبة ١٠,٢ بالمائة ليصل إلى ١٣٣,٥ مليون دينار بحريني، الأمر الذي يوضح النجاح في تنويع مصادر الدخل.

ملخص بيان للأرباح أو الخسائر

مليون دينار بحريني	٢٠١٦	٢٠١٥	الفرق مليون دينار بحريني	النسبة المئوية للتغيير
صافي دخل الفوائد	٨٥,٨	٧٢,٧	١٣,١	٪١٨,٠٨
إيرادات أخرى	٤٧,٧	٤٨,٤	(٠,٧)	٪١,٥٦-
مجموع الدخل	١٣٣,٥	١٢١,١	١٢,٤	٪١٠,٢٣
مصرفات التشغيل	٥٣,١	٤٩,٨	٣,٣	٪٦,٦٤
المخصصات	٢٢,٦	١٩,٥	٣,١	٪١٦,٠١
الربح قبل الضرائب	٥٧,٧	٥١,٨	٥,٩	٪١١,٤٩
الضرائب وحقوق غير مسيطرة	(١,٣)	١,٤	(٢,٧)	٪١٩٣,٨١-
صافي الربح	٥٦,٤	٥٣,٢	٣,٢	٪٦,٠١

استمراراً لنهج بنك البحرين والكويت الحكيم في إدارة المخاطر وتحديد المخصصات، قام البنك على سبيل التحفظ بتوفير مستويات كافية من المخصصات في العام ٢٠١٦ وقرر اعتماد معيار المحاسبة 9 IFRS الجديد الذي يأخذ في الحسبان الخسائر الائتمانية المتوقعة بدل الخسائر المتكبدة التي كان يوجبها المعيار 39 IAS السابق لقياس مدى التعرض لمخاطر انخفاض القيمة الناجمة عن اضطرابات الأسواق، بما في ذلك التغيرات في القيمة السوقية العادلة للاستثمارات كطريقة لحماية انكشافات الأصول الإجمالية للبنك.

صافي دخل الفوائد

استندت الزيادة في صافي الأرباح على ارتفاع صافي دخل الفوائد بنسبة ١٨,١ بالمائة الذي وصل إلى ٨٥,٨ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٧٢,٧ مليون دينار بحريني). وتم تحقيق الزيادة في صافي دخل الفوائد عن طريق ترشيد استخدام السيولة في استثمارات عالية الجودة وأذونات الخزينة أسهمت بتحقيق زيادة نسبتها ١٣,٩ بالمائة و ٨٧,٧ بالمائة على التوالي.

ونتيجة للنمو القوي في الأصول المدرة للربح، ارتفع هامش صافي دخل الفوائد لعام ٢٠١٦ إلى ٢,٥ بالمائة بالمقارنة مع ٢,١ بالمائة في العام السابق.

الإيرادات الأخرى

تتضمن الإيرادات التشغيلية الأخرى الدخل غير المتعلق بإيرادات الفوائد، الذي يتم تحقيقه من أنشطة مثل المتاجرة في القطع الأجنبي، والاستثمار في الصناديق الاستثمارية غير الصناديق ذات الدخل الثابت، ومبيعات الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وعمليات التداول الاستثماري، والحصص المكتسبة من الأرباح أو الخسائر المحققة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.

بلغ إجمالي الإيرادات الأخرى الناتجة خلال العام مبلغاً وقدره ٤٢,٢ مليون دينار بحريني، ما يظهر انخفاضاً بنسبة ٤,٥ بالمائة مقارنة بالإيرادات المحققة في العام السابق والبالغة ٤٤,٢ مليون دينار بحريني. فقد أدت زيادة أنشطة البنك التجارية إلى ارتفاع إجمالي الرسوم والعمولات للعام بنسبة ٣,١ بالمائة لتصل إلى ٢٩,٠ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٢٨,٤ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٥. بيد أن الإيرادات الأخرى المتعلقة بالقطع الأجنبي وحصص الأرباح المحققة من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وإيرادات الإستثمار انخفضت إلى ١٦,٠ مليون دينار بحريني، ما يشكل انخفاضاً بنسبة ٨,٦ بالمائة مقارنة بالعام الماضي (٢٠١٥: ١٧,٥ مليون دينار بحريني).

المصروفات التشغيلية

نظراً لنمو الأنشطة التجارية للبنك، ارتفعت المصاريف التشغيلية إلى ٥٣,١ مليون دينار بحريني، أي بزيادة تعادل ٦,٦ بالمائة عن العام الماضي (٢٠١٥: ٤٩,٨ مليون دينار بحريني). وقد شهدت المصروفات المتعلقة بالموظفين ارتفاعاً بلغت نسبته ٦,٧ بالمائة. في حين شهدت المصاريف التشغيلية الأخرى ارتفاعاً بنسبة ٦,٥ بالمائة واستقرت عند ١٦,٣ مليون دينار بحريني مقارنة مع ١٥,٣ مليون في العام الماضي. ومع ذلك فقد أتاحت السياسة الحكيمة لمراقبة التكلفة التي ينتهجها البنك وقدرته القوية على إدار الإيرادات الى تحسين معدل التكلفة إلى الدخل إلى نسبة ٣٩,٨ بالمائة (٢٠١٥: ٤١,١ بالمائة).

صافي المخصصات

يتبع البنك المعيار المحاسبي الدولي ٩ (IFRS 9) فيما يتعلق باحساب اضمحلال قيمة الموجودات المالية. ويعتمد المعيار (IFRS 9) نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بدل نموذج الخسائر المتكبدة المعتمد في المعيار (IAS 39). وينطبق نموذج تضائل القيمة الجديد أيضاً على بعض التزامات القروض وعقود الضمانات المالية لكنه لا ينطبق على استثمارات حقوق المساهمين الخاضعة لإعادة التقييم. وفي نموذج المعيار (IFRS 9)، يتم التعرف على الخسائر الائتمانية في وقت أبكر من نموذج المعيار (IAS 39). وتطبق المجموعة منهجية من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة باعتبارها قيمة عادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر (FVOCI). وتتنقل الأصول عبر المراحل الثلاثة التالية بناء على تغير الجودة الائتمانية منذ أول إثبات لها. وتهدف هذه المنهجية في وضع مخصصات لتضائل قيمة الأصول المالية للبنك إلى توفير تقديرات أكثر مرونة للتضائل في قيم الأصول.

أدى الانتقال إلى المعيار المحاسبي (IFRS 9) ارتفاع صافي المخصصات المحتجزة إلى ٢٢,٦ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٦ بزيادة نسبتها ١٦,٠ بالمائة مقارنة لنفس الفترة من العام السابق. وبينما تدهورت مقاييس جودة الأصول في ضوء ارتفاع نسبة إجمالي القروض المتعثرة إلى ٦,٠ بالمائة واستقرارها عند مبلغ ١١٣,٣ مليون دينار بحريني لعام ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٨٢,٧ مليون دينار بحريني)، حافظ البنك على نسبة تغطية قوية لإجمالي المخصصات بلغت ١١٢,٠ بالمائة (٢٠١٥: ١١٩,٥).

الدخل الشامل

بلغ الدخل الشامل للبنك ٦٧,٣ مليون دينار بحريني كما في نهاية ديسمبر ٢٠١٦، مقارنة مع ٢٠,١ مليون دينار بحريني لنفس الفترة من العام ٢٠١٥. ويعزى هذا بشكل أساسي إلى التحسن الملحوظ في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية.

الوضع المالي

حافظت المجموعة على ميزانية قوية وسهولة عالية، محققة بذلك نمواً في مركزها المالي قدره ٥٦,١ مليون دينار بحريني (بنسبة ١,٥ بالمائة) ليصل إلى ٣,٧٠٢,٦ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٦. ويعزى هذا النمو بشكل أساسي إلى زيادة الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، بينما تمت الاستفادة من فائض السيولة واستثمارها بحكمة في الديون الحكومية البحرينية وديون أخرى معظمها من الدرجة الاستثمارية.

وشهد كل من قطاعي الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية للشركات نمواً قوياً، مع تحقيق البنك لتوازن جيد بين كل من القروض والسلف والودائع. ويظل بنك البحرين والكويت أحد أكثر المصارف التي حافظت على قدرتها على الإقراض في الأسواق المالية بين البنوك، ولا سيما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، استقرت نسبة صافي القروض والسلف إلى الودائع عند ٧٠,٩ بالمائة (٢٠١٥: ٦٦,٨ بالمائة). ويعزى ذلك لزيادة نسبية في فرص الإقراض التجاري لكنه يبقى مع ذلك إشارة قوية على ثقة العملاء في البنك كمؤسسة مالية في مملكة البحرين، كما يعد تنمية واستخداماً أمثل لفائض السيولة في الأسواق.

ويظل المركز المالي العام للبنك متيناً إذ أن الغالبية العظمى من الموجودات المالية عبارة قروض وسلف يحتفظ بها على أساس القيمة المطفأة، مما يحد من صدمات المخاطر قصيرة الأجل.

صافي دخل الفوائد مليون دينار بحريني

٢٠١٦	٨٥,٨
٢٠١٥	٧٢,٧
٢٠١٤	٧٢,٣
٢٠١٣	٦٨,٩
٢٠١٢	٦٥,٨

مجموع حقوق الملكية مليون دينار بحريني

٢٠١٦	٤٧٤
٢٠١٥	٣٦١
٢٠١٤	٣٥٩
٢٠١٣	٣٣٣
٢٠١٢	٢٩٠

ويظل المركز المالي العام للبنك متيناً إذ أن الغالبية العظمى من الموجودات المالية عبارة قروض وسلف يحتفظ بها على أساس القيمة المطفأة، مما يحد من صدمات المخاطر قصيرة الأجل.

الأصول

استقر إجمالي الأصول عند ٣,٧٠٦,٦ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بارتفاع نسبته ١,٥ بالمائة عن المبلغ الذي تحقق في العام الماضي والبالغ ٣,٦٤٦,٤ مليون دينار بحريني. وارتفعت القروض والسلف ارتفاعاً هامشياً خلال العام بنسبة ٠,١ بالمائة بالتوازي مع القرار الاستراتيجي الذي اتخذته الإدارة لخفض مخاطر الإقراض الدولية والتركيز على نشاطات التمويل الائتماني المحلية الأقل خطورة أثناء فترات الاضطراب التي تشهدها الأسواق المالية العالمية. ومع ذلك، فقد تم توظيف السيولة على الأصول السائلة فائقة الجودة والتي تتألف من النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية، وأذونات الخزينة، والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وتصنف محفظة استثمارات البنك إلى الفئات الثلاثة التالية: «موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر»، و«أصول مالية مدرجة بالقيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر»، و«استثمارات مدرجة بالقيمة المطفأة». في نهاية العام ٢٠١٦ شكلت السندات والأسهم المسعرة ما نسبته ٨١,١ بالمائة من إجمالي الاستثمارات (٢٠١٥: ٨٥,١ بالمائة). وتم تحويط محفظة الدخل الثابت بقوة من التعرض لمخاطر تقلبات أسعار الفائدة، أو غلبت عليها الاستثمار في السندات والصكوك الصادرة عن حكومات المنطقة.

وشهد مجموع الأوراق المالية الإستثمارية لدى البنك بعد إعادة تصنيفها وفقاً للمعيار المحاسبي ٩ زيادة بقيمة ١٠,٠ مليون دينار بحريني، ما نسبته ١,٣ بالمائة لتصل إلى ٧٦٨,١ مليون دينار بحريني في نهاية عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك بصفة رئيسية إلى سياسة انتقاء الأنشطة الإستثمارية في الأسواق المحلية والعالمية.

يمثل استثمار البنك في أسهم الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة حصة البنك في عدد من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة حسبما ما هو مبين في الأقسام التالية من هذا التقرير. وتمثل القيمة الدفترية لتلك الاستثمارات حصة البنك من صافي موجودات تلك الشركات.

المطلوبات

تشمل الحسابات الجارية وحسابات التوفير والودائع الأخرى أرصدة الحسابات بفوائد وبدون فوائد، المستحقة للعملاء عند الطلب والودائع الثابتة للأجل المودعة لفترات وبعمولات مختلفة، وبأسعار فائدة متفاوتة. وقد استقرت ودائع العملاء للسنة المنتهية ٢٠١٦ عند مبلغ ٢,٤٩٣,٧ مليون دينار بحريني بالمقارنة مع ٢,٦٤٦,٩ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٥. وواصل البنك تحقيق نجاحاته في اجتذاب ودائع العملاء، وهو ما يوضح بجلاء نجاح البنك في تقديم نفسه كمؤسسة مالية راسخة يمكن الاعتماد عليها ويعزز حضوره كطرف مهيم في السوق المحلية.

واستقرت القروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء والمستحقة للبنوك والمؤسسات المالية عند ٤٤٣,٩ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٣٥٣,٩ مليون دينار بحريني في نهاية العام ٢٠١٥. فيما واصلت ودائع العملاء كونها المصدر الرئيسي للتمويل، إذ بلغت نسبة ودائع العملاء إلى إجمالي المطلوبات ٧٧,٢ بالمائة (ديسمبر ٢٠١٥: ٨٠,٤ بالمائة).

ومما يجدر ذكره أن الفوائد مستحقة الدفع والمطلوبات الأخرى تتكون من الفوائد المتراكمة المستحقة على الودائع بفوائد والمصروفات المستحقة والمخصصات المالية.

ودائع العملاء مليون دينار بحريني

٢٠١٦	٢,٤٩٤
٢٠١٥	٢,٦٤٣
٢٠١٤	٢,٤٧١
٢٠١٣	٢,٣٥٣
٢٠١٢	٢,٢٠٥

القروض والسلفيات مليون دينار بحريني

٢٠١٦	١,٧٦٧
٢٠١٥	١,٧٦٥
٢٠١٤	١,٨٤٦
٢٠١٣	١,٦١٩
٢٠١٢	١,٤٩٩

مجموع الموجودات مليون دينار بحريني

٢٠١٦	٣,٧٠٣
٢٠١٥	٣,٦٤٦
٢٠١٤	٣,٥٠١
٢٠١٣	٣,٢٣١
٢٠١٢	٣,١٠٨

ملءة رأس المال

قام البنك بتطبيق إطار التنظيم المالي بازل ٣ في احتساب ملءة رأس المال منذ يناير ٢٠١٥ وفقا لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

وبنهاية العام ٢٠١٦، بلغت حقوق الملكية قبل توزيعات الأرباح ٤٧٢,٤ مليون دينار بحريني (٢٠١٥: ٣٥٩,٢ مليون دينار بحريني). وفي حين زادت الموجودات الموزونة بالمخاطر، واصل البنك محافظته على معدل جيد من نسبة ملءة رأس المال بنسبة ١٨,٥ بالمائة (٢٠١٥: ١٤,٩ بالمائة) وهو معدل يزيد على الحد الأدنى المقرر من قبل مصرف البحرين المركزي البالغ ١٢,٥ بالمائة.

ملخص المركز المالي الموحد

الفرق	النسبة	٢٠١٥	٢٠١٦	مليون دينار بحريني
مليون دينار بحريني	الثنوية للتغير			
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٩,٦٣%	٢٨٦,٧	٣١٤,٤	
أذونات خزينة	١,٩١%	٣٩٤,١	٤٠١,٦	
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢,٠٦%	٣٢٥,١	٣١٨,٤	
قروض وسلف للعملاء	٠,١٣%	١,٧٦٤,٨	١,٧٦٧,١	
أوراق مالية استثمارية	١,٣٢%	٧٥٨,١	٧٦٨,١	
استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٢٢,٦١%	٣٥,٨	٤٣,٩	
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	١٣,٦٩%	٥٧,٠	٦٤,٨	
ممتلكات ومعدات	٢,٥١%	٢٤,٨	٢٤,٢	
مجموع الموجودات	١,٥٤%	٣,٦٤٦,٤	٣,٧٠٢,٦	
المطلوبات وحقوق الملكية				
المطلوبات				
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	٤٤,٨٧%	١٧٩,٤	٢٥٩,٩	
اقتراضات بموجب اتفاقية إعادة الشراء	٥,٤٥%	١٧٤,٥	١٨٤,٠	
اقتراضات لأجل	٠,٧٠%	٢٠٤,٧	٢٠٦,١	
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	٥,٦٤%	٢,٦٤٢,٩	٢,٤٩٣,٧	
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٠,٤٣%	٨٤,٢	٨٤,٦	
مجموع المطلوبات	١,٧٥%	٣,٢٨٥,٧	٣,٢٢٨,٣	
العائد إلى ملاك البنك	٣١,٥٣%	٣٥٩,٢	٤٧٢,٤	
حقوق غير مسيطرة	١٥,٦٢%	١,٥	١,٨	
مجموع حقوق الملكية	٣١,٤٦%	٣٦٠,٧	٤٧٤,٢	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	١,٥٤%	٣,٦٤٦,٤	٣,٧٠٢,٦	

وقد دعم هذا النمو إصدار أوراق رأس المال الفئة ١ الدائمة عام ٢٠١٦ التي بلغت ٨٦,١ مليون دينار بحريني. وتحرص المجموعة على الاحتفاظ برسمة قوية بهدف دعم الخطط الاستراتيجية المستقبلية.

وختاماً فإن النمو الإيجابي الذي حققناه باستمرار على مر السنين ما هو إلا ثمرة ثقافتنا الراسخة للتفوق في الأداء، ومشاركتنا الواسعة في الأسواق المحلية والعالمية على حد سواء، وما نقدمه من خدمات متميزة للعملاء. فقد استطعنا بفضل هذه الميزات الحفاظ على المكانة الرائدة التي وصلنا إليها وتعزيز القيمة لمساهميننا.

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لبنك البحرين والكويت ش.م.ب. («البنك») وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً «المجموعة»)، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، والقوائم الموحدة للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، المتضمنة على ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحّد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، وأدائها المالي الموحّد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤوليات مدقي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقّلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولي للمحاسبين،

وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملئمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيق القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. لقد تمت دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيق القوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا مسؤولياتنا المذكورة في بند مسؤوليات مدقي الحسابات والمتعلقة بتدقيق القوائم المالية الموحدة، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق

أمور التدقيق الرئيسية

١. إضمحلال القيمة المدرجة للقروض والسلف

- لقد حصلنا على فهم حول العمليات الائتمانية الرئيسية للمجموعة المشتمة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للرقابة الرئيسية على تلك العمليات؛
- لقد قمنا بفحص عينة من القروض والسلف التي تم تحديدها بأنها مضمحلة بشكل فردي وقمنا بفحص تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية وتقييم مدى معقوليتها وتحققنا من نتائج عملية احتساب المخصصات؛ و
- بالنسبة للمخصص مقابل التعرضات المصنفة على أنها المرحلة ١ والمرحلة ٢ نتيجة للتطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لقد حصلنا على فهم حول منهجية تحديد المخصصات من قبل المجموعة وقمنا بتقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة. تم مناقشة إجراءاتنا فيما يتعلق بهذا بتفصيل أكثر أدناه ضمن أمور التدقيق الرئيسية «التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩».

تمارس المجموعة اجتهاداً جوهرياً باستخدام الافتراضات الذاتية عند تحديد كلاً من التوقيت والمقدار الذي يتوجب تسجيله كإضمحلال في قيمة القرض وتقدير مبلغ مخصص لإضمحلال القروض والسلف. بما إن القروض والسلف تشكل جزءاً رئيسياً من موجودات المجموعة، ونظراً للاجتهادات الجوهرية المستخدمة في تصنيف القروض والسلف في المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، فإن مجال التدقيق هذا يعد من مخاطر التدقيق الرئيسية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي قروض وسلف المجموعة ١,٨٩٤ مليون دينار بحريني وبلغت مخصصات الإضمحلال المتعلقة بها ١٢٦,٩ مليون دينار بحريني، المشتمة على مخصص بمبلغ وقدره ٤٩,٣ مليون دينار بحريني مقابل تعرضات المرحلة ١ والمرحلة ٢ ومبلغ وقدره ٧,٦ مليون دولار أمريكي مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. تم عرض سياسة مخصص الإضمحلال في السياسات المحاسبية في الإيضاح رقم ٣ حول القوائم المالية الموحدة.

٢. التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ – المتعلق «بالأدوات المالية» والذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣٩ – المتعلق «بالأدوات المالية» في المراحل الثلاث على النحو التالي:

المرحلة ١ – تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية؛

المرحلة ٢ – منهجية الإضمحلال؛ و

المرحلة ٣ – محاسبة التحوط.

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦، قامت المجموعة بالاعتماد المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ قبل تاريخ تطبيقه الإلزامي في ١ يناير ٢٠١٨. كما هو مسموح به بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير رقم ٩، تم تطبيق المتطلبات بأثر رجعي دون إعادة عرض أرقام المقارنة.

تم إثبات الفروق بين القيم المدرجة المسجلة مسبقاً والقيم المدرجة الجديدة للأدوات المالية والبالغة ١١,٩ مليون دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ و ١ يناير ٢٠١٦ في الرصيد الافتتاحي للأرباح المبقة.

فيما يتعلق بتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية، تشمل إجراءات تدقيقنا على ما يلي:

- لقد قمنا بقراءة سياسة المجموعة لتصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية المعدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛
- لقد حصلنا فهمنا وتحققنا من تقييم نموذج أعمال المجموعة وفحصنا التدفقات النقدية التعاقدية للمجموعة، التي تؤدي إلى التدفقات النقدية التي هي «فقط مدفوعات المبلغ الأصلي للدين والفائدة» التي تم إجرائها من قبل الخبير الاستشاري للمجموعة؛ و
- لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تعديلات الرصيد الافتتاحي.

فيما يتعلق بمنهجية الإضمحلال، تشمل إجراءات تدقيقنا على ما يلي:

- لقد قمنا بقراءة سياسة تحديد مخصصات الإضمحلال للمجموعة المعدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩؛
- لقد حصلنا على فهم حول نماذج التصنيف الداخلية للمجموعة للقروض والسلف وقمنا بقراءة التقرير للتحقق من صحة التصنيف المعد من قبل الخبير الاستشاري للمجموعة ذلك لإرضاء أنفسنا بأن التمييز والمطابقة لنموذج التصنيف مناسب. وعلاوة على ذلك، قمنا بتنفيذ إجراءات للتأكد من كفاءة وموضوعية واستقلالية الخبير الاستشاري للمجموعة؛

تقرير حول تدقيق القوائم المالية الموحدة (تنمة)

أمر التدقيق الرئيسية (تنمة)

أمر التدقيق الرئيسية

الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق

٢. التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تنمة)

إن التغيرات الرئيسية الناتجة عن الاعتماد المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هي إن الخسائر الائتمانية للمجموعة تستند حالياً على نهج الخسارة المتوقعة بدلاً من نهج الخسارة المتكبد، والتغير في تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة، والتي تم تقديم تفصيل بشأنها في الإيضاح ٣ حول القوائم المالية الموحدة. لم تكن هناك أية تغييرات جوهرية ناتجة عن الاعتماد المبكر لمتطلبات محاسبة التحوط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.	- لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية والأساس الناتج عن تصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة؛ - بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بالتحقق من صحة تحديد المراحل للمجموعة؛ - لقد تحققنا وفهمنا مصادر البيانات الرئيسية والافتراضات للبيانات المستخدمة في نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد مخصصات الإضمحلال؛ - لقد أجرينا مناقشات مع الإدارة بخصوص افتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة الخاصة بها وقمنا بالتأكد من الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة علنا؛ - بالنسبة لعينة من التعرضات، قمنا بالتحقق من صحة تحديد التعرض للتغير في السداد، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار المبالغ المدفوعة مقدماً والمبالغ المسددة في التدفقات النقدية والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك؛ - بالنسبة لاحتمالية حدوث التعثر المستخدمة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، فقد قمنا بمطابقه احتمالية حدوث التعثر في السداد - المحتسبة بناءً على عدة دورات إقتصاديته مع المعلومات المعلنة وكذلك تأكدنا من ملائمة تحويل احتمال حدوث التعثر في السداد - المحتسبة بناءً على عدة دورات إقتصاديته - إلى احتمال حدوث التعثر في السداد المحتسبة لدوره إقتصاديته محدد؛ - لقد قمنا بالتحقق من الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة من قبل المجموعة في احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك مدى ملائمة استخدام الضمانات والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك؛ - لقد قمنا بالتحقق من صحة اكتمال القروض والسلف والبنود غير المدرجة في الميزانية والأوراق المالية الاستثمارية والإيداعات والموجودات المالية الأخرى المتضمنة في عملية احتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦؛ قد حصلنا على فهم حول صحة النظريات ونزاهة العمليات الحسابية لنماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة؛ - لقد حصلنا على فهم حول البيانات التي تم الحصول عليها من مصادر خارجية ومدى ملائمتها للمجموعة، والرقابة والحوكمة على تلك البيانات؛ - حيثما كان ذلك مناسباً، لقد استخدمنا أخصائيين نظام المعلومات لإرضاء أنفسنا حول نزاهة تلك البيانات؛ - لقد قمنا بالتحقق من تطابق مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة المجموعة لتحديد الإضمحلال؛ و - لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تعديلات الرصيد الافتتاحي. فيما يتعلق بمحاسبة التحوط، لقد قمنا بقراءة سياسة المجموعة المعدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، وكذلك قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تطبيق تلك السياسة. لقد قمنا بتقييم إفصاحات القوائم المالية الناتجة من التطبيق المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لتحديد ما إذا كانت وفقاً لمتطلبات المعيار. راجع السياسات المحاسبية والتقديرات والآراء المحاسبية الهامة وإفصاحات القروض والسلف وإدارة مخاطر الائتمان في الإفصاحات رقم ٣ و ٧ و ٢٢ حول القوائم المالية الموحدة.
--	--

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٦

تتكون المعلومات الأخرى على المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠١٦، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدقي الحسابات، إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد في هذا الشأن. وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو من معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئول عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة

إن أهدافنا تتمثل في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيد عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتياال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نمارس الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التوصل إلى نتيجة حول ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهري حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.

- تقييم العرض العام وهيكल القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونحن مسئولون عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق للمجموعة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي الذي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية على تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١)، نفيد:

- (أ) إن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛
- (ب) وإن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛
- (ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛
- (د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد أشواني سيوتيا.

إلى السيد ديوغ

سجل قيد الشريك رقم ١١٧

٢٧ فبراير ٢٠١٧

النامنة، مملكة البحرين

٢٠١٥	٢٠١٦ ^(١)	إيضاحات
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات		
٢٨٦,٧٥٠	٣١٤,٣٦٨	٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٣٩٤,٠٩٠	٤٠١,٦٣٥	٥ أدوات خزانة
٣٣٥,٠٩٦	٣١٨,٤٠٧	٦ ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٧٦٤,٧٩٩	١,٧٦٧,١٣٨	٧ قروض وسلف العملاء
٧٥٨,١٠٧	٧٦٨,١٣٤	٨ أوراق مالية استثمارية
٣٥,٨٢٣	٤٣,٩٢٣	٩ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٥٦,٩٧٠	٦٤,٧٦٩	١٠ فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
٢٤,٨٠٦	٢٤,١٨٣	١١ ممتلكات ومعدات
٣,٦٤٦,٤٤١	٣,٧٠٢,٥٥٧	مجموع الموجودات
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
١٧٩,٤٠٤	٢٥٩,٩١١	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٧٤,٥٠٨	١٨٤,٠١٦	إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء
٢٠٤,٦٧٧	٢٠٦,١٠٩	١٢ إقتراضات لأجل
٢,٦٤٢,٨٩٢	٢,٤٩٣,٧١٥	١٣ حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
٨٤,٢٢٦	٨٤,٥٩١	١٤ فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
٣,٢٨٥,٧٠٧	٣,٢٢٨,٣٤٢	مجموع المطلوبات
حقوق الملكية		
١٠٨,١٦٥	١٠٨,١٦٥	١٥ رأس المال
(٤,٧٢٨)	(١,٢٠٦)	١٥ أسهم خزانة
–	٨٦,٠٩٨	١٥ أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١
٣٩,٩١٩	٣٩,٩١٩	١٥ علاوة إصدار أسهم
٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	١٦ إحتياطي قانوني
٥١,٥٠٧	٥٤,٠٨٢	١٦ إحتياطي عام
(١٢,٣٠٤)	(١٣,٦٦٩)	١٧ تغيرات متراكمة في القيم العادلة
(١٠,٦٣٥)	(١١,٥٥٨)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
١٠٢,٥٨٠	١٢٢,٨٣٠	أرباح مبقاة
٣٠,٥٨٦	٣٣,٦٦٦	١٨ توزيعات مقترحة
٣٥٩,١٧٢	٤٧٢,٤٠٩	العائد إلى ملاك البنك
١,٥٦٢	١,٨٠٦	حقوق غير مسيطرة
٣٦٠,٧٣٤	٤٧٤,٢١٥	مجموع حقوق الملكية
٣,٦٤٦,٤٤١	٣,٧٠٢,٥٥٧	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

(١) تعكس نتائج ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. لم يتم إعادة عرض أرصدة الفترات السابقة. للحصول على المزيد من المعلومات راجع السياسات المحاسبية في إيضاح ٣.٣.

رياض يوسف ساتر
الرئيس التنفيذي

عارف صالح خميس
نائب رئيس مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	إيضاحات
١١٤,٦١٣	١٢٨,٥٥٦	١٩
(٤١,٩٠٧)	(٤٢,٧٠٨)	
٧٢,٧٠٦	٨٥,٨٤٨	
٤,٢١٥	٥,٤٦٧	٩
٤٤,٢١٩	٤٢,٢١٢	٢٠
١٢١,١٤٠	١٣٣,٥٢٧	
٣١,٣٤٣	٣٣,٤٥٣	
١٥,٢٦٧	١٦,٢٦٣	
٣,٢٢٦	٣,٤٣٠	١١
١٨,٩٧٥	٢٣,٧٥٣	٧
٥٣٨	(١,١١٥)	٨
٦٩,٣٤٩	٧٥,٧٨٤	
٥١,٧٩١	٥٧,٧٤٣	
١,٥٩٨	(٩٩٦)	
٥٣,٣٨٩	٥٦,٧٤٧	
٥٣,٢١٢	٥٦,٤١٠	
١٧٧	٢٣٧	
٥٣,٣٨٩	٥٦,٧٤٧	
٠,٠٥٠	٠,٠٤٩	٢١
٠,٠٥٠	٠,٠٤٤	٢١

(١) تعكس نتائج ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. لم يتم إعادة عرض أرصدة الفترات السابقة. للحصول على المزيد من المعلومات راجع السياسات المحاسبية في إيضاح ٣,٣.

رياض يوسف ساتر
الرئيس التنفيذي

عارف صالح خميس
نائب رئيس مجلس الإدارة

مراد علي مراد
رئيس مجلس الإدارة

القائمة الموحدة للدخل الشامل الآخر

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦ ^(١)	إيضاحات
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٥٣,٣٨٩	٥٦,٧٤٧	الربح للسنة
		الدخل الشامل الآخر
		البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الأرباح أو الخسائر
-	٤,١١٣	القيمة العادلة خلال إحتياطي الدخل الشامل الآخر (أدوات أسهم حقوق الملكية)
		البنود التي يمكن أو من الممكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر
		التغير في إحتياطي التحويل:
(٣,٣٧٦)	(٩٢٣)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
(٣٠٤)	١٧٤	الجزء الفعال للتغيرات في القيمة العادلة
		صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر
		التغير في إحتياطي القيمة العادلة (أدوات دين - المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩):
-	٨,٣٧٧	صافي التغير في القيمة العادلة
-	(٨٨٧)	صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر
		التغير في إحتياطي القيمة العادلة (الموجودات المالية المتاحة للبيع - معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩):
(٢٩,٤٢٠)	-	صافي التغير في القيمة العادلة
		صافي المبلغ المحول إلى الأرباح أو الخسائر
(٣٣,١٠٠)	١٠,٨٥٤	الربح / (الخسارة) الشاملة الأخرى للسنة
٢٠,٢٨٩	٦٧,٦٠١	مجموع الدخل الشامل للسنة
		العائد إلى:
٢٠,١١٢	٦٧,٢٦٤	ملاك البنك
١٧٧	٣٣٧	حقوق غير مسيطرة
٢٠,٢٨٩	٦٧,٦٠١	

(١) تعكس نتائج ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. لم يتم إعادة عرض أرصدة الفترات السابقة. للحصول على المزيد من المعلومات راجع السياسات المحاسبية في إيضاح ٣,٣.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

العائد إلى ملاك البنك وحاملي الأوراق الرأسمالية												
إيضاحات	رأس المال ألف دينار بحريني	رأس المال ألف دينار بحريني	أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١ ألف دينار بحريني	إصدار أسهم ألف دينار بحريني	إحتياطي قانوني ألف دينار بحريني	إحتياطي عام ألف دينار بحريني	تغيرات متراكمة في القيم العادلة ^(١) ألف دينار بحريني	تعديلات حوصلت عملات أجنبية ^(٢) ألف دينار بحريني	أرباح مبقاة ^(٣) ألف دينار بحريني	توزيعات مقترحة ألف دينار بحريني	المجموع ^(٤) ألف دينار بحريني	حقوق غير مسيطرة ألف دينار بحريني
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٥	١٠٣,٠١٤	(٦,٩٥١)	-	٣٩,٩١٩	٥١,٥٠٧	٤٦,٨٢٥	١٧,٤٢٠	(٧,٢٥٩)	٨٢,٠١٧	٣١,٤٠٢	٣٥٩,٣٥٢	١,٤٥٨
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٣,٢١٢	-	٥٣,٢١٢	١٧٧
خسارة شاملة أخرى للسنة	-	-	-	-	-	-	(٢٩,٧٢٤)	(٣,٣٧٦)	-	-	(٣٣,١٠٠)	-
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	(٢٩,٧٢٤)	(٣,٣٧٦)	٥٣,٢١٢	-	٢٠,١١٢	١٧٧
الدفع على أساس الأسهم	٤٠	-	-	-	-	-	-	-	٢٦٩	-	٢٦٩	-
أرباح أسهم مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٠,١٧٩)	(٢٠,١٧٩)	-	-
توزيع أسهم	١٨	٥,١٥١	-	-	-	-	-	-	-	(٥,١٥١)	-	-
تبرعات خيرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٣٩٠)	(١,٣٩٠)	-
التغير في أسهم الخزانة	١٥	-	٢,٢٢٣	-	-	-	-	-	-	-	٢,٢٢٣	-
أرباح أسهم لم يطالب بها	١٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٤٣	-	٢٤٣	-
التغير في الحقوق الغير مسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٧٣)	(٧٣)
محول الى الإحتياطي القانوني	١٦	-	-	-	٢,٥٧٥	-	-	(٢,٥٧٥)	-	-	-	-
توزيعات مقترحة	١٨	-	-	-	-	-	-	(٣٠,٥٨٦)	٣٠,٥٨٦	-	-	-
محول الى الإحتياطي العام لسنة ٢٠١٤	-	-	-	-	-	٤,٦٨٢	-	-	-	(٤,٦٨٢)	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	١٠٨,١٦٥	(٤,٧٣٨)	-	٣٩,٩١٩	٥٤,٠٨٢	٥١,٥٠٧	(١٢,٣٠٤)	(١٠,٦٣٥)	١٠٢,٥٨٠	٣٠,٥٨٦	٣٥٩,١٧٢	١,٥٦٢
تعديلات تحويل اعتماد المعيار الدولي للإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما في ١ يناير ٢٠١٦ (إيضاح ٣,٣)	-	-	-	-	-	-	(١٦,٨٠٠)	-	٤,٩٨٠	-	(١١,٩٠٠)	-
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦ معاد عرضه	١٠٨,١٦٥	(٤,٧٣٨)	-	٣٩,٩١٩	٥٤,٠٨٢	٥١,٥٠٧	(٢٩,١٨٤)	(١٠,٦٣٥)	١٠٧,٥٦٠	٣٠,٥٨٦	٣٤٧,٢٧٢	١,٥٦٢
الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٦,٤١٠	-	٥٦,٤١٠	٣٣٧
دخل شامل آخر للسنة	-	-	-	-	-	-	١٥,٥١٥	(٩٢٣)	(٣,٧٣٨)	-	١٠,٨٥٤	-
مجموع الدخل الشامل	-	-	-	-	-	-	١٥,٥١٥	(٩٢٣)	٥٢,٦٧٢	-	٦٧,٢٦٤	٣٣٧
الدفع على أساس الأسهم	٤٠	-	-	-	-	-	-	-	(٣١)	-	(٣١)	-
إصدار أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١	-	-	٨٦,٠٩٨	-	-	-	-	-	-	-	٨٦,٠٩٨	-
مصرفوات متعلقة بإصدار أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١	-	-	-	-	-	-	-	-	(١٨٠)	-	(١٨٠)	-
توزيع على أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣,٥٥٢)	-	(٣,٥٥٢)	-
أرباح أسهم مدفوعة	١٨	-	-	-	-	-	-	-	-	(٢٦,٦١١)	(٢٦,٦١١)	(٩٣)
تبرعات خيرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(١,٤٠٠)	(١,٤٠٠)	-
التغير في أسهم الخزانة	١٥	-	٣,٥٢٢	-	-	-	-	-	-	-	٣,٥٢٢	-
أرباح أسهم لم يطالب بها	١٥	-	-	-	-	-	-	-	٢٧	-	٢٧	-
توزيعات مقترحة	١٨	-	-	-	-	-	-	(٣٣,٦٦٦)	٣٣,٦٦٦	-	-	-
محول الى الإحتياطي العام لسنة ٢٠١٥	-	-	-	-	-	٢,٥٧٥	-	-	-	(٢,٥٧٥)	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٠٨,١٦٥	(١,٢٠٦)	٨٦,٠٩٨	٣٩,٩١٩	٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	(١٣,٦٦٩)	(١١,٥٥٨)	١٢٢,٨٣٠	٣٣,٦٦٦	٤٧٢,٤٠٩	١,٨٠٦

(١) تعكس نتائج ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. لم يتم إعادة عرض أرصدة الفترات السابقة. للحصول على المزيد من المعلومات راجع السياسات المحاسبية في إيضاح ٣,٣.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

٢٠١٥	٢٠١٦	إيضاحات
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		الأنشطة التشغيلية
٥١,٧٩١	٥٧,٧٤٣	الربح للسنة قبل الضرائب
		تعديلات للبنود غير النقدية التالية:
		صافي مخصصات (مخصص انتفت الحاجة إليه) متعلقة بـ:
١٨,٩٧٥	٢٣,٧٥٣	٧ قروض وسلف العملاء
٥٣٨	(١,١١٥)	٨ أوراق مالية استثمارية
(٤,٢١٥)	(٥,٤٦٧)	٩ حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٣,٢٢٦	٣,٤٣٠	١١ استهلاك
(٤,٤٠٨)	(٢,٧٠٧)	٢٠ مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية
١,٤٣٩	١,٤٣٢	مستحقات من إقتراضات لأجل
٦٧,٣٤٦	٧٧,٠٦٩	
		الزيادة (النقص) في الموجودات التشغيلية
(٦,٢٧٧)	٥,٠٤٩	ودائع احتياطي إجباري لدى بنوك مركزية
(١٠٠,٧٩٠)	(١٣,٢١٢)	أذونات خزانة تستحق بعد ٩٠ يوماً
٢٨,٣٧٨	(١٥,٨٢٤)	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٦٢,٦٨٨	(٢٦,٠٩٢)	قروض وسلف العملاء
١,٧٢٥	(٧,٦٢٥)	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
		الزيادة (النقص) في المطلوبات التشغيلية
(١١٣,٦٢٠)	٨٠,٥٠٧	ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى
١٣٦,٨٠٤	٩,٥٠٨	إقتراضات بموجب اتفاقيات إعادة شراء
١٧١,٨١٥	(١٤٩,١٧٧)	حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء
٥,٣٨٤	٣٦٥	فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى
(٤٤٤)	(٩٣٥)	ضريبة دخل مدفوعة
٢٣٣,٠٠٩	(٤٠,٣٦٧)	صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(٢٤٦,٠١٥)	(٢٤٧,٦٠٥)	شراء أوراق مالية استثمارية
٢٥٢,١٥٢	٢٤٠,٩٤٠	بيع أوراق مالية استثمارية
٣,٠٠٠	(٤,٤٩٢)	٩ بيع/ سداد جزئي لاستثمار رأسمالي في شركات زميلة
١,٨٣٥	٢,١٠٣	٩ أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
٩	(٢٣٨)	تغيرات أخرى في استثمار في شركات زميلة
(٧٣)	-	التغير في حقوق غير مسيطرة
(٣,٠١٨)	(٢,٨٠٧)	شراء ممتلكات ومعدات
٧,٨٩٠	(١٢,٠٩٩)	صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(٢١,٥٦٩)	(٢٨,٠١١)	١٨ أرباح أسهم وتبرعات خيرية مدفوعة
(٣٧,٧٠٠)	-	إقتراضات لأجل
	٨٦,٠٩٨	إصدار أوراق رأسمالية إضافية قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١
	(١٨٠)	دفع مصروفات متعلقة بإصدار أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١
	(٣,٥٥٢)	توزيع على أوراق رأسمالية إضافية قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١
٢,٢٢٣	٣,٥٢٢	التغير في أسهم الخزانة
(٥٧,٠٤٦)	٥٧,٨٧٧	صافي النقد المستخدم من/(في) الأنشطة التمويلية
(٣,٣٧٦)	(٩٢٣)	تعديلات تحويل عملات أجنبية
١٨٠,٤٧٧	٤,٤٨٨	صافي التغيرات في النقد وما في حكمه
٢٥٢,٦٣٩	٥٣٣,١١٦	النقد وما في حكمه في بداية السنة
٥٣٣,١١٦	٥٣٧,٦٠٤	٢٣ النقد وما في حكمه في نهاية السنة

(١) تعكس نتائج ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. لم يتم إعادة عرض أرصدة الفترات السابقة. للحصول على المزيد من المعلومات راجع السياسات المحاسبية في إيضاح ٣,٣.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١ الأنشطة

تأسس بنك البحرين والكويت ش.م.ب. («البنك»)، كشركة مساهمة عامة في مملكة البحرين بموجب مرسوم أميري صادر في مارس ١٩٧١ ومسجل لدى وزارة الصناعة والتجارة تحت سجل تجاري رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٦ مارس ١٩٧١. يزاول البنك أنشطته بموجب ترخيص مصرفي تجاري صادر عن مصرف البحرين المركزي وأسهمه مدرجة في بورصة البحرين.

يزاول البنك الأنشطة المصرفية التجارية من خلال فروع في مملكة البحرين ودولة الكويت وجمهورية الهند وكما يزاول عمليات البطاقات الائتمانية وتنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية من خلال شركاته التابعة. يقع المقر الرئيسي المسجل للبنك في ٤٣ شارع الحكومة، ص.ب. ٥٩٧، المنامة، مملكة البحرين.

لقد تم اعتماد إصدار القوائم المالية الموحدة بناءً على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٧.

٢ أساس الإعداد

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وطبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١ والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. كما هو موضح في إيضاح ٣،٣ قامت المجموعة بالاعتماد المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية الصادر في شهر يوليو ٢٠١٤ في تاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٦.

العرف المحاسبي

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الأدوات المالية المشتقة والأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. إن القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات المثبتة والتي هي بنود تم التحوط لها في تحوطات القيمة العادلة وهي بخلاف تلك المدرجة بالتكلفة، ويتم تعديلها لتسجيل التغيرات في القيم العادلة العائدة إلى المخاطر التي يتم التحوط لها.

أعدت القوائم المالية الموحدة بالدينار البحريني كونها عملة العرض والعملة الرئيسية لعمليات البنك.

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة («المجموعة») وجميعها متخذة من ٣١ ديسمبر نهاية السنة المالية لها. لدى البنك الشركات التابعة الرئيسية التالية:

الاسم	الملكية	بلد التأسيس	النشاط
كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) ١٠٠٪	مملكة البحرين	عمليات البطاقات الائتمانية	
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة) ١٠٠٪	مملكة البحرين	تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية	

تمتلك كريدي ماكس ش.م.ب. (مقفلة) ٥٥٪ (٢٠١٥: ٥٥٪) من حصة رأسمال الشركة العالمية لخدمات الدفع ذ.م.م. والتي تم تأسيسها في مملكة البحرين وهي مرتبطة بتقديم خدمات معالجة وحفظ بطاقات الائتمان والبطاقات المدينة والبطاقات القابلة للشحن.

تمتلك إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة) ٦٠٪ (٢٠١٥: ٦٠٪) من حصة رأسمال إنفيتا الكويت ش.م.ك.ك. والتي تم تأسيسها في دولة الكويت وهي شركة متخصصة في معالجة الأعمال وخدمات إدارة علاقات العملاء لإسناد الأعمال بأطراف خارجية.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها. وبالأخص، تسيطر المجموعة على الشركة المستثمر فيها فقط إذا كان لدى المجموعة:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية لتوجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة في تقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت لديها سيطرة أما لا على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة الدخل الشامل من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف السيطرة على الشركة التابعة.

ينسب الربح أو الخسارة لكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو إن النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في القوائم المالية للشركات التابعة لتتماشي مع السياسات المحاسبية للمجموعة. تم إستبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البنينة بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة، دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق. إذا فقدت المجموعة السيطرة على الشركة التابعة، سينتج عنها ما يلي:

- إستبعاد الموجودات (متضمنة الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة؛
- إستبعاد القيمة المدرجة لأي حقوق غير مسيطرة؛
- إستبعاد فروق التحويل المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية؛
- إثبات القيمة العادلة للمقابل المستلم؛
- إثبات القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به؛
- إثبات أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر؛ و
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم للبنود المثبتة مسبقاً من خلال الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المبقاة، أيهما أنسب، حيث سيكون ذلك مطلوباً إذا قامت المجموعة باستبعاد الموجودات أو المطلوبات ذات الصلة مباشرة.

٣ السياسات المحاسبية

٣,١ معايير وتفسيرات صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

إن المعايير والتعديلات الجديدة التالية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي ولكنها غير إلزامية بعد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٥ - المتعلق بإيرادات من عقود مبرمة مع العملاء (إلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨).
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ - المتعلق بعقود الإيجار (إلزامي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩).

لا تتوقع المجموعة أي تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة ونتائجها.

٣,٢ معايير وتفسيرات صادرة وإلزامية

قامت المجموعة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية/ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية النافذة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦:

- التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١ المتعلق بالترتيبات المشتركة: احتساب الحصص المقتناة؛
- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨: المتعلق بتوضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاء؛ و
- التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧: المتعلق باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.

إن التعديلات التي أدخلت على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المذكورة أعلاه والتي هي إلزامية للفترة المحاسبية السنوية المبتدئة من ١ يناير ٢٠١٦ وليس لها أي تأثير جوهري على السياسات المحاسبية أو المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة.

٣,٣ الاعتماد المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

قامت المجموعة بالاعتماد المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ المتعلق بالأدوات المالية الصادر في شهر يوليو ٢٠١٤ بتاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٦. تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة الدولي ٣٩ المتعلق بالأدوات المالية: الإثبات والقياس. المعيار الجديد يؤدي إلى تغيرات أساسية في محاسبة الموجودات المالية وبعض جوانب محاسبة المطلوبات المالية.

فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمجموعة والنتيجة عن اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يتضمن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ثلاث فئات من التصنيفات الرئيسية للموجودات المالية: المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتمد تصنيف المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بصفة عامة على نموذج الأعمال والتي يتم من خلاله إدارة الموجودات المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. ويستبعد المعيار الفئات الحالية لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ والتي تتضمن على الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق والقروض والذمم المدينة والمتاحة للبيع.

بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، فإن المشتقات الضمنية في العقود المحتوية حيث يكون الموجود المالي ضمن نطاق المعيار، فإنها لا يتم التعامل معها بشكل فرعي. وبدلاً من ذلك، يتم تقييم مجموعة الأدوات المالية بالكامل لأغراض التصنيف. لمزيد من التفاصيل حول كيفية تصنيف المجموعة للموجودات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، راجع الإيضاح ٣,٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية - الموجودات والمطلوبات المالية (٢) - التصنيف.

وبصفة عامة فإن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يحافظ على المتطلبات الحالية في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ المتعلق بتصنيف المطلوبات المالية. ومع ذلك، بالرغم من أنه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، فإن جميع التغيرات في القيمة العادلة للمطلوبات المصنفة بموجب خيار القيمة العادلة يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر، إلا أنها بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم عرض التغيرات في القيمة العادلة بصفة عامة كما يلي:

بالنسبة للمطلوبات المالية والتي كان يتم قياسها مسبقاً بالتكلفة المطفأة بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، فإنه يتم قياسها بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي. ولا توجد أي تغيرات في تصنيف وقياس المطلوبات المالية عند اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

- يتم عرض مقدار التغيرات في القيمة العادلة والنتيجة عن التغيرات في المخاطر الائتمانية للمطلوبات، وذلك من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- يتم عرض مقدار التغيرات المتبقية في القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لمزيد من التفاصيل حول كيفية تصنيف المجموعة للمطلوبات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، راجع الإيضاح ٣,٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية - الموجودات والمطلوبات المالية (٢) - التصنيف.

الاضمحلال الموجودات المالية

يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ نموذج «الخسارة المتكبدة» في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ بنموذج «الخسائر الائتمانية المتوقعة». كما يطبق نموذج الاضمحلال الجديد على بعض الارتباطات الائتمانية وعقود الضمانات المالية، ولكنه لا ينطبق على استثمارات أسهم حقوق الملكية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، يتم إثبات الخسائر الائتمانية قبل تحققها، بخلاف معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩.

فيما يلي أدناه التغيرات الرئيسية في السياسة المحاسبية للمجموعة للاضمحلال الموجودات المالية:

تطبق المجموعة نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة وأدوات الدين المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الموجودات من خلال المراحل الثلاث التالية وذلك على أساس التغير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الإثبات المبدئي لهذه الموجودات:

المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم إثبات جزء الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط بأحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.

المرحلة الثانية: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهريّة في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

المرحلة الثالثة: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - مضمحلة ائتمانياً

يتم تقييم الموجودات المالية للاضمحلال ائتمانياً عندما يتم وقع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من تلك الموجودات المالية. نظراً لاستخدام نفس المعايير في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة كما هي دون تغيير.

لمزيد من التفاصيل حول كيفية تطبيق المجموعة لمتطلبات الاضمحلال وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، راجع الإيضاح ٣,٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية - الموجودات والمطلوبات المالية (٧) الاضمحلال.

محاسبة التحوط

تحتفظ المتطلبات العامة لمحاسبة التحوط الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالأنواع الثلاث لآليات محاسبة التحوط في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩. ومع ذلك، تم إدخال قدر كبير من المرونة بالنسبة لأنواع المعاملات المؤهلة التي تستوفي متطلبات محاسبة التحوط، وخاصة من خلال توسعة نطاق أنواع الأدوات التي يمكن اعتبارها بمثابة أدوات للتحوط وأنواع عناصر المخاطر للبنود غير المالية التي هي مؤهلة لمحاسبة التحوط. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تم تعديل فحص الفعالية واستبداله بمبدأ العلاقة الاقتصادية. وبالتالي، لم يعد تطبيق تقييم فعالية التحوط بأثر رجعي مطلوباً.

التحويل

تم تطبيق التغيرات في السياسات المحاسبية الناتجة من اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بأثر رجعي باستثناء ما هو موضح أدناه:

(١) لم يتم إعادة عرض أرقام مقارنة الفترات السابقة. يتم إثبات الفروق في القيم المدرجة للموجودات المالية والمطلوبات المالية الناتجة من اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في الأرباح المبقاة والاحتياطيات كما في ١ يناير ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، فإن المعلومات الواردة لسنة ٢٠١٥ لا تعكس المتطلبات الخاصة بالمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، ومن ثم لا يمكن مقارنتها بالمعلومات الواردة لسنة ٢٠١٥ بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

(٢) تم إعداد التقييمات التالية على أساس الوقائع والظروف الحالية في تاريخ التطبيق المبدئي.

- تحديد نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية من خلاله.
- يتم قياس عمليات تصنيف وإلغاء تصنيف بعض الموجودات والمطلوبات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- تصنيف بعض الاستثمارات في أدوات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لأغراض المتاجرة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- إذا كانت سندات الدين لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ الاعتماد المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، عندئذ تكون المجموعة قد افترضت بأن المخاطر الائتمانية للموجودات لم تزيد بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي.

تأثير اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

لقد كان تأثير هذا التغيير في السياسة المحاسبية كما في ١ يناير ٢٠١٦ زيادة الأرباح المبقاة بنحو ٤,٩٨٠ ألف دينار بحريني، وخفض احتياطي القيمة العادلة بنحو ١٦,٨٠ ألف دينار على النحو التالي:

الرصيد الختامي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (٣١ ديسمبر ٢٠١٥)	الأرباح المبقاة ألف دينار بحريني	احتياطي القيمة العادلة ألف دينار بحريني
	١٠٢,٥٨٠	(١٢,٣٠٤)

تأثير إعادة التصنيف وإعادة القياس:

أوراق مالية استثمارية (دين) من متاحة للبيع إلى التكلفة المطفأة	–	٤,٩٨٨
أوراق مالية استثمارية (دين وأسهم حقوق الملكية) من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٤,٨٥٣	(٤,٨٥٣)
أوراق مالية استثمارية (أسهم حقوق الملكية) مقاسة بالتكلفة من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٧,٣٨١	(١٧,٠١٥)
	١٢٤,٨١٤	(٢٩,١٨٤)

تأثير إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للموجودات المالية (الدين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٣٦٦)	–
الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة	(١٦,٨٨٨)	–
(بما في ذلك ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية)		
	(١٧,٢٥٤)	–

الرصيد الافتتاحي بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ في تاريخ التطبيق المبدئي في ١ يناير ٢٠١٦

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩
الجدول التالي هو تسوية بين فئات القياس الأصلية والقيمة المدرجة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ وفئات القياس الجديدة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة كما في ١ يناير ٢٠١٦.

التصنيف الأصلي بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩	التصنيف الأصلي بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	القيمة المدرجة الأصلية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ ألف دينار بحريني	القيمة المدرجة الجديدة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ألف دينار بحريني
الموجودات المالية			
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	قروض واذم مدينة	٢٨٦,٧٥٠	٢٨٦,٧٥٠
قروض وسلف العملاء	قروض واذم مدينة	١,٧٦٤,٧٩٩	١,٧٤٧,٩٢٦
أوراق مالية استثمارية - دين	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	٤٧٥,٤٩٨	٤٧٥,٤٩٣
أوراق مالية استثمارية - دين	استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	٩,٢٢٣	٩,٢٢٣
أوراق مالية استثمارية - دين	متاحة للبيع	٣١,٣٧٦	٣٤,٨٧٨
أوراق مالية استثمارية - دين	متاحة للبيع	٥٣٧,٢٩٣	٥٣٧,٢٩٣
أوراق مالية استثمارية - دين	متاحة للبيع	٣,٧١٠	٣,٧١٠
أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية	متاحة للبيع	٢٣,٢٦٨	٢٣,٢٦٨
أوراق مالية استثمارية - أسهم حقوق الملكية	متاحة للبيع	٧١,٨٢٩	٧١,٨٢٩
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	قروض واذم مدينة	٣٣٥,٠٩٦	٣٣٥,٠٨٦
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	قروض واذم مدينة	٥٦,٩٧٠	٥٨,٤٥٦
مجموع الموجودات المالية			
المطلوبات المالية			
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	التكلفة المطفأة	١٧٩,٤٠٤	١٧٩,٤٠٤
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	التكلفة المطفأة	١٧٤,٥٠٨	١٧٤,٥٠٨
إقتراضات لأجل	التكلفة المطفأة	٢٠٤,٦٧٧	٢٠٤,٦٧٧
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	التكلفة المطفأة	٢,٦٤٢,٨٩٢	٢,٦٤٢,٨٩٢
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	التكلفة المطفأة	٨٤,٢٢٦	٨٤,٢٢٦
مجموع المطلوبات المالية			

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٣ الاعتماد المبكر للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ التطبيق المبدئي للمعيار

الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

إن السياسات المحاسبية للمجموعة بشأن تصنيف الأدوات المالية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هي مبنية في الإيضاح ٣,٤. أدى تطبيق هذه السياسات في إعادة التصنيفات المبينة في الجدول أعلاه والموضحة أدناه:

أ) قبل اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تم إعادة تصنيف بعض سندات الدين من فئات المتاحة للبيع إلى المحتفظ بها حتى الاستحقاق. عند اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تم تعديل القيمة المدرجة لتلك الموجودات بحيث تظل تكلفتها المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما لو كانت لتلك الموجودات محتسبة بالتكلفة المطفأة منذ بدايتها.

ب) بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، تم إعادة تصنيف بعض الصناديق المدارة، التي لا تفي بمعايير الأدوات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وسندات الدين التي تدفقاتها النقدية ليست فقط مدفوعات المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. علاوة على ذلك، تم إعادة تصنيف بعض الأوراق المالية الاستثمارية في أسهم حقوق الملكية التي ليست ذات طبيعة استراتيجية من متاحة للبيع إلى مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر نتيجة لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

ج) يتم الاحتفاظ ببعض سندات الدين في خزانة البنك في محفظة منفصلة لتحقيق عائد طويل الأجل ولأغراض السيولة. يمكن بيع هذه السندات، ولكن لا يتوقع تكرار حدوث عملية البيع تلك، يرى البنك بأن هذه السندات يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف لتحصيل التدفقات النقدية والبيع. يتم تصنيف هذا الموجودات المالية كقياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

يوضح الجدول التالي تأثير إعادة تصنيف الموجودات المالية بموجب فئات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ إلى فئة مدرجة بالتكلفة المطفأة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير رقم ٩.

٢٠١٦ ألف دينار بحريني		من موجودات مالية متاحة للبيع بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩
٣٢,٦٤٠		مدرجة بالقيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦
(٢,١٣٦)		تغيرات القيمة العادلة التي كان سيتم إثباتها خلال سنة ٢٠١٦ في الدخل الشامل الآخر لو لم يتم إعادة التصنيف

مخصصات الاضمحلال:

الجدول التالي هو تسوية بين رصيد مخصص للاضمحلال الختامي للموجودات المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ورصيد المخصص الافتتاحي للخسائر الائتمانية المتوقعة المحددة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ كما في ١ يناير ٢٠١٦.

٣١ ديسمبر ٢٠١٥ ألف دينار بحريني	إعادة القياس ألف دينار بحريني	١ يناير ٢٠١٦ ألف دينار بحريني
٩٨,٨٤٠	١٦,٨٨٣	١١٥,٧٢٣
-	٥	٥
٢٢,٩٨٢	٣٦٦	٢٣,٣٤٨
١٢١,٨٢٢	١٧,٢٥٤	١٣٩,٠٧٦

المجموع

تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

يقدم الجدول التالي تسوية بين البنود في قائمة المركز المالي وفئات الأدوات المالية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ألف دينار بحريني	أدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	أدوات أسهم حقوق الملكية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفأة / أخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
تقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	-	-	٣١٤,٣٦٨	٣١٤,٣٦٨
أذونات خزانة	-	٧,٣٨١	-	٣٩٤,٢٥٤	٤٠١,٦٣٥
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٣١٨,٤٠٧	٣١٨,٤٠٧
قروض وسلف العملاء	-	-	-	١,٧٦٧,١٣٨	١,٧٦٧,١٣٨
أوراق مالية استثمارية	١٠,٤٨٦	٥٦١,٨٧٥	٧٢,٧٠٠	١٢٣,٠٧٣	٧٦٨,١٣٤
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	٤٣,٩٢٣	٤٣,٩٢٣
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	-	-	-	٦٤,٧٦٩	٦٤,٧٦٩
عقارات ومعدات	-	-	-	٢٤,١٨٣	٢٤,١٨٣
مجموع الموجودات	١٠,٤٨٦	٥٦٩,٢٥٦	٧٢,٧٠٠	٣,٠٥٠,١١٥	٣,٧٠٢,٥٥٧
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	٢٥٩,٩١١	٢٥٩,٩١١
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	١٨٤,٠١٦	١٨٤,٠١٦
إقتراضات للأجل	-	-	-	٢٠٦,١٠٩	٢٠٦,١٠٩
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	٢,٤٩٣,٧١٥	٢,٤٩٣,٧١٥
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	-	-	-	٨٤,٥٩١	٨٤,٥٩١
مجموع المطلوبات	-	-	-	٣,٢٢٨,٣٤٢	٣,٢٢٨,٣٤٢

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	محافظ بها حتى الإستحقاق الف دينار بحريني	قروض وذمم مدينة الف دينار بحريني	متاحة للبيع الف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة المطفاة / أخرى الف دينار بحريني	المجموع الف دينار بحريني
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	-	٢٨٦,٧٥٠	-	-	٢٨٦,٧٥٠
أذونات خزانة	٣٩٤,٠٩٠	-	-	-	٣٩٤,٠٩٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	٣٣٥,٠٩٦	-	-	٣٣٥,٠٩٦
قروض وسلف العملاء	-	١,٧٦٤,٧٩٩	-	-	١,٧٦٤,٧٩٩
أوراق مالية استثمارية	٩٠,٦٣٣	-	٦٦٧,٤٧٤	-	٧٥٨,١٠٧
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	٣٥,٨٦٣	٣٥,٨٦٣
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	-	-	-	٥٦,٩٧٠	٥٦,٩٧٠
عقارات ومعدات	-	-	-	٢٤,٨٠٦	٢٤,٨٠٦
مجموع الموجودات	٤٨٤,٧٦٣	٢,٣٧٦,٦٤٥	٦٦٧,٤٧٤	١١٧,٥٩٩	٣,٦٤٦,٤٤١
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	-	-	١٧٩,٤٠٤	١٧٩,٤٠٤
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	١٧٤,٥٠٨	١٧٤,٥٠٨
إقتراضات لأجل	-	-	-	٢٠٤,٦٧٧	٢٠٤,٦٧٧
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	-	-	-	٢,٦٤٢,٨٩٢	٢,٦٤٢,٨٩٢
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	-	-	-	٨٤,٢٢٦	٨٤,٢٢٦
مجموع المطلوبات	-	-	-	٣,٢٨٥,٧٠٧	٣,٢٨٥,٧٠٧

بالإضافة إلى ذلك، عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة تصنيف لا رجعه فيه الموجودات المالية التي تفي بالمتطلبات ليتم قياسها بالتكلفة المطفاة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إذا كان القيام بذلك يلغي أو يخفض من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ.

تقييم نموذج الأعمال

تقوم المجموعة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال الذي يتم الاحتفاظ بالموجودات من خلاله على مستوى محفظة الأعمال لأن هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الأعمال وطريقة تقديم المعلومات إلى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي يتم أخذها بعين الاعتبار:

- السياسات والأهداف المحددة لمحفظة الأعمال والتطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص، ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية، وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات أو الاحتفاظ بها لأغراض السيولة؛
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الأعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر؛ و
 - معدل تكرار المبيعات وقيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، وأسباب تلك المبيعات، بالإضافة إلى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية. بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق المجموعة لأهداف إدارة الموجودات المالية بالإضافة إلى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- يتم قياس الموجودات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو التي يتم إدارتها، والتي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية ولا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من أجل تحصيل التدفقات النقدية وبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم

لأغراض هذا التقييم، يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للموجودات المالية عند الأثبات المبدئي. يتم تحديد «الفائدة» على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم وذلك خلال فترة معينة من الزمن أو لمخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثال: مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش الربح.

٣,٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

الموجودات والمطلوبات المالية

١. الأثبات والقياس المبدئي

جميع المشتريات والمبيعات «العادية» للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات والمبيعات العادية هي مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

يتم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة البند غير المدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى الاقتناء أو الإصدار.

٢. التصنيف

الموجودات المالية - السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية كقياسها: بالتكلفة المطفاة أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفاة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات من أجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالموجودات في نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للمجموعة اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)**٣,٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)****٣.٢ التصنيف (تتمة)****تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم (تتمة)**

عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأدوات. يتضمن ذلك تقييم ما إذا كانت الموجودات المالية تحتوي على شروط تعاقدية التي قد تغير التوقيت أو مقدار التدفقات النقدية التعاقدية نتيجة لعدم تحقيقها لهذا الشرط. عند القيام بهذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار ما يلي:

- الأحداث المحتملة التي يمكنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية؛
- خصائص الرفع المالي؛
- الدفع المسبق وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد مطالبات المجموعة للتدفقات النقدية من الموجودات المحددة (مثال: ترتيبات الموجودات دون حق الرجوع على الضامن)؛ و
- الخصائص التي تسهم في تعديل مقابل القيمة الزمنية للنقود - مثال: إعادة تعيين معدل الفائدة للموجود المالي بشكل دوري.

إعادة التصنيف

لا يتم تصنيف الموجودات المالية لاحقاً إلى إثباتها المبدئي، إلا في فترة ما بعد تغيير المجموعة نموذج أعمالها لإدارة الموجودات المالية.

الموجودات المالية – مطابقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

يتم مبدئياً إثبات جميع الأدوات المالية بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع، متضمنة تكاليف الاقتناء المرتبطة بالاستثمار، بإستثناء في حالة الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة، حيث يتم احتساب تكاليف الاقتناء كمصروفات في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف الموجودات المالية لأغراض القياس اللاحق للموجودات المالية في أربع فئات:

- الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر
- قروض وذمم مدينة
- استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
- استثمارات مالية متاحة للبيع

تصنف المجموعة الاستثمارات كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم اقتنائها أساساً لغرض تحقيق ربح قصير الأجل.

تصنف المجموعة أدوات الدين كمدرجة بالتكلفة المطفأة إذا لم يتم تداول أدوات الدين في السوق النشطة.

تصنف المجموعة الاستثمارات التي تنوي ولديها القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق.

تصنف المجموعة الأدوات المالية التي تحتوي على المشتقات الضمنية التي لا يمكن فصلها من الأداة المحتوية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر.

يتم عمل التآراء عند تصنيف الاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق وذلك على أساس نية الإدارة عند اقتناء الموجودات المالية.

المطلوبات المالية

تصنف المجموعة مطلوباتها المالية، بخلاف الضمانات المالية وارتباطات القرض كمقاسة بالتكلفة المطفأة.

٣.٣ الاستبعاد**الموجودات المالية**

تقوم المجموعة باستبعاد الموجودات المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجود المالي أو قامت بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية التعاقدية وفقاً للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للملكية المتعلقة بالموجود المالي الذي تم نقله أو عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الموجودات المالية.

عند استبعاد الموجودات المالية، فإن الفرق بين القيمة المدرجة للموجود المالي (أو القيمة المدرجة المخصصة بجزء الموجود المالي المستبعد) ومجموع (١) المقابل المستلم (إذا لم يتم ذلك أي موجود جديد تم اقتناؤه محسوم منه أي مطلوب جديد مفترض)، و(٢) أي مكسب أو خسارة متراكمة تم إثباته في الدخل الشامل الآخر يتم إثباته في الأرباح أو الخسائر.

اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦، لا يتم إثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالسندات الاستثمارية في أسهم حقوق الملكية في أرباح أو خسائر عند استبعاد تلك السندات. يتم إثبات أية فوائد للموجودات المالية المحولة التي تكون مؤهلة للاستبعاد التي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ من قبل المجموعة كموجود أو مطلوب منفصل.

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقييم المجموعة ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المالية المعدلة تختلف اختلافاً جوهرياً. في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، ومن ثم تعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الموجودات المالية الأصلية قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة بالقيمة العادلة.

يتم إستبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب «ترتيب سداد»؛ سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجودات.

المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوب المالي عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته.

استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة – مطابقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

يتم لاحقاً قياس الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكسب أو خسارة ناتجة من التغيير في القيمة العادلة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تنشأ فيها. يتم تضمين الفوائد المكتسبة أو أرباح الأسهم المستلمة في صافي دخل المتاجرة.

تصنيف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر- مطابقة**اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦**

تقوم المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لأن الموجودات كانت تقيم وتدار وتسجل داخلياً على أساس القيمة العادلة. قامت المجموعة بتصنيف بعض الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر – مطابقة**حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥**

يتم تصنيف الموجودات المالية المصنفة في هذه الفئة من قبل الإدارة عند الإثبات المبدئي عندما يتم استيفاء المعايير التالية:

- يلغي التصنيف أو يقلل بصورة جوهرية الاختلاف في المعاملة التي من الممكن أن تنشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو إثبات المكاسب أو الخسائر على أسس مختلفة؛ أو
- إن الموجودات هي جزء من مجموعة من الموجودات المالية التي يتم إدارتها وتقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، وفقاً لمخاطر إدارة موثقة أو إستراتيجية الاستثمار؛ أو
- تشتمل الأدوات المالية على المشتقات الضمنية، إلا إذا كانت المشتقات الضمنية لا تغير بشكل جوهري التدفقات النقدية، ولا ينبغي تسجيلها كبنء منفصل.

يتم تسجيل الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في «صافي مكسب أو خسارة من موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الأرباح أو الخسائر». تستحق الفوائد المكتسبة من دخل الفوائد، بينما تسجل دخل أرباح الأسهم في الدخل الآخر. لم تقم المجموعة بتصنيف أية موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

تدرج هذه بالتكلفة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية، بعد حسم أي مبالغ تم شطبها ومخصص للاضمحلال.

قروض وسلف

يتم مبدئياً قياس القروض والسلف المقاسة بالتكلفة المطفأة، بقيمتها العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية، بعد حسم الفوائد المعلقة ومخصص الاضمحلال وأية مبالغ تم شطبها.

الأوراق المالية الاستثمارية – مطبقة من ١ يناير ٢٠١٦

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على:

- أوراق الدين المالية الاستثمارية المقاسة بالتكلفة المطفأة؛ يتم قياسها مبدئياً بقيمتها العادلة مضافاً إليها التكاليف الإضافية المباشرة للمعاملة، ويتم لاحقاً قياسها بتكلفتها المطفأة وذلك باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الأوراق المالية الاستثمارية في أسهم حقوق الملكية والدين المقاسة اجبارياً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر؛ هذه هي القيمة العادلة مع التغيرات المثبتة مباشرة في الأرباح أو الخسائر؛ و
- سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ و
- الأوراق المالية الاستثمارية في أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

بالنسبة لسندات الدين المقاسة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ يتم إثبات المكاسب والخسائر في الدخل الشامل الآخر، باستثناء ما يلي، التي يتم إثباتها في الأرباح أو الخسائر بنفس الطريقة بالنسبة للأدوات المقاسة بالتكلفة المطفأة:

- إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية؛
- الخسائر الائتمانية المتوقعة والاسترجاعات؛ و
- مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية.

يتم استبعاد سندات الدين عندما يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم إعادة تصنيف المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة مسبقاً في الدخل الشامل الآخر من حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر.

لن يتم إعادة تصنيف المكاسب والخسائر الناتجة من تلك أدوات أسهم حقوق الملكية إلى الأرباح أو الخسائر ولا يتم إثبات اضمحلال في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أرباح الأسهم، ما لم تكن تمثل بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار، ففي هذه الحالة يتم إثباتها في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل المكاسب والخسائر المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المبقاة عند استبعاد الاستثمار.

الأوراق المالية الاستثمارية – مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تتضمن هذه على سندات وأسهم حقوق ملكية وصناديق مدارة واستثمارات أخرى. تشمل الاستثمارات في الصناديق المدارة على استثمارات في صناديق مشتركة وأسهم حقوق ملكية خاصة وعقارات ومنتجات ذات هيكل ائتمانية.

تصنف هذه الاستثمارات كما يلي:

- استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
- متاحة للبيع

استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم معاملة أدوات الدين التي يمكن تصنيفها كقروض وسلف والتي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولكن لا يتم تداولها في السوق النشطة كاستثمارات وتدرج بالتكلفة المطفأة، معدلة لتحوطات القيمة العادلة بفعالية بعد حسم مخصص الاضمحلال. يتم إطفاء العلاوات والخصومات على الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة والتي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي وترجل إلى دخل الفوائد.

متاحة للبيع

تصنف جميع الاستثمارات الأخرى «كمتاحة للبيع». بعد الإثبات المبدئي، يتم لاحقاً قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة، إلا إذا كان لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية، فإنه في هذه الحالة يتم قياسها بالتكلفة بعد حسم الاضمحلال. يتم تسجيل التغيرات في القيمة العادلة التي لا تعد جزءاً من علاقة تحوط بفعالية كبنء منفصل في الحقوق كتغيرات متراكمة في القيمة العادلة حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلاً. عند الاستبعاد أو الاضمحلال فإن المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً «كتغيرات متراكمة في القيمة العادلة» ضمن حقوق الملكية، يتم تضمينها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للسنة.

ذلك الجزء لأي تغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بعلاقة تحوط بفعالية، يتم إثباته مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

قياس القيمة العادلة

تقيس المجموعة الأدوات المالية مثل المشتقات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية. كما يتم الإفصاح عن القيم العادلة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في إيضاح ٣٩.

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو الذي يتم دفعه لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ويستند قياس القيمة العادلة على افتراض بأن معاملة بيع الموجود أو تحويل المطلوب تحدث إما:

- في السوق الرئيسي للموجود أو المطلوب، أو
- في السوق الأكثر فائدة للموجود أو المطلوب في حال غياب السوق الرئيسي. يجب إن يكون السوق الرئيسي أو السوق الأكثر فائدة متاح التعامل فيه للمجموعة.

يتم قياس القيمة العادلة للموجود أو المطلوب باستخدام الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق عند تسعير الموجود أو المطلوب، على افتراض بأن مشاركي السوق يعملون بأفضل مصالحهم الاقتصادية.

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المسعرة في السوق النشطة بالرجوع إلى أسعار العروض المعلنة في السوق على التوالي عند إقفال العمل بتاريخ قائمة المركز المالي.

في حالة الاستثمارات غير المسعرة، تستخدم المجموعة تقنيات التقييم المناسبة حسب الظروف حينما تتوفر لها معلومات كافية لقياس القيمة العادلة، والذي يزيد الحد الأقصى لاستخدام المدخلات ذات الصلة التي يمكن ملاحظتها ويحد من استخدام المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي تقاس أو يتم الإفصاح عن قيمتها العادلة في القوائم المالية الموحدة ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات المثبتة في القوائم المالية الموحدة على أساس متكرر، تحدد المجموعة ما إذا كانت قد حدثت تحويلات فيما بين المستويات في التسلسل الهرمي من خلال إعادة تقييم تصنيفها - (استناداً إلى أدنى مستوى لمدخلاتها ذات التأثير الجوهري على قياس قيمتها العادلة ككل) في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي.

تقوم إدارة مخاطر المجموعة بتحديد السياسات والإجراءات لقياس القيمة العادلة. لغرض الإفصاح عن القيمة العادلة، قامت المجموعة بتحديد فئات الموجودات والمطلوبات على أساس طبيعة وخصائص ومخاطر الموجودات أو المطلوبات ومستوى التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما هو موضح أعلاه.

الاضمحلال

السياسات المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦

تقوم المجموعة بإثبات مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- الموجودات المالية التي تعتبر أدوات دين؛
- عقود الضمانات المالية الصادرة؛ و
- ارتباطات القرض الصادرة.

لا يتم إثبات خسارة اضمحلال في استثمارات أسهم حقوق الملكية.

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ مساوي للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر باستثناء الحالات التالية، والتي يتم قياسها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً:

- سندات الدين الاستثمارية التي يتم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الأدوات المالية الأخرى التي لم تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري من إثباتها المبدئي.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالية مرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي القيمة الحالية لكل العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها).

الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدر.

ارتباطات القروض التي لم يتم سحبها والاعتمادات المستندية: أي القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل ارتباط القرض بسحب القرض وبين التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها؛ و

عقود الضمانات المالية: المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل الأداة محسوم منها أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من حامل الأداة.

تحديد مخصصات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والناتج عن منهجية العمل على مرحلتين.

المرحلة الأولى: التسهيلات التي يجب تخصيصها لإحدى مراحل الاضمحلال الثلاث عن طريق تحديد ما إذا حدثت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي أو ما إذا كانت التسهيلات مضمحلة ائتمانياً.

المرحلة الثانية: يتم حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، أي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً لجميع التسهيلات في المرحلة الأولى والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر في المرحلة الثانية. يتم تغطية التسهيلات في المرحلة الثالثة عن طريق مخصصات محددة.

الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية (دين) المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي مضمحل ائتمانياً عندما يكون قد وقع حدث أو أكثر من الأحداث ويكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره بالنسبة لذلك الموجود المالي.

الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلف من قبل المجموعة بشرط أن المجموعة لن تنظر في خلاف ذلك؛
- يكون قد أصبح من المحتمل بأن المقترض سيعلن إفلاسه أو في إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

عند إجراء تقييم ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، والتي تكون بخلاف الديون الحكومية لبلد المنشأ (أي البحرين)، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية على النحو المبين في عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف الائتمانية للجدارة الائتمانية.

تعتبر التعرضات الخاصة بالديون الحكومية لبلد المنشأ أي البحرين منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي لا يتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

عرض لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة في قائمة المركز المالي على النحو التالي:

- يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات القروض وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص؛

- حيثما تتضمن الأدوات المالية على كلا من العنصر المسحوب أو الغير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباط القرض / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب: تقوم المجموعة بعمل مخصص خسارة للعناصر المسحوبة. حيث يتم عرض المبلغ كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للعنصر المسحوب. يتم عرض مخصص الخسارة للعناصر الغير مسحوبة كمخصص ضمن المطلوبات الأخرى؛ و
- أدوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم إثبات مخصص الخسارة لها في قائمة المركز المالي نظراً لأن القيمة المدرجة لتلك الموجودات هي قيمها العادلة. ومع ذلك، تم الإفصاح عن مخصص الخسارة وتم إثباتها في احتياطي القيمة العادلة ويتم عرضها كمخصص.

شطب

يتم شطب القروض وسندات الدين (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد الدين. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية ما أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

اضمحلال وعدم قابلية تحصيل الموجودات المالية – مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

تقوم المجموعة بعمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة من الموجودات المالية. يعتبر الموجود المالي مضمحل أو مجموعة من الموجودات المالية مضمحلة إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت الاضمحلال نتيجة لحدث واحد أو أكثر قد تم حدوثه بعد الإثبات المبدئي للموجود (تكيد على أثره خسارة) وبأن حدوث تلك الخسارة (أو الأحداث) لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية للموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية التي يمكن قياسها بواقعية.

من الممكن إن يتضمن دليل الاضمحلال على مؤشرات بأن المقترض أو مجموعة من المقترضين يواجهون صعوبات مالية جوهرية، أو احتمال كبير لتعرضهم للإفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر، وفوات مواعيد دفع الفائدة أو المبالغ الأصلية ويمكن ملاحظته حيث توجد معلومات تشير بحدوث إنخفاض في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة القابلة للقياس، أو حدوث تغيرات في المتأخرات أو في الأوضاع الاقتصادية المرتبطة بالتعثر في السداد.

(١) موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة (مثل المبالغ المستحقة من البنوك وقروض وسلف العملاء)، تقوم المجموعة أولاً بعمل تقييم فردي يثبت وجود دليل موضوعي للاضمحلال الموجودات المالية الجوهرية بشكل فردي، أو بشكل جماعي للموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بشكل فردي. إذا حددت المجموعة بأنه لا يوجد دليل موضوعي يثبت اضمحلال الموجود المالي المحدد بشكل فردي، وهو يتضمن موجود في مجموعة من الموجودات المالية لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة ويتم تقييمها بشكل جماعي للاضمحلال. الموجودات المالية التي يتم تحديدها بشكل فردي للاضمحلال والتي يتم إثبات خسارة اضمحلال لها أو يستمر اضمحلالها لا يتم تضمينها في التقييم الجماعي للاضمحلال.

إذا وجد دليل موضوعي يثبت تكبد خسارة اضمحلال، فإنه يتم قياس مبلغ الخسارة كفرق بين القيمة المدرجة للموجود والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة (باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية المتوقعة التي لم يتم تكبدها بعد). يتم خفض القيمة المدرجة للموجود من خلال استخدام حساب المخصص ويتم إثبات مبلغ الخسارة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يستمر استحقاق دخل الفوائد على القيمة المدرجة المخفضة على أساس سعر الفائدة ويتم استحقاقها باستخدام معدل الفائدة المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال. يتم تسجيل دخل الفوائد كجزء من «دخل الفوائد». تشطب القروض وما يرتبط بها من مخصصات عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للإسترداد في المستقبل وتم تحقيق جميع الضمانات أو تم تحويلها إلى المجموعة.

إذا زاد أو انخفض مبلغ الاضمحلال المقرر في السنة اللاحقة، نتيجة لحدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم زيادتها أو تخفيضها عن طريق تعديل حساب المخصص. إذا تم استرداد المبالغ المشطوبة في وقت لاحق، فإنه يتم إدراجها في حساب مخصص الاضمحلال.

تخصم القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية بناءً على سعر الفائدة الفعلي الأصلي للموجود المالي. إن احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية المرهونة تعكس التدفقات النقدية التي من الممكن أن تنتج من حجز الرهن محسوم منها تكاليف الحصول على الرهن أو بيع الرهن سواء كان أو لم يكن حجز الرهن محتملاً.

لغرض التقييم الجماعي للاضمحلال، يتم تجميع الموجودات المالية على أساس نظام تصنيف الائتمان الداخلي للمجموعة، الذي يأخذ في الاعتبار خصائص مخاطر الائتمان مثل نوع الموجد والقطاع والموقع الجغرافي ونوع الضمان ووضع تأخر السداد وعوامل أخرى معنية.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الموجودات المالية التي تم تقييمها بصورة جماعية للاضمحلال على أساس الخبرة التاريخية لخسارة موجودات لديها خصائص مخاطر ائتمان مثل نوع الموجد والقطاع والموقع الجغرافي ونوع الضمان ووضع تأخر السداد وعوامل أخرى معنية.

يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من الموجودات المالية التي تم تقييمها بصورة جماعية للاضمحلال على أساس الخبرة التاريخية لخسارة موجودات لديها خصائص مخاطر ائتمان مماثلة لتلك التي في المجموعة. يتم تعديل الخبرة التاريخية للخسارة على أساس المعلومات الحالية التي يمكن ملاحظتها لتعكس تأثير الظروف الحالية التي تعتمد عليها الخبرة التاريخية للخسارة وإلغاء تأثيرات الظروف في الفترة التاريخية التي لم تكن موجودة في الوقت الحالي. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي فروق قد تنتج بين الخسارة المقدرة وخبرة الخسارة الفعلية.

(3) موجودات مالية متاحة للبيع

بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع، تقوم المجموعة بعمل تقييم بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمار.

وفي حالة أدوات الدين المصنفة كمتاحة للبيع، تقوم المجموعة بعمل تقييم بشكل فردي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت الاضمحلال على أساس المعيار ذاته كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة. ومع ذلك، فإن المبلغ المسجل للاضمحلال هي الخسارة المتراكمة على الاستثمار المثبت مسبقاً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. إن دخل الفوائد المستقبلية هي على أساس القيمة المدرجة المخفضة ويتم استحقاقها باستخدام سعر الفائدة المستخدم لحصص التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة الاضمحلال. يتم تسجيل دخل الفوائد كجزء من الفوائد. إذا حدث وزادت القيمة العادلة لأدوات الدين، في الفترة اللاحقة، وكانت الزيادة تتعلق بصورة موضوعية بحدث ائتماني حدثه بعد إثبات خسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، فإنه يتم إسترجاع خسارة الاضمحلال من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

في حالة الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المصنفة كمتاحة للبيع، فإن الدليل الموضوعي يجب أن يتضمن على «انخفاض هام» أو «طويل الأمد» في القيمة العادلة للاستثمارات أدنى من تكلفتها. حيثما يوجد دليل موضوعي للاضمحلال، فيتم قياس الخسارة المتراكمة كفرق بين تكلفة الاقتران والقيمة العادلة الحالية، بعد حسم أي خسارة اضمحلال على ذلك الاستثمار المثبت مسبقاً في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر - ويتم إلغاؤها من الحقوق وإبائها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. خسائر الاضمحلال في أسهم حقوق الملكية لا يتم استرجاعها من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر؛ وإنما يتم إثبات الزيادة في قيمتها العادلة بعد حسم الاضمحلال مباشرة في حقوق الملكية.

(3) إعادة التفاوض على القروض

تسعى المجموعة، كلما أمكنها ذلك، لإعادة هيكلة القروض بدلا من امتلاك الضمانات. وقد يترتب ذلك على تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. وبمجرد إن يتم إعادة التفاوض على الشروط فإن أي اضمحلال يتم قياسه باستخدام سعر الفائدة الفعلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط ولا يعتبر القرض قد فات موعد استحقاقه. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث. تخضع القروض باستمرار لتقييم الاضمحلال بشكل فردي أو جماعي، ويتم احتسابها باستخدام معدل الفائدة الفعلي للقروض الأصلية.

إقتراضات لأجل

يتم تصنيف الأدوات المالية أو مكوناتها الصادرة من قبل المجموعة، والتي لا يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر كمطلوبات ضمن «إقتراضات لأجل»، حيث إن مضمون نتائج الترتيبات التعاقدية في المجموعة لديها التزام إما بتسليم النقد أو موجود مالي آخر لحامله أو لوفاء بالالتزام بغير استبدال مبلغ ثابت لنقد أو موجود مالي آخر لعدد ثابت من أسهم حقوق الملكية الخاصة.

بعد القياس المبدئي، يتم لاحقاً قياس الإقتراضات لأجل بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي خصومات أو علاوات قيد الإصدار والتكاليف التي تعتبر جزء لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

إستبعاد الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

يتم إستبعاد الموجود المالي (كلياً أو جزئياً) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب «ترتيب سداد»؛
- سواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجودات.

المطلوبات المالية

يتم إستبعاد المطلوب المالي عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغاؤه أو انتهاء مدته.

استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركتها الزميلة والمشروع المشترك باستخدام طريقة الحقوق. بموجب طريقة الحقوق، يتم إثبات الاستثمار في الشركة الزميلة والمشروع المشترك مبدئياً بالتكلفة.

يتم تعديل القيمة المدرجة للاستثمار لإثبات التغيرات في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك منذ تاريخ الاقتران. يتم تضمين الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة أو المشروع المشترك في القيمة المدرجة للاستثمار وهي غير مطفأة ولا يتم فحصها للاضمحلال.

إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذ مؤثر عليها. إن النفوذ المؤثر هي القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات فيما يتعلق بالسياسات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر فيها، ولكن ليست السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات.

المشروع المشترك هو نوع من أنواع الترتيبات المشتركة التي بموجبها يحصل الأطراف الذين يمتلكون السيطرة المشتركة في الترتيب الحق في صافي موجودات المشروع المشترك. المشروع المشترك هو اتفاق تعاقدى لتقاسم السيطرة على الترتيب، والتي تكون موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بالحصول على الموافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

استثمار في شركات زميلة ومشاريع مشتركة (تتمة)

إن الاعتبارات التي يتم عملها في تحديد النفوذ المؤثر أو السيطرة المشتركة هي مماثلة لتلك التي تعد ضرورية لتحديد مدى السيطرة على الشركات التابعة.

تعكس قائمة الأرباح أو الخسائر حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يتم عرض أي تغير في الدخل الشامل الآخر للشركة المستثمر فيها كجزء من الدخل الشامل الآخر للمجموعة. بالإضافة إلى ذلك، أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة أو المشروع المشترك، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتوضح عن هذا، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في الحقوق. يتم استبعاد المكاسب والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة وشركتها الزميلة أو المشروع المشترك إلى حد حصة المجموعة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إظهار إجمالي حصة المجموعة في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك في مقدمة قائمة الأرباح أو الخسائر خارج الربح التشغيلي ويمثل الربح أو الخسارة بعد الضريبة والحقوق غير المسيطرة في الشركات التابعة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

يتم إعداد القوائم المالية للشركة الزميلة أو المشروع المشترك في نفس فترة إعداد التقارير المالية للمجموعة. أينما استلزم الأمر، يتم عمل تعديلات في السياسات المحاسبية لتتماشي مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان ضرورياً إثبات خسارة اضمحلال على استثماراتها في شركتها الزميلة أو المشروع المشترك. تقوم المجموعة بتاريخ إعداد كل تقرير بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال الاستثمارات في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. ففي هذه الحالة تقوم المجموعة باحتساب قيمة الإضمحلال والتي تعد الفرق بين القيمة القابلة للاسترداد للشركة الزميلة أو المشروع المشترك وقيمتها المدرجة من ثم إثبات الخسارة «كحصة المجموعة من ربح شركة زميلة أو مشروع مشترك » في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

عند فقدان نفوذ مؤثر على الشركة الزميلة أو المشروع المشترك تقيس وتثبت المجموعة أي استثمار محتفظ به بقيمته العادلة. يتم إثبات أي فرق بين القيمة المدرجة للشركة الزميلة أو المشروع المشترك عند فقدان النفوذ المؤثر والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به والمتحصلات من الإستبعاد في الأرباح أو الخسائر.

ممتلكات ومعدات

تدرج جميع بنود الممتلكات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت لجميع الممتلكات والمعدات على مدى أعمارها الإنتاجية المقدرة، باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث أن ليس لها عمراً محدداً.

ضمان معلق للبيع

تقتني المجموعة في بعض الأحيان عقارات كتسوية لبعض قروض وسلف العملاء. تدرج تلك العقارات بالقيمة المدرجة للتسهيلات ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية للضمان المشتراة والتي تم تقييمهما على أساس كل موجود على حدة، أيهما أقل. إذا كانت القيمة العادلة الحالية لأي موجود تم تقييمه بشكل فردي أدنى من قيمته المثبتة، فإنه يتم عمل مخصص له. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

ودائع

تدرج جميع ودائع أسواق المال والعملاء بالقيمة العادلة للمقابل المستلم، معدلة لتحوط القيمة العادلة بفعالية، بعد حسم المبالغ المسددة.

اتفاقيات إعادة شراء وبيع

لا يتم إستبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب إتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من القائمة الموحدة للمركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية للملكية. يتم إثبات النقد المماثل المستلم في القائمة الموحدة للمركز المالي كموجود بالتزام مماثل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف هذه الأوراق المالية في القائمة الموحدة لمركزها المالي، أيهما أنسب.

وعلى العكس من ذلك، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في القائمة الموحدة للمركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في القائمة الموحدة للمركز المالي، والتي تعكس جوهر المعاملة الإقتصادية كقرض للمجموعة. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. إذا تم شراء الأوراق المالية بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق للطرف أخرى، فإن الالتزام لإعادة الأوراق المالية يتم تسجيلها كبيع قصير الأجل ويتم قياسها بالقيمة العادلة مع تضمين أي مكاسب أو خسائر في «صافي دخل الفوائد».

ضرائب

لا توجد ضرائب دخل على الشركات في مملكة البحرين. يتم عمل مخصص الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة المالية المعمول بها في الدول المعنية التي تمارس فيها المجموعة أنشطتها.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بناءً على التقييم الإكتواري وطرق التقييم الأخرى طبقاً للقوانين المعمول بها في كل موقع.

معاملات الدفع على أساس الأسهم

تقيس المجموعة معاملات الدفع على أساس الأسهم التي يتم تسويتها على أساس الأسهم للخدمات المستلمة والزيادة المماثلة في الحقوق بالقيمة العادلة للخدمات المستلمة بالرجوع إلى القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية الممنوحة. يتم قياس القيمة العادلة لتلك الأدوات المالية بتاريخ المنح. يتم إثبات القيمة العادلة المحتسبة بتاريخ المنح كمصروف في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر على مدى فترة الاكتساب، مع عمل رصيد دائن مماثل في الأرباح المبقاة. عندما يترك الموظف العمل في المجموعة خلال فترة الاكتساب فإن الأسهم الممنوحة تعتبر ملغاة وأي مبلغ مثبت فيما يتعلق بهذه الأسهم الملغاة يتم استرجاعه من خلال القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام حالي (قانوني أو متوقع) وأن تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

أسهم خزانة

يتم خصم أسهم الخزانة من الحقوق وتدرج بسعر التكلفة. لا يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ضمن الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات أسهم حقوق الملكية الخاصة.

أرباح أسهم موصى بتوزيعها

يتم تضمين أرباح الأسهم الموصى بتوزيعها كجزء من الحقوق ويتم إثباتها كمطلوبات فقط عندما يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. كما يتطلب دفع أرباح الأسهم الحصول على موافقة مسبقة من مصرف البحرين المركزي.

الضمانات المالية

ضمن أعمالها الإعتيادية، تقدم المجموعة ضمانات مالية، تتألف من اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخطابات قبول. يتم معاملة جميع هذه الضمانات كبنود التزام ويتم الإفصاح عنها كجزء من الإلتزامات المحتملة. يتم إثبات الضمانات المالية مبدئياً في القوائم المالية الموحدة بالقيمة العادلة، ضمن «مطلوبات أخرى»، باعتبارها العلولة المستلمة. بعد الإثبات المبدئي. يتم قياس مطلوبات المجموعة بموجب كل ضمان بعلولة الإطفاء وأفضل تقدير للنفقات اللازمة لتسوية أي التزام مالي ناتج من الضمان، أيهما أعلى. ترحل أية زيادة في المطلوبات المتعلقة بالضمانات المالية إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن «صافي مخصص الإضمحلال». يتم إثبات العلولة المستلمة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر ضمن «دخل الرسوم والعمولات» على أساس القسط الثابت على مدى عمر الضمان.

المشتقات المالية

تدخل المجموعة في معاملات الأدوات المالية المشتقة متضمنة العقود المستقبلية والعقود الآجلة والمقايضات وعقود الخيارات في الصرف الأجنبي وأسواق رأس المال. تدرج المشتقات المالية بالقيمة العادلة. المشتقات التي تحمل قيمة سوقية موجبة يتم إدراجها ضمن «الموجودات الأخرى»، بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيمة سوقية سالبة ضمن «المطلوبات الأخرى» في القائمة الموحدة للمركز المالي.

يتم معاملة بعض المشتقات الضمنية في الأدوات المالية الأخرى كمشتقات مالية منفصلة عندما تكون سماتها الإقتصادية ومخاطرها ليست متعلقة بصورة مباشرة بهذه العقود المحتوية وإن هذه العقود المحتوية لا يتم إدراجها بالقيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم قياس المشتقات الضمنية تلك بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

محاسبة التحوط

تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لإدارة تعرضات مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر العملات الأجنبية. لكي تتمكن من إدارة المخاطر المعنية، تطبق المجموعة محاسبة التحوط للمعاملات التي تستوفي معايير محددة.

محاسبة التحوط – السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦

عند بدء علاقة التحوط، تتعهد الإدارة بالتعيين والتوثيق الرسمي لعلاقة التحوط. ويتضمن هذا على أهداف إدارة مخاطر المجموعة الأساسية والعلاقة التحوط والكيفية التي تتناسب بها ضمن إطار الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر. كما تتضمن عملية التوثيق على تحديد أداة التحوط والبند التحوط وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها والكيفية التي ستقوم الشركة بها بتقييم ما إذا كانت علاقة التحوط تفي بمتطلبات فعالية التحوط. كما يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ توثيق نسبة التحوط والمصادر المحتملة لعدم الفعالية.

تكون علاقة التحوط مؤهلة لمحاسبة التحوط إذا استوفت جميع متطلبات الفعالية التالية:

- توجد هناك علاقة اقتصادية بين بند التحوط وأداة التحوط
- لا يسيطر تأثير مخاطر الائتمان على تغيرات القيمة التي تنتج عن تلك العلاقة الاقتصادية.

- نسبة التحوط من علاقة التحوط هي نفس تلك الناتجة عن كمية بند التحوط التي قامت المنشأة بالفعل بتحوطها وكمية أداة التحوط التي تستخدمها المنشأة بالفعل لتحوط لتلك الكمية من بند التحوط.

تقوم المجموعة بإجراء تقييم لفعالية التحوط بطريقة مماثلة كما في بداية علاقة التحوط وبعد ذلك في كل فترة إعداد تقرير مالي.

محاسبة التحوط – السياسة مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

عند بدء علاقة التحوط، تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق علاقة التحوط بين بند التحوط وأداة التحوط، متضمنة طبيعة المخاطر وأهداف واستراتيجية إدارة المخاطر للقيام بالتحوط والطريقة التي سوف يتم استخدامها في تقييم فعالية علاقة التحوط.

كما يتم عمل تقييم رسمي للتأكد من أن أداة التحوط المتوقعة ذات فاعلية عالية في موازنة المخاطر المصنفة في بند التحوط. يعتبر التحوط ذو فاعلية عالية إذا كانت التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية العائدة إلى مخاطر التحوط خلال الفترة التي تم فيها التحوط مغطاة بين مدى ٨٠٪ إلى ١٢٥٪. يتم عادة تقييم التحوط رسمياً على أساس ربع سنوي لإعادة تأكيد فعاليتها.

تصنيف محاسبة التحوط

لأغراض محاسبة التحوط، يصنف التحوط إلى فئتين: (أ) تحوطات القيمة العادلة والتي تغطي مخاطر التغير في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المثبتة؛ و(ب) تحوط التدفقات النقدية والذي يغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطرة معينة متعلقة بموجود أو بمطلوب مثبت أو بمعاملة متنبأ بها.

تحوطات القيمة العادلة

فيما يتعلق بتحوطات القيمة العادلة التي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط، فإنه يتم إثبات أي مكسب أو خسارة من إعادة قياس أداة التحوط إلى القيمة العادلة مباشرة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يعدل البند المحوط لتغيرات القيمة العادلة ويتم إثبات الفروق المتعلقة بالمخاطر التي تم تحوطها في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

تحوطات التدفقات النقدية

فيما يتعلق بتحوطات التدفقات النقدية التي تتوفر فيها شروط محاسبة التحوط، يتم إثبات جزء المكسب أو الخسارة من أداة التحوط التي تعتبر تحوطاً مؤثراً مبدئياً في الحقوق ويتم إثبات الجزء غير الفعال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. يتم تحويل مكاسب أو خسائر تحوطات التدفقات النقدية ذات فاعلية المثبتة مبدئياً في الحقوق إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر في الفترة التي تؤثر فيها المعاملة المحوطة على القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر أو يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجود أو المطلوب ذو العلاقة.

لمعاملات التحوط غير المؤهلة لمحاسبة التحوط، فإن أية مكاسب أو خسائر ناتجة من تغيرات القيمة العادلة لأداة التحوط ترحل مباشرة إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر للسنة.

توقف محاسبة التحوط – السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦

يتم توقف علاقة التحوط في مجملها عندما تتوقف بأكملها عن الوفاء بالمعايير المؤهلة لعلاقة التحوط. لا يسمح بإيقاف الطوعي عندما يتم استيفاء بالمعايير المؤهلة. في حالة التوقف، يتم إثبات أية تغيرات لاحقة في القيمة العادلة لأداة التحوط في الأرباح الربح أو الخسائر. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يضافاً على مدى المدة المتبقية حتى تاريخ الاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن الأدوات المحوطة المثبتة في الحقوق تبقى في الحقوق حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وعند توقع عدم حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في الحقوق ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

توقف محاسبة التحوط – السياسة مطبقة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٥

يتوقف استخدام محاسبة التحوط عندما تكون أداة التحوط قد انتهت مدتها أو تم بيعها أو إلغاؤها أو تنفيذها أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. في حالة تحوطات القيمة العادلة بفعالية للأدوات المالية التي لديها تواريخ استحقاق ثابتة، فإن أي تعديل متعلق بمحاسبة التحوط يضافاً على مدى المدة المتبقية للاستحقاق. في حالة تحوطات التدفقات النقدية بفعالية، فإن أي مكسب أو خسارة متراكمة ناتجة عن الأدوات المحوطة المثبتة في الحقوق تبقى في الحقوق حتى تحدث معاملة التحوط المتنبأ بها. وعند توقع عدم حدوث معاملة التحوط، فإن صافي المكسب أو الخسارة المتراكمة المثبتة في الحقوق ترحل إلى القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

موجودات الوكالة

لا تعامل الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها موجودات تابعة للمجموعة، وعليه فإنها لا تدرج ضمن القائمة الموحدة للمركز المالي.

المقاصة

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنتوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

إثبات الدخل والمصروفات

يتم إثبات الإيراد إلى الحد الذي من المحتمل إن تتدفق المنافع الاقتصادية إلى المجموعة ويمكن قياس الإيراد بموثوقية. كما يجب الوفاء بمعايير الإثبات المحددة التالية قبل إثبات الإيراد.

يتم إثبات دخل الفوائد ورسوم ارتباطات القرض، التي تعتبر جزء لا يتجزأ من العائد الفعلي للموجود المالي، باستخدام طريقة العائد الفعلي إلا في حالة وجود شك في التحصيل. يتم تعليق إثبات دخل الفوائد عندما تصبح القروض مضحكة، وذلك عند تأخير السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم إثبات الفوائد الإعتبارية للقروض المضحكة والموجودات المالية الأخرى بناءً على المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية لصافي قيمها الحالية على أساس القيمة الأصلية لمعدل الفائدة الفعلي.

٣ السياسات المحاسبية (تتمة)

٣,٤ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

إثبات الدخل والمصروفات (تتمة)

يتم إثبات مصروفات الفوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

الرسوم المكتسبة من أجل تقديم خدمات على فترة زمنية تستحق على تلك الفترة. تتضمن هذه الرسوم على دخل العمولة وإدارة الموجودات والأمانة ورسوم إدارية واستشارية أخرى.

يتم إثبات الرسوم الأخرى المستحقة القبض عند اكتسابها. يثبت دخل أرباح الأسهم عند وجود الحق لإستلام مدفوعاتها.

عندما تدخل المجموعة في مقايضات أسعار الفائدة لتغيير الفائدة من ثابتة إلى عائمة (أو بالعكس) فإنه يتم تعديل مبلغ دخل الفائدة أو مصروفها بصافي الفائدة للمقايضة إلى أن تصبح التحوطات فعالة.

عملات أجنبية

(١) المعاملات والأرصدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملة الأجنبية مبدئياً بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ المعاملة.

يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملة الأجنبية بأسعار صرف العملة الرئيسية السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة من الأنشطة غير التجارية إلى «دخل آخر» ضمن القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر، بإستثناء فروق إقتراضات العملات الأجنبية التي توفر تحوط فعال مقابل صافي الاستثمار في الوحدة الأجنبية. ترحل هذه الفروق مباشرة إلى الحقوق حتى يستعيد صافي الاستثمار، فعندئذ يتم إثباته في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

إن البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بالعملة الأجنبية يتم تحويلها بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتواريخ المبدئية للمعاملات. يتم تحويل البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بالعملات الأجنبية بإستخدام أسعار الصرف السائدة بالتاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم معاملة أي شهرة ناتجة من إقتناء العمليات الأجنبية وأية تعديلات في القيمة العادلة إلى القيم المدرجة للموجودات والمطلوبات الناتجة من الإقتناء كموجودات ومطلوبات للعمليات الأجنبية ويتم تحويلها بسعر الإقفال.

(٢) شركات المجموعة

كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل موجودات ومطلوبات الشركات التابعة والفروع الخارجية إلى عملة عرض المجموعة بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها على أساس متوسط أسعار الصرف خلال السنة. ترحل أية فروق ناتجة من صرف العملات الأجنبية مباشرة كبنود منفصل في الحقوق من خلال القائمة الموحدة للدخل الشامل. عند إستبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل المثبت في الحقوق المتعلقة بالوحدة المستبعدة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر.

النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية (باستثناء ودائع الإحتياطي الإجباري) وأذونات الخزنة وودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى بتاريخ استحقاق أصلية لفترة ٩٠ يوماً أو أقل.

المحاسبة في تاريخ المتاجرة والسداد

جميع المشتريات والمبيعات «العادية» للموجودات المالية يتم إثباتها في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي تلتزم فيها المجموعة بشراء أو بيع الموجود. إن المشتريات والمبيعات العادية هي مشتريات ومبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال الإطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوانين أو حسب أعراف السوق.

٣,٥ الآراء والتقديرات المحاسبية الهامة

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء والتقديرات في تحديد المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة. إن أهم الآراء والتقديرات المعمول بها هي كالآتي:

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بعمل تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأية أمور غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية في القائمة الموحدة للمركز المالي فإنه لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة بإستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة إستخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوفر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، فإنه يتطلب عمل فرضيات لتحديد القيم العادلة. تتضمن الفرضيات على اعتبارات السيولة ومدخلات لنماذج مثل تقلبات المشتقات الطويلة الأجل ومعدلات الخصم ومعدلات الدفع المسبق ومعدل فرضيات التخلف عن سداد الأوراق المالية المدعومة بالموجودات.

تصنيف الموجودات المالية - السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦

تقييم نموذج الأعمال الذي يتم فيه الاحتفاظ بالموجودات وتقييم ما إذا كانت الشروط التعاقدية للموجودات المالية هي فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

اضمحلال الأدوات المالية - السياسة مطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٦

تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإضافة معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح رقم ٣.

خسائر اضمحلال القروض والسلف والاستثمارات

تقوم المجموعة بمراجعة القروض والسلف الهامة بشكل منفرد بتاريخ كل قائمة مركز مالي لتقييم ما إذا كان يتوجب تسجيل خسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر. وبالأخص، يتطلب عمل الإدارة بذل الجهد في تقدير المبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد خسارة الاضمحلال. عند تقدير هذه التدفقات النقدية، تقوم المجموعة بعمل فرضيات حول الوضع المالي للمقترض وصافي القيمة المتوقع تحقيقها للضمانات. إن هذه التقديرات مبنية بالضرورة على فرضيات حول عوامل متعددة، ومن ثم قد تختلف النتائج الفعلية مما ينتج عنها تغيرات مستقبلية في مثل هذه المخصصات.

٤ نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
٢٠,٨٥٣	١٧,٦٣٦
٢١٦,١٦٧	١٨٦,٧١٦
٧٧,٣٤٨	٨٢,٣٩٨
٣١٤,٣٦٨	٢٨٦,٧٥٠

إن ودائع الإحتياطي الإجباري غير متوفرة للاستعمال في عمليات التشغيل اليومية للمجموعة.

٥ أذونات خزانة

هذه هي أذونات خزانة قصيرة الأجل صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين والتي تم إدراجها بالتكلفة المطفأة، ومن قبل جمهورية الهند والتي تم إدراجها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بلغ مخصص اضمحلالها ٢٢٨,٠ ألف دينار بحريني (١ يناير ٢٠١٦: ١٤٨,٠ ألف دينار بحريني).

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تتضمن أذونات الخزانة الصادرة من قبل حكومة مملكة البحرين على صكوك إسلامية قصيرة الأجل بإجمالي ٤٨,٥٢٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٢٨,١٣٨ ألف دينار بحريني).

٦ ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
٢٧٨,٨١٧	٢٦٤,٣٥٩
٣٩,٥٩٧	٦٠,٧٣٧
(٧)	—
٣١٨,٤٠٧	٣٢٥,٠٩٦

مخصص للاضمحلال على الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

٧ قروض وسلف العملاء

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
١,٤٢٩,٢١٠	١,٤٩١,٣٤٢
٤٦٤,٨٣٠	٣٧٢,٢٩٧
١,٨٩٤,٠٤٠	١,٨٦٣,٦٣٩
(١٢٦,٩٠٢)	(٩٨,٨٤٠)
١,٧٦٧,١٣٨	١,٧٦٤,٧٩٩

فيما يلي التغييرات في مخصص الإضمحلال:

(١) القروض التجارية والسحوبات على المكشوف

٢٠١٦	٢٠١٥			
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢,٤٣٧	٤٢,٦٦١	٥١,٣٥٧	٩٦,٤٥٥	٧٣,٧٧٠
الرصيد في ١ يناير – نتيجة لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩				
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
٢,١٨١	(٢,١٨١)	-	-	-
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً				
(٢٤٥)	٢٤٩	(٤)	-	-
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً				
	(١٠,٤٠٧)	١٠,٤٠٧	-	-
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً				
(١,٧٥٠)	٨,٢٧٥	٢١,٨٩٢	٢٨,٤١٧	٢٠,١٤٤
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة				
-	-	(٥,٤٩٩)	(٥,٤٩٩)	(٣,٠٣٤)
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها				
-	-	(٩,٤١٤)	(٩,٤١٤)	(٢,٨٣٥)
مبالغ مشطوبة خلال السنة				
-	-	(١,٤٠٨)	(١,٤٠٨)	(٣,١٠٠)
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى				
٢,٦٢٣	٣٨,٥٩٧	٦٧,٣٣١	١٠٨,٥٥١	٨٤,٩٤٥
الرصيد في نهاية السنة				

الرصيد في نهاية السنة

(٢) قروض العملاء

٢٠١٦					٢٠١٥
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني	
٢,٨١٣	٥,٦٦٩	١٠,٢٧٥	١٨,٧٥٧	١٢,٩٨٣	
الرصيد في ١ يناير - نتيجة لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩					
تغيرات نتيجة للموجودات المالية المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:					
٥٦٥	(٥٦٥)	-	-	-	
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً					
(٩٠)	٩٠	-	-	-	
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - غير مضمحلة ائتمانياً					
-	-	-	-	-	
محول إلى خسائر ائتمانية متوقعة على مدى العمر - المضمحلة ائتمانياً					
(٣٣٧)	(١٠٩)	٢,٤١٣	١,٩٦٧	٢,٦٠٥	
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة					
-	-	(١,١٣٢)	(١,١٣٢)	(٧٤٠)	
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها					
-	-	(١,٢٢٢)	(١,٢٢٢)	(٩٠٢)	
مبالغ مشطوبة خلال السنة					
-	-	(١٩)	(١٩)	(٥١)	
تغيرات سعر الصرف وتغيرات أخرى					
٢,٩٥١	٥,٠٨٥	١٠,٣١٥	١٨,٣٥١	١٣,٨٩٥	
الرصيد في نهاية السنة					

الرصيد في نهاية السنة

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت الفوائد المعلقة على القروض التي فات موعد إستحقاقها والمضمحلة بالكامل ٢١,٥٧٢ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٥: ١٧,٦٨٠ ألف دينار بحريني)، قام البنك بمعاملة تلك الفوائد كحساب غير مدرج في الميزانية اعتباراً من ٣١ يناير ٢٠١٤.

بلغت القيمة العادلة للضمانات المشتتة على نقد وأوراق مالية وعقارات محتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالقروض المضمحلة بشكل فردي ٥٤,٢٢٩ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٦٢,٤٤٧ ألف دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغت القروض والسلف المتضمنة على تسهيلات التمويل الإسلامية المقدمة من قبل المجموعة للشركات ١٠٩,٤٦٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٢٢,٨٧٩ ألف دينار بحريني). تتكون تلك التسهيلات بصورة أساسية من المراجعة وتسهيلات التمويل بالإجارة.

٨ أوراق مالية استثمارية

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر ألف دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة ٢٠١٦ ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة ٢٠١٥ ألف دينار بحريني
استثمارات مسعرة			
سندات حكومية	٣٥٥,٨٢٩	١,٩٧٦	٣٥٧,٨٠٥
سندات أخرى	٢١٦,٤٤٧	—	٢١٦,٤٤٧
أسهم حقوق الملكية	٧١,٢٤٩	—	٧١,٢٤٩
	٦٤٣,٥٢٥	١,٩٧٦	٦٤٥,٥٠١
استثمارات غير مسعرة			
سندات حكومية	—	٨١,١٢٣	٨١,١٢٣
سندات أخرى	٢٣,٢٠٦	٧,٥٢٤	٣٠,٧٣٠
أسهم حقوق الملكية	٤١,٢١٠	—	٤١,٢١٠
صناديق مدارة	٢,٥٩٨	—	٢,٥٩٨
	٦٧,٠١٤	٨٨,٦٥٧	١٥٥,٦٧١
مخصص الازمحلل	(٤٣,٠٦٥)	—	(٤٣,٠٦٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٦٦٧,٤٧٤	٩٠,٦٤٣	٧٥٨,١٠٧

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على صكوك إسلامية طويلة الأجل بإجمالي ٧٦,٦٥٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٦٠,٧٩٢ ألف دينار بحريني).

مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسائر ألف دينار بحريني	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة ٢٠١٦ ألف دينار بحريني	مدرجة بالتكلفة ٢٠١٥ ألف دينار بحريني
استثمارات مسعرة			
سندات حكومية	—	٣٤٩,٣٣١	٣٦٢,٦٠٢
سندات أخرى	٣,٧٨٠	٢١٣,١٤٨	٢١٦,٩٢٨
أسهم حقوق الملكية	٥,٢٦٣	٣٨,٤٨٠	٤٣,٧٤٣
	٩,٠٤٣	٦٠٠,٩٥٩	٦٢٣,٢٧٣
استثمارات غير مسعرة			
سندات حكومية	—	١٠٩,٨٠٧	١٠٩,٨٠٧
سندات أخرى	—	—	—
أسهم حقوق الملكية	—	٣٤,٢٢٠	٣٤,٢٢٠
صناديق مدارة	١,٤٤٣	—	١,٤٤٣
	١,٤٤٣	١٤٤,٠٢٧	١٤٥,٤٧٠
مخصص الازمحلل	١٠,٤٨٦	٦٣٥,١٧٩	٧٦٨,٧٤٣
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	١٠,٤٨٦	٦٣٥,٥٧٥	٧٦٨,١٣٤

أوراق مالية استثمارية في أسهم حقوق الملكية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
في ١ يناير ٢٠١٦، قامت المجموعة بتصنيف بعض الأوراق المالية الاستثمارية البالغة ٧١,٨٢٩ ألف دينار بحريني كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. في سنة ٢٠١٥، كانت هذه الاستثمارات مصنفة كمكاتب للبيع. إن مجموع دخل أرباح الأسهم المثبتة على تلك الاستثمارات هو ٣,١٦١ ألف دينار بحريني خلال سنة ٢٠١٦.

مخصص الازمحلل
إن التغيرات في مخصص اضمحلل الأوراق المالية الاستثمارية هي كالتالي:

٢٠١٦	٢٠١٥
المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا*	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهرًا*
المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة ألف دينار بحريني
١٦٢	٢٠٩
٤٦	(٤٦)
(١٣)	١٣
—	—
(١)	٢٩٢
(٣٠)	(٢٣)
—	(٢١,٥٧٦)
—	(١,٤٠٦)
—	—
—	—
—	—
١٦٤	٤٤٥

الرصيد في نهاية ٣١ ديسمبر

لم يتم إثبات مخصص الخسارة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في قائمة المركز المالي لأن القيمة المدرجة لسندات الدين الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٢٠١٥: المتاح للبيع) هي قيمتها المدرجة.

* يتضمن الجدول أعلاه على الخسائر الائتمانية المتوقعة للسندات الحكومية والسندات الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة بمبلغ وقدره ٥ آلاف دينار بحريني.

لدى المجموعة ٥٠٪ (٢٠١٥: ٥٠٪) حصة ملكية في سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (مقفلة)، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في مملكة البحرين وتزاول أعمال التمويل العقاري الإسلامي، وهي تحت التصفية.

لدى المجموعة ٢٢٪ (٢٠١٥: ٢٢٪) حصة ملكية في شركة بنفث ش.م.ب. (مقفلة)، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات المساعدة لأنظمة الدفع والخدمات التمويلية الأخرى ذات الصلة لصالح البنوك التجارية وعملائها في مملكة البحرين.

٩ استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
لدى المجموعة ٣٠,٠٣٪ (٢٠١٥: ٣٠,٠٣٪) حصة ملكية في شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.، شركة تأسست في مملكة البحرين وتقوم بتقديم خدمات التمويلات الاستهلاكية والتأمين والتعامل في العقارات والسيارات.

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
الموجودات		
٢,٢٠٦	٥,٣١١	نقد وارصدة لدى بنوك
٢٢٢,٧٦٢	٢٦٥,٣١٨	قروض وسلف العملاء
٢٤,٢٧٤	٢٦,٧٥٢	المخزون
٣٨,٢٧٨	٤٧,٦١٨	موجودات أخرى
٢٨٧,٥٢٠	٣٤٤,٩٩٩	مجموع الموجودات
المطلوبات		
١,٣٢٨	١,٩٥٩	سحوبات على المكشوف من البنك
١٩,٤٦٩	١٨,٨٥١	ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى
١١٧,٥٠٣	١٦١,٦٢٨	قروض لأجل تابعة للبنك
٣٩,٧٥٣	٣٩,٨١٦	سندات صادرة
١٧٨,٠٥٣	٢٢٢,٢٥٤	مجموع المطلوبات
(٨٧٢)	(٨٧٢)	إحتياطي التبرعات الخيرية
١٠٨,٦٢٩	١٢١,٨٧٣	حقوق الملكية
٣٣,٠٣%	٢٣,٠٣%	نسبة حصة ملكية المجموعة
٢٥,٠١٧	٢٨,٠٦٧	

تستند الأرقام المسجلة أعلاه لشركة البحرين للتسهيلات التجارية على القوائم المالية المراجعة في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٦ والمعدلة للأداء المتوقع للربع الأخير.

إن القيمة السوقية لاستثمارات المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية هو ٢٥,٢٠٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٢٨,٧٨٨ ألف دينار بحريني) مقارنة بقيمتها المدرجة باللغة ٢٨,٠٦٧ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٢٥,٠١٧ ألف دينار بحريني).

١٠ فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
١٧,٣٥٠	١٤,٧٨٣	فوائد مستحقة القبض
١٨,٦٦٤	٢٣,٠٠٢	ذمم مدينة
٢,٣٣٦	٦,٩٣٨	القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٦)
٢,١٨٥	١,٧٧٧	مصروفات مدفوعة مقدماً
٢,٩٩١	٢,٢١٦	ضريبة مؤجلة
٤,٧٨٤	٤,٦٧١	ضمان معلق للبيع
٨,٦٦٠	١١,٣٨٢	أخرى
٥٦,٩٧٠	٦٤,٧٦٩	

١١ ممتلكات ومعدات

أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف دينار بحريني	أراضي مملوكة ملكاً ذمم وأثاث ألف دينار بحريني	أراضي مملوكة ملكاً ذمم وأثاث ألف دينار بحريني	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٨,٢٤١	١٠,٦٠٣	٥,١٢٣	٢١٦	٢٤,١٨٣
٢٤,٨٠٦	١٢٥	٥,٠٥١	١١,٣٧٠	٨,٢٦٠				

بلغ مخصص الإستهلاك للسنة ٣,٤٣٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٣,٢٢٦ ألف دينار بحريني).

لدى المجموعة ٣٥% (٢٠١٥: ٣٥%) حصة ملكية في شركة ديار الحرمين العلا المحدودة («ديار»)، شركة تأسست في جزر الكايمن. تملك ديار حصة منفعة بنسبة ١٠٠% في فندق بمكة المكرمة في المملكة العربية السعودية. ولكن نظراً لعدم وجود تأثير جوهري قامت المجموعة بإعادة تصنيف هذه الاستثمارات كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في سنة ٢٠١٦.

لدى المجموعة ٤٠% (٢٠١٥: ٤٠%) حصة ملكية في شركة بي بي ك جيوجيت للأوراق المالية، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في دولة الكويت.

لدى المجموعة ٢٧,٢٤% (٢٠١٥: لا شيء) حصة ملكية في صندوق البحرين للسيولة، وهي شركة استثمارية ذات أغراض خاصة مؤسسة في مملكة البحرين لتعزيز السيولة في السوق وإغلاق فجوة التقييم بين الأوراق المالية المدرجة في بورصة البحرين مع الأوراق المالية في الشركات الإقليمية المماثلة.

لدى المجموعة ٥٠% (٢٠١٥: لا شيء) حصة ملكية في أجيلا كابيتال مانجمنت المحدودة، شركة خاضعة لسيطرة مشتركة مؤسسة في المملكة المتحدة والتي تعمل في مجال الخدمات الاستشارية في سوق رأس المال للاستثمارات البديلة مع التركيز بصفة خاصة في العقارات.

يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لحصة المجموعة في شركاتها الزميلة ومشاريعها المشتركة:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
القيمة المدرجة للاستثمار المجموعة في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
٣٦,٥٣٧	٣٥,٨٢٣	في ١ يناير
-	١٠,٦٩٤	اقتناءات خلال السنة
٤,٢١٥	٥,٤٦٧	حصة المجموعة في الأرباح
(١,٨٣٥)	(٢,١٠٣)	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(٨٥)	٦	تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ١٧)
(٩)	(٢)	تغير في تعديلات صرف العملات الأجنبية
-	(٤,٩٦٢)	معاد تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٣,٠٠٠)	(١,٠٠٠)	توزيع رؤوس أموال
٣٥,٨٢٣	٤٣,٩٢٣	في ٣١ ديسمبر

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
حصة المجموعة من قائمة المركز المالي للشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
٧٦,٥٧٧	٩٤,٨٧٤	موجودات متداولة وغير متداولة
(٤٠,٧٥٤)	(٥٠,٩٥١)	مطلوبات متداولة وغير متداولة
٣٥,٨٢٣	٤٣,٩٢٣	صافي الموجودات
حصة المجموعة من إيرادات الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة		
١٠,١٢٤	١٠,٩٨٧	الإيراد

تتضمن الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة على استثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية والتي تعتبر بأنها شركة زميلة جوهريّة. يلخص الجدول التالي المعلومات المالية لاستثمار المجموعة في شركة البحرين للتسهيلات التجارية:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
١٧,٤٢١	٢١,٥٠٤	صافي دخل الفوائد
١٠,٧١٥	٦,٦٧١	إجمالي ربح مبيعات السيارات
٧,٢٣٨	١٢,٨٦٦	دخل تشغيلي آخر
٣٥,٣٧٤	٤١,٠٤١	مجموع الدخل التشغيلي
(١٨,٣١٧)	(١٧,٨٤٧)	مصروفات تشغيلية
(١,٥٥١)	(٢,٦٢٥)	مصروفات أخرى
١٥,٥٠٦	٢٠,٥٦٩	الربح للسنة
٣,٥٧١	٤,٧٣٧	حصة المجموعة من الربح للسنة

١٢ إقتراضات لأجل

تم الحصول على الإقتراضات لأجل لأغراض التمويلات العامة وهي تشتمل على الآتي:

مبلغ التسهيل ألف دولار أمريكي	سعر الفائدة	سنة الإستحقاق	٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
١٤٥,١٤٠	ليبور + ١,٢٥٪	٢٠١٧	٨,٥٠٩	
١٢٩,٨٦٠	ليبور + ١,٧٥٪	٢٠١٨	٤٦,٨٠٠	٤٥,٣٦٨
٤٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٪	٢٠٢٠	١٥٠,٨٠٠	١٥٠,٨٠٠
			٢٠٦,١٠٩	٢٠٤,٦٧٧

١٣ حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء

	٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
ودائع لأجل	١,٣٦٢,١٠٤	١,٤٩٧,٢٧٩
حسابات جارية	٥٧١,٣٢٤	٦٠٨,٩٥٧
حسابات توفير	٤٨٣,١٢٩	٤٤٠,١٨٩
حسابات أخرى	٧٧,١٥٨	٩٦,٤٦٧
	٢,٤٩٣,٧١٥	٢,٦٤٢,٨٩٢

١٤ فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى

	٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
مصرفات مستحقة	٣٦,٥٨٥	٣٣,٩٩٦
فوائد مستحقة الدفع	١٣,٤٠٥	١٦,٧٢٨
ذمم دائنة	١٦,٧٥٠	١٤,٣٣٤
القيمة العادلة السالبة للمشتقات المالية (إيضاح ٢٦)	٩,٧٧٥	١٢,٤٩٠
أخرى	٧,٢١٢	٦,٣٧٨
مخصص للاضمحلال*	٨٦٤	-
	٨٤,٥٩١	٨٤,٢٢٦

* مخصص للاضمحلال على العقود المالية الصادرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، مجموع مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة البالغة ٨٦٤ ألف دينار بحريني والمبالغ المثبتة عند الإصدار مسحوم منها الإطفاء المتراكم.

١٥ حقوق الملكية

رأس المال	٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
المصرح به:		
١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة أسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل:		
١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم (٢٠١٥: ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم) بقيمة أسمية قدرها ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم	١٠٨,١٦٥	١٠٨,١٦٥
أسهم خزانة*	(١,٢٠٦)	(٤,٧٢٨)

* تمثل أسهم الخزانة شراء البنك لأسهمه. يحتفظ البنك في نهاية السنة بعدد ٦,٠٩٨,٢٦٧ (٢٠١٥: ١٧,١٩٥,٥٠٠) من أسهمه متضمنة أسهم منحة تم إصدارها خلال سنة ٢٠١٦.

علوة إصدار أسهم

إن علوة إصدار الأسهم الناتجة من إصدار أسهم عادية هي غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

خطة أداء أسهم الموظفين

لدى المجموعة خطة أداء أسهم الموظفين التي بموجبها يتم منح الأسهم لبعض الموظفين المؤهلين (إيضاح ٤٠).

أرباح أسهم لم يطالب بها بعد

خلال السنة، قامت المجموعة بتحويل مبلغ وقدره ٢٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٢٤٣ ألف دينار بحريني) إلى حقوق الملكية كأرباح أسهم لم يطالب بها بعد من قبل المساهمين. وفقاً لسياسات وإجراءات المجموعة، يتم تحويل أي أرباح أسهم لم يطالب بها والتي تزيد عن ١٠ سنوات إلى حقوق الملكية، ولكنها ستكون متاحة إلى المساهمين المعنيين لأي مطالبات مستقبلية.

أوراق رأسمالية إضافية دائمة قابلة للتحويل

خلال السنة، أتم البنك إصدار أوراق رأسمالية إضافية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١ بقيمة إجمالية قدرها ٨٦,٠٩٨ ألف دينار بحريني تماثياً مع متطلبات اتفاقية بازل ٣. يخضع ويستند توزيع المبالغ المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للأوراق الرأسمالية بمعدل ٨,٢٥٪ سنوياً. يتم إثبات هذه الأوراق المالية ضمن حقوق الملكية في القائمة الموحدة للمركز المالي وسيتم احتساب الكوبون المقابل لتلك الأوراق المالية كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة. ليس لدى حاملي الأوراق الرأسمالية الحق بالمطالبة بفوائد هذه الأوراق ولا يتم اعتبار هذه الحالة كالحالة التعثر في السداد.

١٦ الاحتياطات

احتياطي قانوني

تم عمل الإحتياطي القانوني وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني. يقوم البنك بتحويل ١٠٪ من أرباحه السنوية إلى الإحتياطي القانوني حتى يعادل الإحتياطي ٥٠٪ من رأس المال الصادر للبنك. خلال السنة لم يتم البنك بتحويل أية مبالغ إلى الإحتياطي القانوني (٢٠١٥: ٢,٥٧٥ ألف دينار بحريني) حيث بلغ الإحتياطي القانوني ٥٠٪ من رأس المال الصادر. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

إحتياطي عام

تم تكوين الإحتياطي العام وفقاً لأحكام النظام الأساسي للبنك، وذلك تأكيداً للالتزامات المساهمين بتقوية القاعدة الرأسمالية للبنك. إن الإحتياطي العام قابل للتوزيع شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٧ تغيرات متراكمة في القيم العادلة

	٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
في ١ يناير	(١٢,٠٧٠)	١٧,٣٥٠
تغيرات نتيجة لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩:		
محول إلى الأرباح المبقاة لتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	(٤,٨٥٣)	-
محول لتصنيفه بالتكلفة المطفأة	٤,٩٨٨	-
محول من / إلى الأرباح المبقاة لتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(١٧,٠١٥)	-
الرصيد كما في ١ يناير معاد عرضه	(٢٨,٩٥٠)	١٧,٣٥٠
محول إلى الأرباح المبقاة من بيع/ شطب سندات أسهم حقوق الملكية	٣,٧٣٨	-
محول إلى الأرباح والخسائر من بيع أوراق مالية استثمارية	(٢,٠٩٥)	(٣,٨١٣)
محول إلى الأرباح والخسائر عند الاضمحلال	٢٣٨	١,٠٩٤
تغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية خلال السنة	١٣,٤٦٠	(٢٦,٧٠١)
في ٣١ ديسمبر	(١٣,٦٠٩)	(١٢,٠٧٠)
تحوطات التدفق النقدي		
في ١ يناير	(٢٣٤)	٧٠
تغير في القيم العادلة غير المحققة	١٦٨	(٢١٩)
تغير في القيم العادلة غير المحققة - الشركات الزميلة (إيضاح ٩)	٦	(٨٥)
في ٣١ ديسمبر	(٦٠)	(٢٣٤)
	(١٣,٦٦٩)	(١٢,٣٠٤)

١٨ توزيعات مقترحة

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٢٦,٦١١	٣٢,٢٦٦	أرباح أسهم نقدية
-	-	توزيع أسهم
٢,٥٧٥	-	محول إلى الإحتياطي العام
١,٤٠٠	١,٤٠٠	تبرعات خيرية
٣٠,٥٨٦	٣٣,٦٦٦	

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح أسهم نقدية بواقع ٠,٣٠ دينار بحريني للسهم (٢٠١٥): بواقع ٠,٢٥ دينار بحريني للسهم) بعد حسم أسهم الخزنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦. قام البنك بدفع أرباح أسهم بواقع ٠,٢٥ دينار بحريني للسهم (٢٠١٥): بواقع ٠,٢٥ دينار بحريني للسهم).

ستقدم التوزيعات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في إجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين الذي سيعقد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠١٦ كما يخضع دفع أرباح الأسهم للحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

١٩ دخل الفوائد ودخل مشابه

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٨٧,٠٩٤	٩١,٧١٤	قروض وسلف العملاء
٢٠,٠٧٥	٢٢,٨٧١	أوراق مالية استثمارية
٢,٥٦٢	٤,٨٠٦	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
٤,٨٨٢	٩,١٦٥	أذونات خزنة
١١٤,٦١٣	١٢٨,٥٥٦	

٢٠ دخل آخر

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
٤٠,٩١٩	٤٤,٠٦١	دخل الرسوم والعمولات
٣,٨٠٦	٣,٥٤٠	دخل أرباح أسهم
٤,٤٠٨	٢,٧٠٧	مكاسب محققة من بيع أوراق مالية استثمارية
٥,٢٦٠	٥,١٤٩	مكسب من تحويل عملات أجنبية
٢,٣٥٠	١,٥٣٩	أخرى
٥٦,٧٤٣	٥٦,٩٩٦	
(١٢,٥٢٤)	(١٤,٧٨٤)	مصروفات الرسوم والعمولات
٤٤,٢١٩	٤٢,٢١٢	

يتضمن دخل الرسوم والعمولات على مبلغ وقدره ٦٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٥): ١٣٢ ألف دينار بحريني) فيما يتعلق بأنشطة الوكالة وأنشطة الأمانات الأخرى.

٢١ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

النصيب الأساسي للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك بعد حسم توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

التصيب المخفض للسهم في الأرباح

يحسب النصيب الأساسي للسهم في الأرباح لنهاية السنة بقسمة صافي الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك بعد حسم توزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة القابلة للتحويل المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ على المتوسط الموزون لعدد الأسهم القائمة خلال السنة بالإضافة إلى المتوسط الموزون لعدد الأسهم العادية التي سيتم إصدارها من التحويل إلى الأسهم العادية على النحو التالي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
٥٣,٢١٢	٥٦,٤١٠	الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك (ألف دينار بحريني)
-	(٣,٥٥٢)	(محسوم منها): التوزيع على الأوراق الرأسمالية الدائمة المدرجة ضمن رأس المال فئة ١ (ألف دينار بحريني)
٥٣,٢١٢	٥٢,٨٥٨	صافي الربح للسنة المعدل العائد إلى ملاك البنك
١,٠٦٠,٣٩١,٠٠٦	١,٠٧٠,٥٥٧,٦٨٥	المتوسط الموزون لعدد الأسهم، بعد حسم أسهم الخزنة القائمة خلال السنة
٠,٠٥٠	٠,٠٤٩	النصيب الأساسي للسهم في الأرباح (دينار بحريني)
١,٠٦٠,٣٩١,٠٠٦	١,٢٨٥,٨٠١,٤٦٥	المتوسط الموزون لعدد الأسهم المعدل لتأثير التخفيض
٠,٠٥٠	٠,٠٤٤	النصيب ولمخفض للسهم في الأرباح (دينار بحريني)

٢٢ القطاعات التشغيلية

معلومات القطاعات

لأغراض إدارية، تم توزيع أنشطة المجموعة إلى أربعة قطاعات أعمال رئيسية:

الخدمات المصرفية للأفراد

تشمل بشكل رئيسي إدارة ودائع العملاء الأفراد وتوفير التمويل للقروض الاستهلاكية والسحب على المكشوف وتسهيلات ائتمانية وخدمات تحويل الأموال والبطاقات وتداول العملات الأجنبية.

الخدمات المصرفية للشركات

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات في البحرين.

الخدمات المصرفية الدولية

تشمل بشكل رئيسي إدارة القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للعملاء من شركات ومؤسسات دولية. كما تغطي الأنشطة التشغيلية للفروع الخارجية.

الاستثمار والخزنة والأنشطة الأخرى

تشمل بشكل رئيسي تقديم خدمات في أسواق الأموال والتجارة والخزنة، بالإضافة إلى إدارة أنشطة المجموعة التمويلية. تشمل الخدمات الاستثمارية على إدارة الاستثمارات في الأسواق المحلية والدولية وتقديم خدمات الاستشارات الاستثمارية وإدارة الصناديق. كما تتضمن الأنشطة الأخرى على تنفيذ العمليات التجارية إلى الجهات الخارجية.

إن هذه القطاعات هي الأساس الذي تبني عليه المجموعة تقاريرها حول المعلومات التي يتم تقديمها إلى الرئيس التنفيذي متخذ القرارات. إن المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب معدلات السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية. تحسب الفائدة المدينة أو الدائنة على القطاعات على أساس معدل سعر التحويل والذي يساوي تقريباً التكلفة الهامشية للأموال على أساس أموال مطابقة.

٢٢ القطاعات التشغيلية (تتمة)

معلومات القطاعات (تتمة)

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

المجموع ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	
١٢٨,٥٥٦	٣٢,١٧٥	٣٢,٧٠٢	٣٦,٥١٩	٢٧,١٦٠	دخل الفوائد
(٤٢,٧٠٨)	(٢١,٦٦٤)	(١٠,٥٣١)	(٧,٩٣٧)	(٢,٥٧٦)	مصروفات الفوائد
-	١٢,٥٥٨	(٣,٩٩٥)	(٤,١٧٦)	(٤,٣٨٧)	سعر تحويل الأموال الداخلية
٨٥,٨٤٨	٢٣,٠٦٩	١٨,١٧٦	٢٤,٤٠٦	٢٠,١٩٧	صافي دخل الفوائد
٤٢,٢١٢	١٠,٧٤٤	٥,٧٧٦	٣,٩٩٣	٢١,٦٩٩	دخل تشغيلي آخر
١٢٨,٠٦٠	٣٣,٨١٣	٢٣,٩٥٢	٢٨,٣٩٩	٤١,٨٩٦	الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
(٢٣,٧٥٣)	-	(١٠,٤٠٢)	(١١,٦٨٨)	(١,٦٦٣)	صافي مخصص اضمحلال قروض وسلف العملاء
١,١١٥	١,١١٥	-	-	-	صافي مخصص انتفت الحاجة إليه الأوراق المالية الاستثمارية
٥١,٢٨٠	٣٣,٣٥٦	١٢٠	٢,٧٥٤	١٥,٠٥٠	نتيجة القطاع
٥,٤٦٧	(٩٥)	-	-	٥,٥٦٢	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٥٦,٧٤٧					الربح للسنة
(٣٣٧)					خسارة عائدة إلى حقوق غير مسيطرة
٥٦,٤١٠					الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك
٣,٦٢٤,٦٠٣	١,٠٨٩,٢٢٧	١,٢٩٧,٢٥١	٧٠٠,٦٩٢	٥٣٧,٤٣٣	موجودات القطاع
٤٣,٩٢٣	١١,٩٤١	-	-	٣١,٩٨٢	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٣٤,٠٣١					موجودات مشتركة
٣,٧٠٢,٥٥٧					مجموع الموجودات
٣,١٧٨,١٠٥	٧٦٥,١٤٣	٨٨٥,٨٩٢	٧٩٢,٥٣١	٧٣٤,٥٣٩	مطلوبات القطاع
٥٠,٢٣٧					مطلوبات مشتركة
٣,٢٢٨,٣٤٢					مجموع المطلوبات

فيما يلي معلومات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

المجموع ألف دينار بحريني	الاستثمار والخزانة والأنشطة الأخرى ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية الدولية ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للشركات ألف دينار بحريني	الخدمات المصرفية للأفراد ألف دينار بحريني	
١١٤,٦١٣	٢٣,٢٤٧	٣٢,٠٠٤	٣٤,٦٨١	٢٤,٦٨١	دخل الفوائد
(٤١,٩٠٧)	(٢٢,٠٣٧)	(٨,٥٩٨)	(٨,٦٠٠)	(٢,٦٧٢)	مصروفات الفوائد
-	١١,٦٧٣	(٣,٥٤٥)	(١,٩٧١)	(٦,١٥٧)	سعر تحويل الأموال الداخلية
٧٢,٧٠٦	١٢,٨٨٣	١٩,٨٦١	٢٤,١١٠	١٥,٨٥٢	صافي دخل الفوائد
٤٤,٢١٩	١٣,٧٢٨	٥,٩٤٤	٤,٠٦١	٢٠,٤٨٦	دخل تشغيلي آخر
١١٦,٩٢٥	٢٦,٦١١	٢٥,٨٠٥	٢٨,١٧١	٣٦,٣٣٨	الدخل التشغيلي قبل حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
(١٨,٩٧٥)	-	(١١,٣٨٤)	(٦,٢٩٨)	(١,٢٩٣)	صافي مخصص اضمحلال قروض وسلف العملاء
(٥٣٨)	(٥٣٨)	-	-	-	صافي مخصص اضمحلال الأوراق المالية الاستثمارية
٤٩,١٧٤	٢٣,١٩٥	٣,٧٣٤	٩,٣٧٠	١٢,٨٧٥	نتيجة القطاع
٤,٢١٥	-	-	-	٤,٢١٥	حصة البنك من ربح شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٥٣,٣٨٩					الربح للسنة
(١٧٧)					خسارة عائدة إلى حقوق غير مسيطرة
٥٣,٢١٢					الربح للسنة العائد إلى ملاك البنك
٣,٥٨٢,٤٨٨	١,٠٦٣,٨٢٠	١,٣٣٤,٧٨٥	٦٩٦,٩٦٩	٤٨٦,٩١٤	موجودات القطاع
٣٥,٨٢٣	٧,٨٧٣	-	-	٢٧,٩٥٠	استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة
٢٨,١٣٠					موجودات مشتركة
٣,٦٤٦,٤٤١					مجموع الموجودات
٣,٢٣٧,٦٩٣	٧٢٩,٥٧٠	٨٥٣,٢٥٧	٩٧٥,٠٤١	٦٧٩,٨٢٥	مطلوبات القطاع
٤٨,٠١٤					مطلوبات مشتركة
٣,٢٨٥,٧٠٧					مجموع المطلوبات

معلومات القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين: هما المحلي (البحرين)، والأخرى (الشرق الأوسط/ أفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا). يوضح الجدول التالي توزيع الإيرادات والموجودات غير المتداولة للمجموعة حسب القطاع الجغرافي، يعتمد التخصيص على موقع الموجودات والمطلوبات، للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

المحلي ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٦		
٧٥,٤١٣	١٠,٤٣٥	٨٥,٨٤٨
٥,٥٦٢	(٩٥)	٥,٤٦٧
٣٨,٣٣١	٣,٨٨١	٤٢,٢١٢
١١٩,٣٠٦	١٤,٢٢١	١٣٣,٥٢٧
٢٠,١٣٢	٤,٠٥١	٢٤,١٨٣

المحلي ألف دينار بحريني	الأخرى ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٣١ ديسمبر ٢٠١٥		
٦١,٧٧٧	١٠,٩٢٩	٧٢,٧٠٦
٤,٢١٥	–	٤,٢١٥
٤٠,٥٥٣	٣,٦٦٦	٤٤,٢١٩
١٠٦,٥٤٥	١٤,٥٩٥	١٢١,١٤٠
٢٠,٦٥٩	٤,١٤٧	٢٤,٨٠٦

تمثل الموجودات غير المتداولة الممتلكات والمعدات.

٢٣ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه المتضمن في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على المبالغ التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
٢٠,٨٥٣	١٧,٦٣٦
٢١٦,١٦٧	١٨٦,٧١٦
–	٥,٦٦٧
٣٠٠,٥٨٤	٣٢٣,٠٩٧
٥٣٧,٦٠٤	٥٣٣,١١٦

٢٤ معاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة المساهمين الرئيسيين والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة وشركات خاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة من قبل هذه الأطراف. يتم الموافقة على سياسات التسعير وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المجموعة.

فيما يلي بيان بالمبالغ القائمة بتاريخ قائمة المركز المالي فيما يتعلق بمعاملات تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

مساهمين رئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٦			
–	١٥,٥٢١	٣,٣٢٥	١٨,٨٤٦
٢٠٨,٨٧١	٣,٢٨٦	٨,٨٨٥	٢٢١,٠٤٢

–	٤,٢٠٧	١,٢٢٤	٥,٤٣١
٢٩٠,٢٨٧	٦,١٨٠	٨,٨٩٥	٣٠٥,٣٦٢

لم تسجل المجموعة أي مخصص اضمحلال على المبالغ المستحقة من الأطراف ذات العلاقة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و٣١ ديسمبر ٢٠١٥.

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة والمتضمنة في القائمة الموحدة للأرباح أو الخسائر:

مساهمين رئيسيين ألف دينار بحريني	شركات زميلة ومشاريع مشتركة ألف دينار بحريني	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٢٠١٦			
–	٥٦٧	١٢٠	٦٨٧
٣,١٢٧	١٠٦	١١٥	٣,٣٤٨

–	٣٢٠	١٨	٣٣٨
٣,٣٣٨	١٠٠	١٢٦	٣,٥٥٤

فيما يلي تعويضات موظفي الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
١٠,٢٧٩	٧,٥٠٧
(٣١)	٢٦٩
١٠,٢٤٨	٧,٧٧٦

حصّة موظفي الإدارة الرئيسيين في خطة حوافز أسهم الموظفين
اعتباراً من سنة ٢٠١٠، قام البنك بطرح نظام جديد للدفع على أساس الأسهم (لمزيد من التفاصيل راجع إيضاح ٤٠).

٢٥ تحليل استحقاق الموجودات والمطلوبات

يعكس الجدول أدناه بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ بناءً على الفترة المتبقية من قائمة المركز المالي حتى تاريخ الإستحقاق المتعاقد، فيما عدا في حالة ودائع العملاء. لقد تم تحديد بيان سيولة ودائع العملاء على أساس تواريخ الإستحقاقات الفعلية التي يوضحها تاريخ احتفاظ المجموعة بالودائع.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٣٧,٠٢٠	-	-	-	٢٣٧,٠٢٠	-	-	-	٧٧,٣٤٨	٣١٤,٣٦٨
أذونات خزانة	٣٥,٧٨٠	٢٣٣,٩٣١	٤٣,٨٨٧	٨٨,٠٣٧	٤٠١,٦٣٥	-	-	-	-	٤٠١,٦٣٥
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٩٥,٢٠٧	١٠,٤٥٥	١٢,٣١٨	٤٢٧	٣١٨,٤٠٧	-	-	-	-	٣١٨,٤٠٧
قروض وسلف العملاء	١٠٤,٢٩٢	١٣٦,٨٠١	١٥٤,٢٨٠	٩٦,٦١٣	٤٩١,٩٨٦	٧٧٩,٣١٧	٢٧٠,٠٨٣	٥٢,٠١٣	١٧٣,٧٣٩	١,٧٦٧,١٣٨
أوراق مالية استثمارية	٩,٣٦٠	١٧,٣٥٣	٢٣,٩٥٥	٤١,٠٢٩	٩١,٦٩٧	٢٨٦,٨٩٩	٢٥٤,٧٣٦	٩,٣٦٨	١٢٥,٤٣٤	٧٦٨,١٣٤
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٣,٩٢٣	٤٣,٩٢٣
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٥٦,٠٨٨	٩٦	٤٩	٥٢	٥٦,٢٨٥	٨,٤٨٤	-	-	-	٦٤,٧٦٩
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	١٩,٨٧٩	٩١٤	١,٦١٩	١,٧٧١	٢٤,١٨٣
مجموع الموجودات	٧٣٧,٧٤٧	٣٩٨,٦٣٦	٢٣٤,٤٨٩	٢٢٦,١٥٨	١,٥٩٧,٠٣٠	١,٠٩٤,٥٧٩	٥٢٥,٧٣٣	٦٣,٠٠٠	٤٢٢,٢١٥	٣,٧٠٢,٥٥٧
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٨٧,٥١٨	٧٢,٣١١	-	٨٢	٢٥٩,٩١١	-	-	-	-	٢٥٩,٩١١
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	٦٤٥	-	-	٢٢,٠٥٨	٢٢,٧٠٣	١٦١,٣١٣	-	-	-	١٨٤,٠١٦
إقتراضات لأجل	-	-	-	٨,٥٠٩	٨,٥٠٩	١٩٧,٦٠٠	-	-	-	٢٠٦,١٠٩
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعلماء	٤٠٦,٤١٠	٢٤١,٤٠٣	٦١,٢٦٣	٢٨,٤٤٧	٧٣٧,٥٢٣	٦٦,١٢٨	-	-	١,٦٩٠,٠٦٤	٢,٤٩٣,٧١٥
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٥٧,٧٠٣	٣,٣٣١	١,٥٩١	١,٢٩١	٦٣,٩١٦	٢٠,٦٧٥	-	-	-	٨٤,٥٩١
مجموع المطلوبات	٦٥٢,٢٧٦	٣١٧,٠٤٥	٧١,٣٦٣	٥١,٨٧٨	١,٠٩٢,٥٦٢	٤٤٥,٧١٦	-	-	١,٦٩٠,٠٦٤	٣,٢٢٨,٣٤٢
صافي	٨٥,٤٧١	٨١,٥٩١	١٦٣,١٢٦	١٧٤,٢٨٠	٥٠٤,٤٦٨	٦٤٨,٨٦٣	٥٢٥,٧٣٣	٦٣,٠٠٠	(١,٢٦٧,٨٤٩)	٤٧٤,٢١٥
متراكم	٨٥,٤٧١	١٦٧,٠٦٢	٣٣٠,١٨٨	٥٠٤,٤٦٨	١,١٥٣,٣٣١	١,٦٧٩,٠٦٤	١,٧٤٢,٠٦٤	١,٧٤٢,٠٦٤	٤٧٤,٢١٥	٤٧٤,٢١٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	المجموع الفرعي ألف دينار بحريني	١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات										
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٢٠٤,٣٥٢	-	-	-	٢٠٤,٣٥٢	-	-	-	٨٢,٣٩٨	٢٨٦,٧٥٠
أذونات خزانة	٧٧,٦٤٧	١٤٦,٠٦٩	٧٢,٠٥٧	٩٨,٣١٧	٣٩٤,٠٩٠	-	-	-	-	٣٩٤,٠٩٠
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٢٨٨,٣٧٥	٣٦,٧٢١	-	-	٣٢٥,٠٩٦	-	-	-	-	٣٢٥,٠٩٦
قروض وسلف العملاء	١٠١,٣٤٨	١٤٥,٠٧١	١٢١,٤٨٨	١٣٩,٨٢٣	٥٠٧,٧٣٠	٧٦٩,٤١٩	٢٤٣,١٨٥	٥٤,١٣٧	١٩٠,٣٢٨	١,٧٦٤,٧٩٩
أوراق مالية استثمارية	٢٤,٦٠٢	٩,٦٤١	١٩,٨٧٢	٥٠,٨٧٣	١٠٤,٩٩٨	٢٦١,٨٢٥	٢٣٩,٩٤٢	١٤,٠١٦	١٣٧,٢٢٦	٧٥٨,١٠٧
استثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٥,٨٢٣	٣٥,٨٢٣
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٤٧,٨٨٤	٦٣	٩٠	٥٤	٤٨,٠٩١	٨,٨٧٩	-	-	-	٥٦,٩٧٠
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	٢٠,٠٢٢	١,٢١٦	١,٧٢٨	١,٨٤٠	٢٤,٨٠٦
مجموع الموجودات	٧٤٤,٢٠٨	٣٣٧,٥٦٥	٢١٣,٥٠٧	٢٨٩,٠٧٧	١,٥٨٤,٣٥٧	١,٠٦٠,١٤٥	٤٨٤,٣٤٣	٦٩,٨٨١	٤٤٧,٧١٥	٣,٦٤٦,٤٤١
المطلوبات										
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	١٣٧,٦٨٣	٢٨,٨٩٣	٩,٤٤٠	٣,٣٨٨	١٧٩,٤٠٤	-	-	-	-	١٧٩,٤٠٤
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	-	-	١٧٤,٥٠٨	-	-	-	١٧٤,٥٠٨
إقتراضات لأجل	-	-	-	-	-	٢٠٤,٦٧٧	-	-	-	٢٠٤,٦٧٧
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعلماء	٣٣٤,٧٧٩	٢٢٨,٤٣٨	٩٥,٩٩٠	١١٢,٢١٣	٧٧١,٤٢٠	٢٨,٣٩١	٩	-	١,٨٤٣,٠٧٢	٢,٦٤٢,٨٩٢
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى	٦٦,٤٠٠	٣,٠٠٠	١,٤٣٨	٣,٦٤٧	٧٤,٤٨٥	٩,٤٣٢	-	-	٣٠٩	٨٤,٢٢٦
مجموع المطلوبات	٥٣٨,٨١٢	٢٦٠,٣٣١	١٠٦,٨٦٨	١١٩,٢٤٨	١,٠٢٥,٣٠٩	٤١٧,٠٠٨	٩	-	١,٨٤٣,٣٨١	٣,٢٨٥,٧٠٧
صافي	٢٠٥,٣٤٦	٧٧,٢٣٤	١٠٦,٦٣٩	١٦٩,٨٢٩	٥٥٩,٠٤٨	٦٤٣,١٣٧	٤٨٤,٣٣٤	٦٩,٨٨١	(١,٣٩٥,٦٦٦)	٣٦٠,٧٣٤
متراكم	٢٠٥,٣٤٦	٢٨٢,٥٨٠	٣٨٩,٢١٩	٥٥٩,٠٤٨	١,٤٤٦,١٩٣	١,٦٢٠,١٨٥	١,٦٨٦,٥١٩	١,٧٥٦,٤٠٠	٣٦٠,٧٣٤	٣,٦٢٠,١٩٣

٢٦ مشتقات مالية

إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على تحركات الأسعار في واحدة أو أكثر من الأدوات المالية والسعر المرجعي أو المؤشر. تدخل المجموعة ضمن أعمالها الاعتيادية في معاملات متنوعة تستخدم فيها الأدوات المالية المشتقة. إن استخدام المشتقات المالية تحكمه سياسات المجموعة التي أقرها مجلس الإدارة. تدخل المجموعة في عقود مشتقات مالية لغرض التقليل من المخاطر الناجمة عن التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة الكامنة في موجودات ومطلوبات المجموعة المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة. كما تدخل المجموعة في عقود المشتقات المالية لغرض المتاجرة.

يوضح الجدول أدناه القيم العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى بيان بقيمتها الاعتبارية. إن القيمة الاعتبارية هي قيمة الموجود الذي يخص المشتق المالي أو السعر المرجعي أو المؤشر، وتمثل الأساس لقياس التغير في قيمة المشتقات المالية. إن القيم الإعتبارية تدل على حجم رصيد المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تعطي مؤشرا لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	قيمة عادلة موجبة ألف دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة ألف دينار بحريني	القيمة الإعتبارية ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	١٠٨	١٣٧	١٠٥,٦٣٥
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	٦,٦٧٢	٩,٦٣٨	٥٤٩,٧١٦
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي			
مقايضات سعر الفائدة	١٥٨	—	٥٧,٥١٩
	٦,٩٣٨	٩,٧٧٥	٧١٢,٨٧٠

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	قيمة عادلة موجبة ألف دينار بحريني	قيمة عادلة سالبة ألف دينار بحريني	القيمة الإعتبارية ألف دينار بحريني
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة			
عقود صرف عملات أجنبية آجلة	٣٠٢	٣٦٠	١٦٢,٥٠٩
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة			
مقايضات سعر الفائدة	١,٩٩١	١٢,٠٧٨	٥٠٥,٩٣٢
مشتقات مالية محتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي			
مقايضات سعر الفائدة	٤٣	٥٢	٥٧,٥١٩
	٢,٣٣٦	١٢,٤٩٠	٧٢٥,٩٦٠

أنواع المشتقات المالية

العقود الآجلة والمستقبلية هي عبارة عن اتفاقيات تعاقدية إما لشراء أو لبيع عملة محددة أو سلع أو أداة مالية بسعر محدد وتاريخ محدد في المستقبل. العقود الآجلة معدة للتعامل بها في السوق غير المنتظمة. يتم التعامل في العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المستقبلية بمبالغ محددة في البورصات المنظمة وتخضع لمتطلبات الهامش النقدي اليومي. اتفاقيات أسعار الفائدة الآجلة هي بمثابة عقود أسعار فائدة مستقبلية مصممة بشكل خاص تحدد فيها أسعار فائدة آجلة لمبالغ اعتبارية لفترة زمنية متفق عليها تبدأ بتاريخ محدد في المستقبل.

عقود المقايضات هي اتفاقيات تعاقدية تتم بين طرفين لتبادل أسعار فائدة أو فروق العملات الأجنبية على أساس قيمة اعتبارية محددة. وفي عقود مقايضات أسعار الفائدة تتبادل الأطراف عادة مدفوعات بأسعار فائدة ثابتة وعائمة على أساس القيمة الاعتبارية المحددة لعملة واحدة. بالنسبة لعقود مقايضات العملات فإنه يتم تبادل المدفوعات ذات أسعار فائدة ثابتة وعائمة والمبالغ الاعتبارية بعملات مختلفة.

عقود الخيارات هي اتفاقيات تعاقدية تعطي الحق وليس اللاتزام إما لشراء أو بيع مقدار محدد من سلع ما أو أداة مالية بسعر ثابت سواء كان ذلك بتاريخ محدد في المستقبل أو في أي وقت ضمن فترة زمنية محددة. لا تدخل المجموعة في اكتتاب عقود الخيارات.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لغرض المتاجرة

إن معظم أنشطة متاجرة المشتقات المالية للمجموعة تتعلق بمعاملات خلفية مع العملاء. بالإضافة إلى ذلك، تتخذ المجموعة بعض مراكز صرف العملات الأجنبية مع توقع الحصول على الربح من التغيرات الإيجابية في الأسعار والمعدلات والمؤشرات. كما أدرج ضمن هذا البند المشتقات المالية التي لا تفي بمتطلبات التحوط بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

مشتقات مالية محتفظ بها أو صادرة لأغراض التحوط

وضعت المجموعة أنظمة لقياس وإدارة المخاطر. إن جزء من عملية إدارة المخاطر مرتبطة بإدارة مخاطر تعرض المجموعة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية (مخاطر العملة) وأسعار الفائدة من خلال أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات. إن من سياسة المجموعة تقليل التعرض لمخاطر العملة وأسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة محددة من قبل مجلس الإدارة. للاستراتيجيات المطبقة لإدارة مخاطر أسعار الفائدة والعملة، يرجى الرجوع إلى الإيضاحين ٣٥ و٣٦ على التوالي.

وكجزء من عملية إدارة الموجودات والمطلوبات تستخدم المجموعة مشتقات مالية لأغراض تحوط العملات وتغيرات أسعار الفائدة. يتحقق هذا من خلال تحوط أدوات مالية محددة ومعاملات متوقعة بالإضافة إلى التحوط الاستراتيجي ضد تعرضات القائمة الموحدة للمركز المالي. وفي جميع هذه الحالات فإنه يتم توثيق الهدف من علاقة التحوط، وتفاصيل البند المحوط وأداة التحوط، ويتم احتساب المعاملات كتحوطات القيمة العادلة أو تحوطات التدفق النقدي، كما تتطلب الحالة.

تحوطات القيمة العادلة

تستخدم المجموعة تحوطات القيمة العادلة لحمايتها من التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية نتيجة لتقلبات في معدلات صرف العملات وأسعار الفائدة. تتضمن الأدوات المالية المحوطة لمخاطر أسعار الفائدة على قروض وسندات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر صادرة ودين صادر وصناديق إقتراض أخرى. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة ومقايضات العملة للتحوط ضد مخاطر عملة معينة على وجه التحديد ومقايضات أسعار الفائدة لتحوط مخاطر أسعار الفائدة.

في علاقات التحوط هذه، إن المصادر الرئيسية لعدم فعالية هي عدم التطابق بين تواريخ الاستحقاق أو أدوات التحوط وتخضع أدوات التحوط لمخاطر الأطراف الأخرى المختلفة، مما ينتج عنه تغيير في عناصر قياس فعالية التحوط.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لدى المجموعة مقايضات أسعار الفائدة التالية كأدوات تحوط في تحوطات القيمة العادلة لمخاطر أسعار الفائدة.

فئة المخاطر				
أقل من شهر واحد	من ١ إلى ٣ أشهر	من ٤ إلى ٦ أشهر	من ٧ إلى ١٢ أشهر	أكثر من ١٢ شهر
مخاطر سعر الفائدة				
تحوط الأوراق المالية الاستثمارية				
٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	١,٨٤٧	٥,٨٢٠	١٣,٧٦١	٢٢٦,١٥٠
متوسط سعر الفائدة الثابت	٤%	٦%	٤%	٥%
٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	١,٨٨٥	٣,٧٧٠	١٩,٦٠٤	١٩٤,٢٦٧
متوسط سعر الفائدة الثابت	٥%	٥%	٥%	٥%

تم تضمين أداة التحوط ضمن الموجودات الأخرى في قائمة المركز المالي.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود التحوط:

٢٠١٦		٢٠١٥	
القيمة المتراكمة لتعديلات تحوط القيمة المتضمن في القيمة المدرجة	ألف دينار بحريني	القيمة المتراكمة لتعديلات تحوط القيمة العادلة على بند التحوط المتضمن في القيمة المدرجة	ألف دينار بحريني
٥٤٩,٠٥٧	٢,٢٣٠	٥١٤,٩٨٠	٩,٥٨٠
سندات [الأوراق الاستثمارية]			

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، قامت المجموعة بإثبات صافي ربح بمبلغ وقدره ١ ألف دينار بحريني (٢٠١٥): صافي ربح بمبلغ وقدره ٣١ ألف دينار بحريني، والذي يمثل مكسب ناتج من أدوات التحوط. بلغ إجمالي الخسارة الناتجة من بنود التحوط المنسوبة إلى مخاطر التحوط ٢١ ألف دينار بحريني (٢٠١٥): خسارة بإجمالي ٢٨٦ ألف دينار بحريني).

٢٦ مشتقات مالية (تتمة)

تحولات التدفقات النقدية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تحتفظ المجموعة بالأدوات التالية للتحوط من تعرضات التغيرات في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية.

مخاطر سعر الفائدة				
مقايضات سعر الفائدة				
٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	٠	٠	٠	٠
متوسط سعر الفائدة الثابت	٠	٠	٠	٠
٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
القيمة الاسمية (ألف دينار بحريني)	٠	٠	٠	٠
متوسط سعر الفائدة الثابت	٠	٠	٠	٠

البنء في قائمة المركز المالي حيث تم تضمين أداة التحوط هو المبالغ الأخرى المستحقة الدفع.

فيما يلي المبالغ المتعلقة بالبنود المصنفة كبنود التحوط:

٢٠١٦		٢٠١٥	
القيمة المبرجة ألف دينار بحريني	التدفقات النقدية ألف دينار بحريني	القيمة المبرجة ألف دينار بحريني	التدفقات النقدية ألف دينار بحريني
٥٧,٥١٩	١٥٨	٥٧,٥١٩	(١٠)

٢٧ ارتباطات والتزامات محتملة

ارتباطات متعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشتمل الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية على ارتباطات بتقديم تسهيلات ائتمانية واعتمادات مستندية معززة وخطابات ضمان وخطابات القبول لتلبية احتياجات عملاء المجموعة.

تمثل الارتباطات الائتمانية الجزء غير المستخدم للارتباطات التعاقدية لتقديم قروض واعتمادات تجدد تلقائياً، بشكل خاص على هيئة قروض وسلف وخطابات ضمان واعتمادات مستندية. فيما يتعلق بمخاطر الائتمان لتعزيز الارتباطات الائتمانية، فإن المجموعة معرضة لخسارة في مبلغ يعادل إجمالي الارتباطات غير المستخدمة. ومع ذلك، فأن مبلغ الخسارة المحتمل لا يمكن تحديده بسهولة، ومن المتوقع أن يكون إلى حد كبير أقل من مجموع الارتباطات غير المستخدمة لأن أغلب الارتباطات الائتمانية يتم حدوثها عندما يحافظ العملاء على معايير ائتمان معينة. إن للارتباطات عادة تواريخ إنتهاء محددة أقل من سنة واحدة أو تحكمها بنود أخرى خاصة لإنهائها. وحيث أن الارتباطات قد تنتهي دون تنفيذها، فإن مجموع مبالغ العقود لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية.

إن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان (متضمنة الاعتمادات المستندية المعززة) وخطابات القبول تلزم المجموعة بالدفع نيابة عن العملاء في حالة فشل العميل في الوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد. إن الاعتمادات المستندية المعززة، التي يتم تضمينها ضمن خطابات الضمان لديها مخاطر سوقية في حالة إصدارها أو تقديمها بأسعار فائدة ثابتة. إلا أن هذه العقود عادة ما تكون بأسعار فائدة عائمة.

لدى المجموعة الارتباطات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التالية:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦				
عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ من ١٢ شهر ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة				
٣,٣٣٦	١٨,٥٣٨	١٦,٦٤٤	—	٣٨,٥١٨
٢٢٨,٢٨٧	—	—	—	٢٢٨,٢٨٧
٢٦٦,٨٠٥				
ارتباطات				
ارتباطات قروض لم يتم سحبها				
١٢٧,١٨٦	—	—	—	١٢٧,١٨٦
١٢٧,١٨٦				
٣٩٣,٩٩١				

٣١ ديسمبر ٢٠١٥				
عند الطلب ألف دينار بحريني	أقل من ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ من ١٢ شهر ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
التزامات محتملة				
٣,٩٤٦	١٣,٩٢٥	١٦,٣٨٢	—	٣٤,٢٥٣
٢٠٤,٦١٦	—	—	—	٢٠٤,٦١٦
٢٣٨,٨٦٩				
ارتباطات				
ارتباطات قروض لم يتم سحبها				
١٤٣,٩٤٣	—	—	—	١٤٣,٩٤٣
١٤٣,٩٤٣				
٣٨٢,٨١٢				

لا تتوقع المجموعة بأن جميع ارتباطاتها سوف يتم سحبها قبل إنتهاء الارتباطات.

ارتباطات عقود التأجير

ارتباطات عقود التأجير التشغيلية – المجموعة كمستأجر

دخلت المجموعة في اتفاقيات تأجير تجارية على الممتلكات. فيما يلي الحد الأدنى لمدفوعات عقد التأجير المستقبلية بموجب عقود التأجير غير القابلة للنفذ كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٦ ألف دينار بحريني		٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
٨٣٨	٨٥٨	١,٢١٢	١,٢١٢
١,٨٧٢	١,٨٧٢	٤,٤٠٦	٤,٤١٨
٧,١١٦	٤,٤٨٨		

٢٨ إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة، بشكل سريع وفعال، عنصراً حاسماً لضمان السلامة المالية وتحقيق الربحية للمجموعة. تشتمل إدارة المخاطر على تحديد وقياس ومتابعة وإدارة المخاطر بصورة منتظمة. كما يتمثل هدف إدارة المخاطر بزيادة القيمة عند المساهمين وتحقيق عوائد على الأسهم بما يتناسب مع المخاطر التي تم تحملها. ولتحقيق هذا الهدف، تستخدم المجموعة، أفضل ممارسات إدارة المخاطر والكوادر البشرية المؤهلة وذوات الخبرة.

كغيرها من المؤسسات المالية، تواجه المجموعة عدة مخاطر في أنشطتها وعملياتها تشتمل على (١) مخاطر الائتمان؛ (٢) مخاطر السوق (متضمنة على مخاطر سعر الفائدة ومخاطر العملة ومخاطر أسعار الأسهم)؛ (٣) مخاطر السيولة، (٤) المخاطر القانونية و(٥) المخاطر التشغيلية، كما هو مفصل أدناه.

إن مجلس إدارة البنك هو المسؤول بالكامل عن إدارة المخاطر. بينما يتعين على المجلس تصديق ومراجعة سياسات إدارة المخاطر واستراتيجيات المجموعة بصورة دورية استناداً إلى توصيات لجنة المخاطر التابعة للمجلس ومن ثم تقوم الإدارة بتحديد الإجراءات لتنفيذ تلك السياسات والاستراتيجيات. يقع على عاتق لجنة إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات اللتان تتألفان من الإدارة التنفيذية والإدارة العليا مسؤولية الإدارة العامة لبيان مخاطر المجموعة. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة المسائل الهامة ذات الصلة بالمخاطر والسياسات والإجراءات ومراجعة تنفيذ قراراتها. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة المسائل المتعلقة بعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والسيولة. تقوم لجنة مخاطر القطر بمراجعة المخاطر القطرية واستراتيجيات الأعمال والظروف الاقتصادية الكلية مع تحديد الدول المعنية للممارسة الأعمال التجارية. تقوم لجنة إدارة المخاطر التشغيلية بإدارة المخاطر التشغيلية الشاملة للبنك من خلال وضع المبادئ التوجيهية لمصرف البحرين المركزي ومعايير بارز وتنفيذ الرقابة المطلوبة.

إن قسم إدارة المخاطر والائتمان هو المسؤول عن الإشراف على خصائص المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة والحالية، والأنشطة والبلدان والأقاليم والقطاعات وتقديم التوصيات اللازمة إلى السلطات المختصة. كما أنه المسؤول استحداث أو تعديل السياسات والإجراءات وحدود التعرض للتخفيف من هذه المخاطر بموافقة من لجنة المخاطر التابعة للمجلس أو المجلس أو لجنة إدارة المخاطر، حسب مقتضى الحال. كما يضع قسم إدارة المخاطر والائتمان الأنظمة والعمليات لمراقبة مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان بمعالجة طلبات الائتمان والتأكد من مدى الالتزام مخصصات سياسات مخاطر الائتمان الموضوعية. هذا ويصدر قسم إدارة المخاطر والائتمان تقارير منتظمة عن تعرضات مخاطر الائتمان ويقوم بمراجعة التصنيف الائتماني ومراقبة حدود الائتمان. إن رئيس الائتمان / رئيس الاستثمار المعنيين في قسم إدارة المخاطر والائتمان وهما أحدي الموقعين على تقديم رأي مستقل بشأن اعتماد مقترحات الائتمان والاستثمار. أن رئيس إدارة المخاطر هو رئيس قسم إدارة المخاطر والائتمان ويقدم تقاريره إلى لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وبالتالي ضمن استقلالية عملية إدارة المخاطر. وبالإضافة إلى ما هو مذكور أعلاه، يقوم قسم إدارة المخاطر والائتمان وذلك بالتعاون مع قسم الرقابة المالية والتخطيط، بإعداد وثائق معدلات قبول المخاطر وعملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي للبنك. وثيقة عملية تقييم ملاءة رأس المال الداخلي تقييم مخاطر العنصر ٢ على طول وتحديد المستوى المطلوب من مخزون رأس المال للبنك.

يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات وإذا لزم الأمر فإنه يقوم باقتراح السبل لمواصلة تطوير الإجراءات الداخلية.

أنواع المخاطر التي تتعرض لها المجموعة، وكيفية إدارة المجموعة لهذه المخاطر موضحة في الفقرات التالية.

٢٩ مخاطر الائتمان وتركزها

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم مقدرة أحد أطراف الأدوات المالية من الوفاء بالتزاماته، مما ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. يظهر تركيز مخاطر الائتمان عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في الأدوات المالية في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة بنفس الإقليم الجغرافي، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها للوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى.

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة تتمثل في احتمال إخلال الطرف الآخر بالالتزامات التعاقدية، وتقتصر هذه المخاطر على القيمة العادلة الموجبة لصالح المجموعة.

تحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان عن طريق متابعة التعرضات الائتمانية وتقليل المعاملات مع أطراف محددة، وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصفة مستمرة، وتنويع أنشطة الإقراض لتفادي تركيزات غير مرغوبة للمخاطر مع العملاء أو مجموعات من العملاء في أماكن أو قطاعات معينة والحصول على ضمانات حيثما كان ذلك ضرورياً ومناسباً. بالإضافة إلى متابعة الحدود الائتمانية، تقوم المجموعة بإدارة تعرضات الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات مقاصة وترتيبات تتعلق بضمانات خاصة بالائتمان مع الأطراف الأخرى، في الحالات التي تستدعي ذلك، والحد من فترة التعرض للمخاطر.

لدى المجموعة سياسات وإجراءات واضحة تهدف إلى تحديد وقياس ومراقبة والسيطرة على مخاطر الائتمان في كافة أنشطة المجموعة على مستوى الائتمان الفردي والمخاطر الائتمانية. تتم الموافقة على حدود الائتمان بعد إجراء تقييم شامل للجدارة الائتمانية للمقترض أو الطرف الآخر، بما في ذلك الغرض وهيكّل الائتمان ومصدره للسداد. وتتم مراجعة المقترحات الائتمانية من قبل قسم إدارة المخاطر والائتمان، وهي مستقلة عن وحدات الأعمال، قبل الحصول على الموافقة من قبل السلطة المختصة. يتم مراجعة جميع السياسات المتعلقة بالائتمان من لجنة مخاطر التابعة للمجلس ويتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. تقوم اللجنة التنفيذية التي تتألف من مجلس الإدارة بمراجعة واعتماد التسهيلات الائتمانية الكبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع التسهيلات الائتمانية الكبيرة التي تريد عن حدود صلاحيات اللجنة التنفيذية يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة.

تقوم المجموعة بوضع استراتيجيات الأعمال والمخاطر المحددة المتعلقة بالشركات والخدمات المصرفية للأفراد، وأنشطة الاستثمارات وأقسام الخزنة ضمن نطاق سياسات وإجراءات المخاطر الخاصة بالمجموعة. وتناقش أية مخاطر إضافية مرتبطة بتلك الاستراتيجيات في اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ويتم تطبيق معايير مخاطر الرقابة اللازمة من خلال إدخال تعديلات على السياسات والإجراءات والتعاميم. كما تقوم المجموعة بوضع استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر على أساس سنوي، وتقوم بمتابعة تطورات تلك الاستراتيجيات.

تقع مسؤولية المراقبة والمتابعة اليومية لتعرضات الأفراد المقترضين أو تعرضات الأطراف الأخرى على وحدة الأعمال المعنية. وتؤكد وحدة إدارة ائتمان المجموعة والتي تعتبر جزءً من قسم إدارة المخاطر والائتمان بأن التسهيلات الائتمانية تم تقديمها بعد الحصول على الموافقة المناسبة واستلام المستندات المطلوبة والموثقة. كما إنها تقوم بمراقبة أية تجاوزات على الحدود المعتمدة، والمبالغ المتأخرة عن السداد والائتمانيات منتهية الصلاحية وتقوم باتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لمعالجة أي تجاوز للحدود والتأخير في السداد، أن وجدت.

يتم وضع حدود ائتمانية لجميع العملاء بعد تقييم دقيق لجدارتهم الائتمانية واعتمادها (بحسب مستويات الصلاحية المنصوص عليها في هذه السياسة). كما أنها تخضع لمعايير حدود التعرض الائتمانية الكبيرة لمصرف البحرين المركزي والجهات الرقابية المحلية للفروع الخارجية. تتطلب الإجراءات الموحدة الموضحة في دليل الإجراءات الائتمانية الخاصة بالمجموعة، خضوع جميع المقترحات الائتمانية لفحص مفصل من قبل مسؤولي الائتمان والاستثمار المعنيين، والاذان يشكّلان جزءاً من عملية الموافقة المكونة من ثلاثة إقرارات وتعمل مستقلة عن وحدات الأعمال الأخرى.

كما يتم مراقبة نمو الائتمان ونوعية وتكوين المحفظة بصورة مستمرة لتحقيق أقصى عائد للمخاطر المعدلة وخفض مستوى حدوث الاضمحلال وتراكم الاعتمادات الهامشية. تقوم المجموعة بمراقبة مخاطر التركيز عن طريق وضع حدود قصوى للتعامل مع الأفراد المقترضين والأطراف الأخرى والبلد والبنك والقطاع الصناعي. كما يتم اشتراط هذه الحدود لبعض المنتجات ويتم الموافقة على هذه الحدود بعد عمل تحليل مفصل لها ويتم مراجعتها ومراقبتها بصورة منتظمة.

٣٠ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان دون الأخذ في الاعتبار أي ضمانات أو تعزيزات ائتمانية أخرى

يوضح الجدول أدناه الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بالنسبة لبنود قائمة المركز المالي والمشتقات المالية. تم إظهار الحد الأقصى للتعرض على أساس إجمالي، قبل تأثير التقليل من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة والضمانات الرئيسية.

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
٢٩٣,٥١٥	٢٦٩,١١٤	أرصدة لدى بنوك مركزية
٤٠١,٦٣٥	٣٩٤,٠٩٠	أذونات خزانة
٣١٨,٤٠٧	٣٣٥,٠٩٦	ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٧٦٧,١٣٨	١,٧٦٤,٧٩٩	قروض وسلف العملاء
٦٨٨,٧٣٠	٦٦٣,٠٥١	اوراق مالية استثمارية
٥٦,١٠٥	٤٧,٠١٠	فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى
٣,٥٢٥,٥٣٠	٣,٤٦٣,١٦٠	
٢٦٦,٨٠٥	٢٣٨,٨٦٩	التزامات محتملة
١٢٧,١٨٦	١٤٣,٩٤٣	ارتباطات
٣٩٣,٩٩١	٣٨٢,٨١٢	
٣,٩١٩,٥٢١	٣,٨٤٥,٩٧٢	

٣١ تركّز الموجودات والمطلوبات والبنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي

إن توزيع الموجودات والمطلوبات والبنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي حسب الإقليم والجغرافي والقطاع الصناعي هي كالتالي:

٢٠١٥			٢٠١٦		
ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	مطلوبات ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني	ارتباطات ائتمانية والتزامات محتملة ألف دينار بحريني	مطلوبات ألف دينار بحريني	موجودات ألف دينار بحريني
٣٢٩,٩٥٠	٢,٨٠٩,٠٠٥	٢,٩٥٩,٦٨٠	٣٣٣,٣٠٨	٢,٦٨٢,٦٤٠	٣,٠٨٨,٢٢١
٤٣٦	٥,٢١٧	٩٠,١٩٦	٦١٥	٥,٩٦٥	٦١,٦٥٠
١١,٣٧٩	٣١٤,٩٩٠	٢١٩,٥٢٨	٩,٧٩٩	٣٩٤,٢٢٥	٢١٧,٨٤٦
٢٩,٦٤٠	١٤٢,٩٧٢	٣١٥,٣٧٩	٤٢,٥٨٨	١٣٢,٢٤٣	٢٤٣,٠٨٦
١١,٤٠٧	١٣,٥٢٣	٦١,٦٥٨	٧,٦٨١	١٣,٢٦٩	٩١,٧٥٤
٣٨٢,٨١٢	٣,٢٨٥,٧٠٧	٣,٦٤٦,٤٤١	٣٩٣,٩٩١	٣,٢٢٨,٣٤٢	٣,٧٠٢,٥٥٧
١٦٤,١٨٦	١٥١,٠٨٧	٦١٣,٨٨٩	١٧٦,٩٩٢	٩٤,٤٦٩	٦٢٩,٥٧٢
٣٨,١٨٥	١,٢٢٧,١٦٦	٨٢٧,٧١٣	٣٣,٩٥٣	١,٢٤٦,٨٥١	٧٧٤,٣٤٨
١٢٣,٧٠٣	٧٥,٦٠١	٤٣٠,٧٨٣	١٢٠,٢٨٩	٦٢,٢٠٥	٤٠٨,٧٠٢
٣,٠١٦	٥٥٦,٨١٨	١,١٤١,٧٥٠	٢,٨٩٠	٦٩٨,٤٤٣	١,١٩٦,٨١٥
١,٠٥٠	٧٦٨,٨٣٥	٣٥٢,٧٨١	٣٢٢	٨٣٣,٧٢٨	٣٨٨,٠٨٦
٥٢,٦٧٢	٢٩٦,٢٠٠	٢٧٩,٥٢٥	٥٩,٥٤٥	٢٩٢,٦٤٦	٣٠٥,٠٣٤
٣٨٢,٨١٢	٣,٢٨٥,٧٠٧	٣,٦٤٦,٤٤١	٣٩٣,٩٩١	٣,٢٢٨,٣٤٢	٣,٧٠٢,٥٥٧

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية

يتم إدارة نوعية ائتمان الموجودات المالية من قبل المجموعة باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية.

تتبع المجموعة آلية تصنيف داخلية لتصنيف العلاقات ضمن إطار القروض والسلف.

تستخدم المجموعة نطاق قياسات تتراوح من ١ إلى ١٠ لعلاقات الائتمان، مع ١ إلى ٨ درجات تدل على أنها منتجة، و ٩ و ١٠ متعثرة تماشياً مع توجيهات بازل ٣. الدرجات من ١ إلى ٣ تمثل درجة عالية ومن ٤ إلى ٦ تمثل درجة المعيار الأساسي ومن ٧ إلى ٨ تمثل درجة دون المستوى.

يتم تعيين تصنيف لجميع الائتمانيات وفقاً لمعايير محددة.

تسعى المجموعة باستمرار لتحسين منهجيات تصنيفات الائتمان الداخلية وسياسات إدارة مخاطر الائتمان والممارسات التي تعبر عن مخاطر الائتمان الحقيقية الكامنة لمحفظة الاستثمار والثقافة الائتمانية الخاصة بالمجموعة.

يتم مراجعة جميع علاقات الإقراض على الأقل مرة واحدة في السنة أو أكثر من المعتاد في حالة الموجودات المتعثرة.

تحليل جودة الائتمان

يبين الجدول التالي المعلومات حول نوعية الائتمان للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، واستثمارات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (٢٠١٦) وموجودات الدين المتاحة للبيع (٢٠١٥). ما لم يذكر على وجه التحديد، بالنسبة للموجودات المالية تمثل المبالغ في الجدول إجمالي القيم المدرجة. بالنسبة لارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية، تمثل المبالغ في الجدول المبالغ الملتزم بها أو المضمونة، على التوالي.

شرح المصطلحات: تم تضمين الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً والخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر والمخاطر الائتمان المضمحلة في الإيضاح ٣,٣ اضمحلل الموجودات المالية.

٢٠١٥			٢٠١٦		
المجموعة ألف دينار بحريني	المجموعة ألف دينار بحريني	المجموعة ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني
			ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني

قروض وسلف العملاء - قروض تجارية وسحوبات على المكشوف مدرجة بالتكلفة المطفأة

٣٠٠,٣٠٦	٣٣٨,٠٤٨	-	-	٣٣٨,٠٤٨	درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
٩٠٩,٥١٣	٧٨٧,١٢٧	-	١٥٢,٩٧٤	٦٣٤,١٥٣	درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
٢١٤,٥٩٧	٢٠٤,٠٥١	-	١٩٥,٦٦٦	٨,٣٥٥	دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
٦٦,٩٢٦	٩٩,٩٨٤	٩٩,٩٨٤	-	-	متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)
١,٤٩١,٣٤٢	١,٤٢٩,٢١٠	٩٩,٩٨٤	٣٤٨,٦٧٠	٩٨٠,٥٥٦	
(٨٤,٩٤٥)	(١٠٨,٥٥١)	(٦٧,٣٣١)	(٣٨,٥٩٧)	(٢,٦٢٣)	مخصص الخسارة
١,٤٠٦,٣٩٧	١,٣٢٠,٦٥٩	٣٢,٦٥٣	٣١٠,٠٧٣	٩٧٧,٩٣٣	القيمة المدرجة

٢٠١٥			٢٠١٦		
المجموعة ألف دينار بحريني	المجموعة ألف دينار بحريني	المجموعة ألف دينار بحريني	المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة	المرحلة ٢: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير مضمحلة	المرحلة ١: الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً ألف دينار بحريني
			ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني

قروض وسلف العملاء مدرجة بالتكلفة المطفأة

٣٤٢,٨٣٧	٤٣٢,٨٥٤	-	-	٤٣٢,٨٥٤	درجة عالية (درجة ١ إلى ٣)
٥,١١٢	٨,٤٦٨	-	٨,٤٦٨	-	درجة المعيار الأساسي (درجة ٤ إلى ٦)
٨,٥٨٧	١٠,١٧٣	-	١٠,١٧٣	-	دون المستوى (درجة ٧ إلى ٨)
١٥,٧٦١	١٣,٣٣٥	١٣,٣٣٥	-	-	متعثرة (درجة ٩ إلى ١٠)
٣٧٢,٢٩٧	٤٤٤,٨٣٠	١٣,٣٣٥	١٨,٦٤١	٤٣٢,٨٥٤	
(١٣,٨٩٥)	(١٨,٣٥١)	(١٠,٣١٥)	(٥,٠٨٥)	(٢,٩٥١)	مخصص الخسارة
٣٥٨,٤٠٢	٤٤٦,٤٧٩	٣,٠٢٠	١٣,٥٥٦	٤٢٩,٩٠٣	القيمة المدرجة

٣٢ نوعية الائتمان حسب فئة الموجودات المالية (تتمة)

تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تستخدم المجموعة نظامها الداخلي لتحديد درجة المخاطر الائتمانية، والتصنيفات الخارجية للمخاطر، ووضع تعثر الحسابات، وآراء الخبراء الائتمانيين، وحيثما أمكن، التجربة التاريخية ذات الصلة. كما يمكن للمجموعة أن تحدد أن التعرضات قد شهدت زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية استناداً إلى المؤشرات النوعية المحددة والتي تعكس هذه الزيادة ولكنها قد لا تكون واضحة بشكل كامل في التحليل الكمي في الوقت المناسب، وكإجراء احترازي، ترى المجموعة بأن الزيادة الجوهري تحدث في المخاطر الائتمانية عندما يتجاوز موعد استحقاقه الموجود لأكثر من ٣٠ يوماً.

تراقب المجموعة مدى فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وذلك من خلال إجراء مراجعة منتظمة للتأكد من:

- مدى قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية قبل التعرض لمخاطر التعثر في السداد؛
- لا تتوافق المعايير مع الفترة الزمنية المحددة (Point in Time) عندما يصبح الموجود متأخر عن السداد لمدة ٣٠ يوماً؛ و
- لا توجد أي تقلبات في مخصص الخسارة من التحويلات بين (المرحلة الأولى) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً (والمرحلة الثانية) لاحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر.

إعادة تفاوض الموجودات المالية

يجوز تعديل الشروط التعاقدية للحصول على قرض لعدد من الأسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، وعوامل أخرى لا علاقة لها بتهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. قد يتم استبعاد القرض الحالي الذي تم تعديل شروطه ويتم إثبات القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه، كقرض جديد مدرج بالقيمة العادلة، كلما أمكن ذلك، تسعى المجموعة لإعادة هيكلة القروض بدلا من امتلاك على الضمانات، إذا توفرت. وقد يترتب على ذلك تمديد ترتيبات الدفع والاتفاق على قرض بشروط جديدة. تقوم الإدارة بصورة مستمرة بمراجعة القروض المعاد تفاوضها للتأكد بأن جميع المعايير تم استيفائها وبأن المدفوعات المستقبلية من الممكن أن تحدث.

يتم تصنيف الحسابات التي تمت إعادة هيكلتها نتيجة أسباب ائتمانية على مدى ١٢ شهراً الماضية ضمن المرحلة الثانية. وتعتبر فترة ١٢ شهراً كافية لفحص مدى كفاية التدفقات النقدية وفحص الأداء المرضي على أساس الشروط المعدلة لإعادة الهيكلة.

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الأصول المالية تكون في حاله تعثر في السداد عندما:

- يكون من غير المرجح إن يسدد المقرترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تسهيل الضمان (في حالة الاحتفاظ بها)؛ أو
- تجاوز المقرترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً.
- تصنيف المقرترض على أساس ٩ أو ١٠ وفقاً لدرجات التصنيف.

عند تقييم ما اذا كان المقرترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار المؤشرات التالية:

- المؤشرات الكمية - مثال: وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر لنفس الجهة المصدرة للمجموعة؛ و
- البيانات التي يتم إعدادها داخليا بالإضافة إلى التي يتم الحصول عليها من المصادر الخارجية.

قد تختلف المدخلات الخاصة بالتقييم لتحديد ما إذا كانت الأداة المالية في حالة التعثر في السداد ودرجة أهميتها، وذلك بمرور الوقت لتعكس التغيرات في الظروف.

يتوافق تعريف التعثر في السداد بشكل كبير مع الإجراءات التي تطبقها المجموعة وذلك للأغراض الرأس المال التنظيمي.

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

توظف المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر في السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصاد الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة المعلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة ١ والمرحلة ٢ التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة ٣ هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). يتم عمل مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة والتي تشكل الهيكل الخاص بالشروط والمتغيرات:

- احتمالية حدوث التعثر في السداد: (probability of default)
- الخسارة في حالة التعثر في السداد: (loss given default)
- قيمة التعرض للتعثر في السداد: (exposures at default)

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخليا والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أعلاه.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة التقديرات في تاريخ محدد، ويتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائية. وتعتمد هذه النماذج الإحصائية على البيانات التي تشمل كلا من العوامل الكمية والنوعية. يتم استخدام بيانات الأسواق للوصول إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد للبنوك والأطراف الأخرى الحكومية. في حالة تقدير تحول الأطراف المناظرة ذات العلاقة أو التعرضات من أحد تصنيفات احتمالية التعثر إلى تصنيف آخر، يتم تقدير مستويات الاستحقاق بالنسبة للتعرضات ومعدلات الدفعات المسبقة التقديرية.

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة وجود التعثر في السداد. وتقدر المجموعة الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد. يأخذ نماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد في الاعتبار قيمة الضمان المتوقع وتكاليف الاسترداد لأي ضمان والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من الموجودات المالية.

تقديرات الخسارة في حالة التعثر في السداد هي تقديرات ما يلي:

١. معدلات التحسن: تعرف على انها نسبة من الحسابات التي تقع ضمن التعثر في السداد ولكنها تمكنت من تجاوز التعثر في السداد لتصنف كحسابات منتجة.
٢. معدلات الاسترداد: تعرف بأنها نسبة قيمة التصفية مقارنة بالقيمة السوقية للضمان الأساسي المحتفظ بها في وقت حدوث التعثر في السداد، كما تقوم باحتساب معدلات الاسترداد المتوقعة من المطالبات العامة للموجودات الفردية وذلك كجزء من التعرضات غير المضمنة.
٣. معدلات الخصم: تعرف بأنها قيمة الفرص غير المستفاد منها لاسترداد القيمة التي لم تتحقق في وقت التعثر في السداد معدلة للقيمة الزمنية.

تمثل تعرضات التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة التعثر في السداد. وتستمد المجموعة تعرضات التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن التعرض للتعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لارتباطات الاقتراض والضمانات المالية، تتضمن تعرضات التعثر في السداد المبلغ المسحوب، وكذلك المبالغ المستقبلية المحتملة التي سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها على أساس الملاحظات التاريخية وتوقعات النظرة المستقبلية.

تم أخذ العمر التعاقد في الاعتبار لحساب استحقاق الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية ذات تواريخ استحقاق محددة، بينما، القروض المتجددة وقروض السحوبات على المكشوف التي لديها استحقاقات لمدة تكون ٣ سنوات في (المرحلة الثانية) وتواريخ استحقاق لمدة سنة واحدة في (المرحلة الأولى) استناداً إلى المرحلة التي تقع ضمنها الموجودات.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة التي تتضمن ما يلي:

- درجات المخاطر الائتمانية؛
- نوع المنتج؛ و
- المواقع الجغرافي للمقرترض.

تخضع هذه المجموعات لمراجعة منتظمة للتأكد بأن التعرضات ضمن مجموعة معينة تبقى متماثل بشكل دقيق.

فيما يتعلق بالمحافظ التي يوجد لدى المجموعة بيانات تاريخية محدودة، يتم استخدام المعلومات المرجعية الخارجية وذلك لاستكمال البيانات المتاحة داخليا. تعتبر المحافظ التي يتم فيها الاستعانة بالمعلومات المرجعية الخارجية، بمثابة مدخلات جوهري لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك كما يلي:

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	
بنوك ومؤسسات مالية	٥٦٠,١٠١
حكومية	٢٢,٢٠٢
أوراق مالية استثمارية (أدوات الدين)	١,٠٨٧,٤٧٥

٣٣ القيمة المدرجة للموجودات المالية التي تم إعادة التفاوض بشأن شروطها

يوضح الجدول أدناه القيمة المدرجة حسب فئة الموجودات المالية المعاد تفاوضها خلال السنة:

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
فروض وسلف العملاء	
فروض تجارية	٣٢,٤٨٦
فروض استهلاكية	٧,٤٦٩
	١١٢,٩٧٧

٣٤ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسائر المحتملة التي تنشأ عن التغيرات السلبية في قيمة الأدوات المالية أو محفظة الأدوات المالية نتيجة لتغيرات في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية والأسهم وأسعار السلع الأساسية والمشتقات المالية. تنتج هذه المخاطر نتيجة لعدم تطابق الموجودات والمطلوبات والتغيرات التي تحدث في منحنى العائد وأسعار صرف العملات الأجنبية والتغيرات في التقلبات / التقلبات الضمنية في القيمة السوقية للمشتقات المالية.

لقد وضعت المجموعة سياسات واضحة لإجراء الاستثمارات (بما في ذلك الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة) وأعمال صرف العملات الأجنبية التي تنص على حدود لهذه الأنشطة. يتم عمل الاستثمارات بدقة وفقاً لمعايير قبول الاستثمار. لا تقوم المجموعة بأي من أنشطة المتاجرة بالسلع. بالنسبة لإدارة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة، راجع إيضاح ٣٥.

تستخدم المجموعة نموذج داخلي للقيمة المعرضة للمخاطر (VaR) لقياس مخاطر السوق العامة في محفظة المتاجرة للمجموعة وجميع مراكز صرف العملات الأجنبية. لقد تم اعتماد النموذج الداخلي من قبل مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب القيمة المعرضة للمخاطر بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩٪ مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام، مما يعني أن هناك ١٪ إمكانية خسارة تزيد عن مبلغ القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة من قبل النموذج، فيما يلي القيمة المعرضة للمخاطر المحتملة بناءً على المعايير المذكورة أعلاه كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
صرف العملات الأجنبية	١٧٢
سعر الفائدة	٥
	٩٥

يقوم قسم إدارة المخاطر في البنك بإجراء الاختبار الرجعي وفقاً للأنظمة ملءة رأس المال لمخاطر السوق الصادرة عن مصرف البحرين المركزي للتأكد من أن نموذج القيمة المعرضة للمخاطر والافتراضات المستخدمة لاحتساب أرقام القيمة المعرضة للمخاطر هي موثوق بها. يتم إجراء الاختبار الرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد حسب الربح والخسارة الفعلية (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد بالمتوسط اليومي للربح والخسارة الفعلية) وكذلك الاختبار الرجعي الافتراضي (مقارنة القيمة المعرضة للمخاطر ليوم واحد مع الربح والخسارة المشتقة من المراكز الثابتة) بشكل يومي وفقاً للأنظمة مصرف البحرين المركزي. إن الهدف من ذلك هو التأكد بأن الفرضيات المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للمخاطر معقولة وتوفر رقم للقيمة المعرضة للمخاطر الذي يعد مؤشراً جيداً للخسائر المحتملة في مراكز التداول. خلال السنة، أظهر الاختبار الرجعي نتائج مرضية.

كما تقوم المجموعة بإجراء اختبار الضغط لتحديد الأحداث أو المؤثرات التي من الممكن أن تؤثر بدرجة عالية على مراكز التداول المتخذة من قبل المجموعة. وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، فإنه يتم إجراء تقييم للنماذج الداخلية من قبل قسم التدقيق الداخلي للبنك وكذلك المدققين الخارجيين.

٣٥ إدارة مخاطر سعر الفائدة

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطر تعرض المركز المالي للمجموعة لتغيرات سلبية في أسعار الفائدة. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم تطابق أو لوجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات المالية غير المدرجة في قائمة المركز المالي والتي يحين موعد استحقاقها أو إعادة تسعيرها في فترة معينة. ويمكن أن تشكل مخاطر أسعار الفائدة الفائضة تهديداً خطيراً على أرباح المجموعة وقاعدة رأسمالها. وبالتالي، فإن وجود إجراءات فعالة لإدارة المخاطر تساعد على الاحتفاظ بمخاطر أسعار الفائدة ضمن مستويات معقولة هو أمر ضروري لسلامة المجموعة وضمان وضعها القوي.

إن من سياسة المجموعة الاحتفاظ بموجوداتها ومطلوباتها غير المتطابقة في مستويات مستقرة ومقبولة للحفاظ على صافي دخل فوائد منتظمة. تقوم المجموعة بمراقبة مستويات مخاطر أسعار الفائدة على أساس حدود الفجوات / حدود الفترات. كما تستخدم المجموعة احتمالات «ماذا لو» للتنبؤ بصافي دخل الفوائد والقيمة الإقتصادية لأسهم حقوق الملكية للمجموعة. تستخدم المجموعة أدوات المشتقات المالية مثل مقايضات أسعار الفائدة واتفاقيات الصرف الأجنبي لإدارة مخاطر أسعار الفائدة. تقع مسئولية الإدارة اليومية لمخاطر أسعار الفائدة على عاتق أمين الخزينة العالمي، وكما تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بمراجعة التقارير الخاصة بمخاطر أسعار الفائدة على أساس دوري.

استناداً إلى القائمة الموحدة للمركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، فإن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنها زيادة في صافي دخل الفوائد لفترة الاثني عشر شهر القادمة بما يقارب ١٩,٠٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: زيادة بمقدار ١٨,٥٠٤ ألف دينار بحريني). ومع ذلك، فإن المزيد من حركة الانخفاض في أسعار الفائدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية قد لا يكون الافتراض العملي في ظل البيئة الحالية، نظراً لانخفاض المستويات الحالية لأسعار الفائدة، وبالتالي وضع حركة انخفاض أسعار الفائدة إلى معدل ٠٪، مما يترتب على ذلك تأثير سلبي على صافي دخل الفوائد بما يقارب إلى ١١,٥٢٨ ألف دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٧,١٦٧ ألف دينار بحريني). ومن ناحية أخرى، فإن زيادة نطاق أسعار الفائدة عن مستوياته الحالية هو الأكثر احتمالاً والذي سوف يعود بالفائدة على البنك.

معدل الصدمة المتوقعة (٢٠٠+ نقطة أساسية)		معدل الصدمة المتوقعة (٢٠٠- نقطة أساسية)	
٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني
دينار بحريني	١١,٣٣١	٧,٠٢٣	٣,١٣٣
دولار أمريكي	٦,٢٥٠	٧,٤٩٦	١,٢٩٠
دينار كويتي	(٢٦٠)	٧٣٣	٦٦٩
أخرى	١,٧٦٦	٣,٢٢٣	٢,٠٧٦
المجموع	١٩,٠٨٨	١٨,٥٠٤	٧,١٦٧

إن الزيادة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير سلبي على أسهم حقوق الملكية بما يقارب ٢,٨٪ بإجمالي ١٤,١٢٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٤,٥٩١ ألف دينار بحريني). وبالمقابل فإن الانخفاض بمقدار ٢٠٠ نقطة أساسية في أسعار الفائدة مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، سوف ينتج عنه تأثير إيجابي على أسهم الحقوق بما يقارب ٢,٨٪ بإجمالي ١٤,١٢٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٤,٥٩١ ألف دينار بحريني).

٣٦ مخاطر العملة

إن العملة الرئيسية لعمليات المجموعة هي الدينار البحريني.

لدى المجموعة صافي التعرضات الجوهرية غير الإستراتيجية الهامة التالية المعروضة بالعملات الأجنبية كما هو بتاريخ القائمة الموحدة للمركز المالي:

٢٠١٦ ألف دينار بحريني معادل فائض (عجز)	٢٠١٥ ألف دينار بحريني معادل فائض (عجز)
الدولار الأمريكي	٨٣,١٤١
اليورو	٤٨٨
دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الدينار الكويتي)	٢,٥٨٢
الدينار الكويتي	٥٠٤
أخرى	١,٥٩٢

بما أن الدينار البحريني و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى (باستثناء الدينار الكويتي) هي مثبتة بالدولار الأمريكي، فإن المراكز بالدولار الأمريكي و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى لا تمثل مخاطر عملة هامة. بالنسبة لتأثير حساسية العملة على القيمة المعرضة للمخاطر راجع (إيضاح ٣٤).

لقد أقر مجلس الإدارة مستويات لمخاطر العملة وذلك بوضع حدود لتعرضات مراكز العملة. تتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من أنها ضمن الحدود الموضوعة. تستخدم المجموعة عقود صرف أجنبي آجلة وعقود مقايضات العملة للتحوط خصوصاً مقابل مخاطر العملة المحددة.

٣٧ مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية أو الصناديق المدارة نتيجة لتغيرات في القيمة المماثلة لمؤشرات الأسهم أو مؤشرات قيمة الأسهم الفردية. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

إن التأثير على أسهم حقوق الملكية (كنتيجة لتغير في القيمة العادلة لأدوات أسهم حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة) نتيجة للتغيرات المحتملة الممكنة في مؤشرات الأسهم، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى الثابتة، هو كالتالي:

التأثير على أسهم حقوق الملكية		
المجموع ٢٠١٦ ألف دينار بحريني	المجموع ٢٠١٥ ألف دينار بحريني	% التغير في المؤشر
١,٨٦٣	٢,٢٦٣	± ١٥%
٤,٥٩٧	٦,٨١٥	± ١٥%
٦,٤٦٠	٩,٠٧٨	

٣٨ مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة بسبب اختلال السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب مباشرة في نزوب بعض مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت المجموعة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة مراكز السيولة،

يلخص الجدول أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة (متضمنة الفائدة) بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المضمونة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	شهر واحد إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	١٨٧,٥٢٢	٧٢,٤٧١	١٦	٩٢	-	-	-	-	٢٦٠,١٠١
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	٦٥٠	-	-	٢٢,٧٨٤	١٨٢,٥٢٤	-	-	-	٢٠٥,٩٥٨
إقتراضات للأجل	-	-	٣١٣	٨,٨٩١	٣,٣٠٩	٢١١,٤٥٧	-	-	-	٢٢٣,٩٧٠
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١,١٣١,٨٤٥	٤٩٤,٣٦٥	٤١١,٩٣٧	٢٢٧,٠٢٣	١٣٥,٧٤٨	١١٢,٧٠٦	٤,٤٧١	٨,٩٤٤	-	٢,٥٢٧,٠٣٩
مجموع المطلوبات المالية غير المضمونة	١,١٣١,٨٤٥	٦٨٢,٥٣٧	٤٨٤,٧٢١	٢٣٥,٩٣٠	١٦١,٩٣٣	٥٠٦,٦٨٧	٤,٤٧١	٨,٩٤٤	-	٣,٢١٧,٠٦٨
خطابات ضمان	٢٢٨,٢٨٦	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٢٨,٢٨٦
ارتباطات القرض غير المسحوب	١٢٧,١٨٧	-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٧,١٨٧
الأدوات المالية المشتقة										
مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(٢,٧٠٥)	(٨,٠٤٧)	(١٨,٧١٧)	(٢٦,٤٠٤)	(٣٧٤,٢٠٠)	(٢٧٦,٩٥٣)	(٤٢,٢٢٦)	(٧٦,٨٨١)	(٨٢٦,١٣٣)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	٣,٠٠٥	٨,٤٩١	١٧,٣٦٧	٢٣,٠٠٧	٣٥٠,٢٩٧	٢٦٣,٩٦٩	٣١,٨٧٣	٦٩,٠٩٤	٧٦٧,١٠٣
	-	٣٠٠	٤٤٤	(١,٣٥٠)	(٣,٣٩٧)	(٢٣,٩٠٣)	(١٢,٩٨٤)	(١٠,٣٥٣)	(٧,٧٨٧)	(٥٩,٠٣٠)

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	تحت الطلب ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	شهر واحد إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	٣ أشهر إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	٦ أشهر إلى ١٢ شهر ألف دينار بحريني	سنة واحدة إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى	-	١٣٣,٥٤٤	٣٠,٥٢١	٩,٤٥٠	٥,٨٩٤	-	-	-	-	١٧٩,٤٠٩
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء	-	-	-	-	٥,١٨٥	١٨٩,١٢٧	-	-	-	١٩٤,٣١٢
إقتراضات للأجل	-	-	٦١٩	٣٠٨	٣,٢٥٥	٢٢٤,٨٣٨	-	-	-	٢٢٩,٠٢٠
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء	١,١٤٦,٠٢٨	٣٧٥,٤٢٢	٤٥٤,١٤٩	٣٠٢,٠٢١	٣٦٩,٦٦٢	٢٤,٩٢٠	٥,٨٧٤	١١,٧٣٠	-	٢,٦٨٩,٤٠٦
مجموع المطلوبات المالية غير المضمونة	١,١٤٦,٠٢٨	٥٠٨,٩٦٦	٤٨٥,٢٨٩	٣١١,٧٧٩	٣٨٣,٥٩٦	٤٣٨,٨٥٥	٥,٨٧٤	١١,٧٣٠	-	٣,٢٩٢,١٤٧
خطابات ضمان	٢٠٤,٦١٧	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٠٤,٦١٧
ارتباطات القرض غير المسحوب	١٤٣,٩٤٢	-	-	-	-	-	-	-	-	١٤٣,٩٤٢

الأدوات المالية المشتقة

مبالغ تعاقدية مستحقة الدفع	-	(٢,١٨٨)	(٥,٦١٤)	(٦,٢٠٣)	(٣٣,٧٣٣)	(٣٤٣,٩٤٤)	(٢٦٦,٠٩٩)	(٤٠,٤٢٨)	(٧٠,٦٨٥)	(٧٦٨,٨٩٤)
مبالغ تعاقدية مستحقة القبض	-	٢,٩٣١	٦,١٠٩	٤,٦٢٥	٢٨,٨٩٧	٣١١,٥٠٨	٢٤٨,٩٨٧	٢٨,٩٢١	٦١,٥٠٤	٦٩٣,٤٨٢
	-	٧٤٣	٤٩٥	(١,٥٧٨)	(٤,٨٣٦)	(٣٣,٤٣٦)	(١٧,١١٢)	(١١,٥٠٧)	(٩,١٨١)	(٧٥,٤١٢)

والاحتفاظ برصيد جيد للنقد وما في حكمه، والأوراق المالية القابلة للتداول. بالإضافة لذلك، تحتفظ المجموعة بمختلف الودائع القانونية لدى بنوك مركزية، واتخذت خطوط الائتمان من مختلف البنوك والمؤسسات المالية.

لدى البنك سياسة لمخاطر السيولة، توضح أدوار ومسؤوليات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وقسم الخزنة وتنص على توجيهات واضحة فيما يتعلق بالحد الأدنى للموجودات السائلة التي يتوجب على البنك الاحتفاظ بها، وحدود الفجوات بموجب كل فاصل زمني من سلم الاستحقاقات، وحدود التدفقات النقدية المتراكمة بموجب كل فاصل زمني ونسب السيولة المختلفة التي يتوجب الاحتفاظ بها والتي يتم اعتمادها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات استناداً إلى إستراتيجية السيولة السنوية.

إن من سياسة البنك الاحتفاظ بموجوداته في موجودات ذات سيولة عالية الجودة مثل الإيداعات فيما بين البنوك وأذونات الخزنة والسندات الحكومية لضمان توافر الأموال لتلبية الالتزامات المستحقة والتسهيلات غير المسحوبة وسحب الودائع عندما يحين موعد استحقاقها. وتتكون نسبة كبيرة من ودائع البنك من الحسابات الجارية للأفراد وحسابات التوفير وحسابات الودائع الثابتة والتي على الرغم من كونها مستحقة الدفع عند الطلب أو بموجب إشعار قصير الأجل، إلا أنها تشكل جزء من قاعدة الودائع المستقرة للبنك ومصدر التمويل الأساسي.

تقع مسؤولية الإدارة اليومية لمخاطر السيولة على عاتق أمين الخزينة العالمي، الذي يراقب عن كثب مصادر واستحقاقات الموجودات والمطلوبات ويضمن الالتزام بالحدود المنصوص عليها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات، وبأن التمويل لا يتركز في مصدر تمويل واحد.

كما يضع البنك خطط طارئة للتعامل مع الظروف الاستثنائية لمخاطر السيولة بعد عمل تحليل شامل للحالة.

٣٩ القيم العادلة للأدوات المالية

تستخدم المجموعة التسلسل الهرمي التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية بتقنية التقييم:

المستوى ١: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات المماثلة أو المطلوبات المماثلة؛

المستوى ٢: التقنيات الأخرى والتي يمكن ملاحظة جميع مدخلاتها ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة؛ و

المستوى ٣: التقنيات التي تستخدم مدخلات ذات التأثير الجوهري على القيمة العادلة المسجلة والتي لا تستند على معلومات يمكن ملاحظتها في السوق.

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ و٣١ ديسمبر ٢٠١٥:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	٥٦٣,٠٢٣	٢,٦٣٤	-	٥٦٥,٦٥٧
أسهم حقوق الملكية	٤٣,٧٤٢	٦,٠٦٦	٢٨,١٥٣	٧٧,٩٦١
صناديق مدارة	-	١,٤٤٢	-	١,٤٤٢
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	١٠٨	-	١٠٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	٦,٦٧٢	-	٦,٦٧٢
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	١٥٨	-	١٥٨
	٦٠٦,٧٦٥	١٧,٠٨٠	٢٨,١٥٣	٦٥١,٩٩٨
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	١٣٧	-	١٣٧
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	٩,٦٣٨	-	٩,٦٣٨
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	-	-	-
	-	٩,٧٧٥	-	٩,٧٧٥

٣١ ديسمبر ٢٠١٥	المستوى ١ ألف دينار بحريني	المستوى ٢ ألف دينار بحريني	المستوى ٣ ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
الموجودات المالية				
سندات	٥٦٩,٦١٢	٢,٦٦٤	-	٥٧٢,٢٧٦
أسهم حقوق الملكية	٦٠,٥١٨	٧,٣٨٧	-	٦٧,٩٠٥
صناديق مدارة	-	١,٨٧٠	-	١,٨٧٠
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	١٧٩	-	١٧٩
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	٢,١١٤	-	٢,١١٤
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	٤٣	-	٤٣
	٦٣٠,١٣٠	١٤,٢٥٧	-	٦٤٤,٣٨٧
المطلوبات المالية				
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة	-	٢٦	-	٢٦
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات القيمة العادلة	-	١٢,٤١٢	-	١٢,٤١٢
المشتقات المالية المحتفظ بها لغرض تحوطات التدفق النقدي	-	٥٢	-	٥٢
	-	١٢,٤٩٠	-	١٢,٤٩٠

خلال سنة ٢٠١٥، تم إدراج استثمارات أسهم حقوق الملكية وصناديق مدارة غير مسعرة البالغة ٢٥,٢٨٤ ألف دينار بحريني المسجلة بالتكلفة بعد حسم الازمحلل ضمن استثمارات متاحة للبيع.

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ والمستوى ٣

خلال فترة إعداد التقارير المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥، لم تكن هناك أية تحويلات من وإلى قياسات القيمة العادلة المستوى ٣.

يوضح الجدول أدناه القيم المدرجة المقدرة والقيم العادلة للأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تختلف القيم العادلة عن قيمها المدرجة في القوائم المالية الموحدة.

٢٠١٦	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
المطلوبات المالية			
إقتراضات لأجل	٢٠٦,١٠٩	١٩٩,٥٩٦	(٦,٥١٣)
الموجودات المالية			
استثمارات مالية	١٢٣,٠٧٣	١٢٠,٩٣٧	(٢,١٣٦)

٢٠١٥	القيمة المدرجة ألف دينار بحريني	القيمة العادلة ألف دينار بحريني	الفرق ألف دينار بحريني
المطلوبات المالية			
إقتراضات لأجل	٢٠٤,٦٧٧	١٩٤,٨٥٩	(٩,٨١٨)
الموجودات المالية			
استثمارات مالية	٩٠,٧٧٤	٨٩,٢٠٥	(١,٥٦٩)

إن المطلوبات والموجودات المالية المذكورة أعلاه هي قيم عادلة ضمن المستوى ١. إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تقارب قيمتها المدرجة، فيما عدا تلك المفصّل عنها في الجدول أعلاه.

٤٠ الدفع على أساس الأسهم

إن المصروفات المثبتة للخدمات المستلمة من قبل الموظفين خلال السنة هي موضحة في الجدول التالي:

٢٠١٦ ألف دينار بحريني	٢٠١٥ ألف دينار بحريني	
٧١٤	٧١٦	مصرفات ناتجة من مدفوعات لمعاملات تم تسويتها على أساس الأسهم
(٧٤٥)	(٤٤٧)	أسهم مكتسبة خلال السنة

خلال سنة ٢٠١٠، قامت لجنة التعيين والمكافآت للبنك بتعديل خطة خيارات أسهم الموظفين لخيارات الأسهم الممنوحة مسبقاً. تم إيقاف الخطة الحالية اعتباراً من ٣١ مارس ٢٠١٠. انتقل البنك إلى خطة حوافز جديدة طويلة الأجل، والتي يشار إليها بخطة أداء أسهم الموظفين، والتي تمنح أسهم (بدلاً من الخيارات) إلى المدراء التنفيذيين. فيما يلي أدناه تفاصيل تعديلات خطة خيار الأسهم وخطة أداء أسهم الموظفين:

خطة حوافز الموظفين الطويلة الأجل

يتم منح الأسهم لكبار المدراء مع خدمة لأكثر من ١٢ شهراً بتاريخ المنح واستيفاء معايير أداء معينة. تخضع الأسهم الممنوحة إلى تلبية الشروط المتعلقة بصافي أرباح البنك على مدى فترة ثلاث سنوات وبأن يكون الموظف موجود في العمل في نهاية فترة الثلاث سنوات (فترة الاكتساب).

يستخدم البنك أسهم الخزانة الحالية لخطة أداء أسهم الموظفين وكما يمكنه إصدار أسهم جديدة لتسوية خطة أسهم الموظفين في المستقبل. إن سعر الأسهم الممنوحة تعادل القيمة السوقية لأسهم البنك بتاريخ المنح. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، تم تحويل ١٠,٣٩٨,٤٤١ سهم (٢٠١٥: ٩,٤٩٨,٤٤١ سهم) من أسهم الخزانة إلي أمين مستقل وفقاً لخطة أداء أسهم الموظفين.

٤٠ الدفع على أساس الأسهم (تتمة)

خطة أداء أسهم الموظفين

يلخص الجدول التالي عدد وتكلفة كل سهم من الأسهم الممنوحة خلال السنة بموجب النظام الجديد:

٢٠١٥	٢٠١٦		
	التكلفة للسهم	٢٠١٦	٢٠١٥
عدد الأسهم	دينار بحريني	عدد الأسهم	دينار بحريني
الرصيد الافتتاحي للأسهم			
الحقوق الممنوحة ولكنها غير مكتسبة	٥,٩١٤,٩٨١	٠,٤٢٤	٠,٤١٥
أسهم الحقوق الممنوحة خلال السنة	٢,٨٥١,١٧٧	٠,٣١٢	٠,٤٣٢
أسهم الحقوق المحولة إلى أمين	٩٠٠,٠٠٠	٠,٣١٢	١,٨٧٧,٠١٤
الأسهم المحولة إلى الموظفين الحاليين	(١,٧٩٨,٣٠٢)	٠,٤٢٥	(١,١١٧,٤٣٠)

بلغت القيمة السوقية لأسعار أسهم بنك البحرين والكويت ش.م.ب. ٠,٤٠٠ دينار بحريني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (٢٠١٥: ٠,٤٣٦ دينار بحريني).

٤١ ملءة رأس المال

فيما يلي نسبة مخاطر الموجودات المحسوبة للمجموعة وفقاً لتوجيهات ملءة رأس المال المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي:

٢٠١٥	٢٠١٦	
ألف دينار بحريني	ألف دينار بحريني	
		قاعدة رأس المال:
٣٥٥,٦٣١	٣٨٣,٥١٨	رأسمال الأسهم العادية فئة ١
—	٨٦,٠٩٨	رأس المال الإضافي فئة ١
٢٩,٠٥٦	٣٠,٨٦٥	رأس المال فئة ٢
٣٨٤,٦٨٧	٥٠٠,٤٨١	مجموع قاعدة رأس المال (أ)
٢,٣٦٧,٧٣٤	٢,٤٦٩,٢٠٧	التعرض الموزون لمخاطر الائتمان
٢٠٤,٩٤٧	٢١١,٨٥٤	التعرض الموزون للمخاطر التشغيلية
١٤,٧٦٢	٢٧,٠٢٥	التعرض الموزون لمخاطر السوق
٢,٥٨٧,٤٤٣	٢,٧٠٨,٠٨٦	مجموع التعرض الموزون للمخاطر (ب)
٪١٤,٨٧	٪١٨,٤٨	ملءة رأس المال (أ / ب * ١٠٠)
٪١٢,٥٠	٪١٢,٥٠	الحـد الأدنى المطلوب

إدارة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هي التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمطلوبات الخارجية المفروضة لرأس المال، وبأن المجموعة تحتفظ بتصنيفات ائتمانية قوية ونسب رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأقصى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات عليه على ضوء التغييرات في الظروف الاقتصادية وخصائص المخاطر في أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

بازل ٣ وإدارة رأس المال

اعتمد البنك إطار عمل ملءة رأس المال الجديد بموجب اتفاقية بازل ٣ (بازل ٣) وذلك اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ وفقاً للتوجيهات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والتي تعزز عمليات إدارة مخاطر البنك والمراجعة الإشرافية ومعايير الإفصاح وإدارة رأس المال.

قام البنك بتطبيق الأسلوب الموحد في حالة مخاطر الائتمان وأسلوب النموذج الداخلي لمخاطر السوق وأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية.

قام البنك بوضع إجراءات داخلية لتقييم ملءة رأس المال لتوفير سياسة توجيهية لتخطيط وإدارة رأس المال. كما يستخدم البنك نموذج العائد على رأس المال المعدل للمخاطر في عملية اتخاذ القرارات.

٤٢ المخاطر القانونية والتشغيلية

المخاطر القانونية

المخاطر القانونية هي المخاطر المتعلقة بالخسائر الناتجة عن الإجراءات القانونية أو التنظيمية التي قد تبطل أو تعوق الأداء من قبل المستخدم النهائي أو طرفه الآخر بموجب شروط العقد أو اتفاقيات المقاصة ذات الصلة.

لقد قامت المجموعة بوضع الرقابة الوقائية الكافية واتخاذ الإجراءات المناسبة لتحديد المخاطر القانونية لتجنب الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والدعاية السلبية وغيرها. كما قامت المجموعة بوضع إجراءات قانونية للتدقيق في المنتجات المعروضة وإدارة المخاطر الناتجة عن عملياتها.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، لدى المجموعة قضايا قانونية رفعت ضدها بإجمالي ٨١٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ٨١٤ ألف دينار بحريني). بناءً على رأي الاستشاريين القانونيين للمجموعة، تعتقد الإدارة بأنه ليس من المحتمل حدوث أية مطلوبات على المجموعة من تلك القضايا.

المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية أو الأخطاء البشرية أو خلل في الأنظمة أو من الأحداث الخارجية. وقد حددت المجموعة بشكل واضح الإجراءات التشغيلية لجميع منتجاتها وخدماتها. كما يوجد لدى المجموعة أنظمة الحاسب الآلي المتقدمة التي تمكنه من تشغيل عملياته بسرعة ودقة.

تعمل دائرة المخاطر التشغيلية بشكل مستقل عن الوحدات الأخرى في البنك وترفع تقاريرها إلى مدير إدارة المخاطر، وتقوم هذه الدائرة بإجراء مراجعات دورية ومنظمة على جميع مجالات الأنشطة التجارية للبنك، ويقوم بالإبلاغ عن أوجه القصور أو الاستثناءات في سياسات وإجراءات البنك. كما توصي باتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل المخاطر التشغيلية، ويتم تنفيذ هذه التوصيات من قبل الإدارة على الفور.

كما يوجد لدى البنك خطة طوارئ لمواجهة أي عطل في أنظمة الحاسب الآلي الرئيسية. ولهذا الغرض يتم عمل نسخ احتياطية لجميع فئات البيانات الهامة، ويتم حفظها خارج مبنى البنك. وهذا يضمن أنه في حالة عطل أنظمة الحاسب، سيكون البنك قادراً على مواصلة عملياته دون فقدان البيانات الهامة أو المعاملات التجارية للبنك. كجزء من خطة مواجهة الكوارث، أنشاء البنك مركز مساعدة إحتياطي الذي من الممكن أن يعمل في حالة حدوث أي طارئ.

يوجد لدى البنك خطة محددة لاستمرارية الأعمال. إن الهدف الرئيسي لخطة استمرارية الأعمال هو ضمان أنه في حالة وقوع كارثة شاملة أو جزئية، فإنه ينبغي أن يكون البنك قادراً على مواصلة تقديم الخدمات الأساسية للعملاء، ولحد من الآثار السلبية على أنشطة البنك من خلال دراسة وتحليل التأثير على الأعمال وخطط وإجراءات استعادة الأعمال، للوظائف الهامة التي تم تحديدها.

يستخدم البنك نظام لإدارة المخاطر التشغيلية لمتابعة المخاطر التشغيلية وإجراء عمليات تقييم المخاطر والسيطرة على التقييم الذاتي والمراقبة واستعادة البيانات التشغيلية التي تتعرض للخسائر وفقاً لتوجيهات بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

لدى الشركات التابعة للبنك خطة طوارئ ماثلة لعملياتها.

٤٣ نظام حماية الودائع

يتم تغطية الودائع المحتفظ بها لدى عمليات البحرين للبنك بنظام حماية الودائع (النظام) المؤسس من قبل قوانين مصرف البحرين المركزي بخصوص تأسيس خطة حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

٤٤ نظام ادخار الموظفين

إن النظام هو المساهمة في صندوق الادخار بين البنك وموظفي البنك. تم تقديم النظام في يناير ١٩٩٦ بهدف تزويد الموظفين بمنافع نقدية عند الاستقالة أو التقاعد أو الوفاة. إن المشاركة في النظام هي اختيارية؛ قد يساهم الموظف بأي مبلغ؛ يضمن البنك بمساهمة مماثلة بنسبة ٨٣٪ أعلى شريطة ألا تتعدى مساهمة البنك ١٠٪ من إجمالي راتب الموظف. يصبح الموظف مؤهلاً للحصول على إجمالي مبلغ مساهمة البنك عندما يكمل الموظف ٥ سنوات من الخدمة وإلا سيتم احتساب الإستحقاق على أساس تناسبي. يدار النظام من قبل لجنة تتألف من أعضاء من الإدارة وممثلين مرشحين تم اختيارهم من قبل الموظفين.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بلغ إجمالي مساهمة الصندوق بما في ذلك دخل الإيرادات المحققة ١٥,١٣٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٤,٥٧٧ ألف دينار بحريني). ومن أصل المبلغ الإجمالي للصندوق، فإن مدفوعات أصل مبلغ القرض يعادل ١٣,٤٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٥: ١٣,٠٠٧ ألف دينار بحريني) متضمنة مساهمات الموظفين المعنيين ومساهمة البنك التي يضمها البنك للموظفين المشاركين في النظام بموجب القانون المعمول به. ومن أصل المبلغ الرئيسي، تم استثمار مبلغ وقدره ٤,٩١٢,٢٩٦ دينار بحريني (٢٠١٥: ٣,٩١٢ ألف دينار بحريني) في السندات السيادية لمملكة البحرين.

١ الملخص التنفيذي

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث المعتمدة من قبل مصرف البحرين المركزي. وقد تم تصميم هذا التقرير لتزويد الأطراف المعنية في مجموعة بنك البحرين والكويت بمعلومات مفصلة عن نهج البنك في إدارة رأس المال والمخاطر، مع مراعاة البيئة التشغيلية.

يطبق البنك إطار عمل اتفاقية بازل في قياس ملاءة رأسماله، وفي استراتيجيته لإدارة رأس المال وإطار إدارة المخاطر. أصبحت قواعد وتوجيهات رأس المال بموجب اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي إلزامية إعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥ كجزء من إطار العمل المشترك لتنفيذ إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين.

إن الإفصاحات في هذا التقرير هي بالإضافة إلى الإفصاحات الواردة في القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ التي تم عرضها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. تم تقديم الإفصاحات فيما يتعلق بحوكمة الشركات والمكافآت في الأقسام ذات الصلة في التقرير السنوي.

٢ مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣

إن إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي مبني على ثلاثة عناصر، مطابقة مع إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الموضوع من قبل لجنة بازل، وهي كالتالي:

- العنصر الأول: احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال.
- العنصر الثاني: عملية المراجعة الإشرافية، متضمنة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.
- العنصر الثالث: قواعد الإفصاح عن إدارة المخاطر ومعلومات حول ملاءة رأس المال.

من بين العناصر الثلاثة، فإن العنصر الأول هو الأكثر تأثيراً وتم تعديله إلى حد كبير مع طرح اتفاقية بازل ٣. كما تم اعتماد متطلبات إفصاحات إضافية ضمن العنصر الثالث.

العنصر الأول

يصف العنصر الأول أسس احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي. يوضح العنصر الأول تحديد وإحتساب الموجودات الموزونة للمخاطر ومصدر رأس المال التنظيمي. يتم احتساب نسبة ملاءة رأس المال التنظيمي بقسمة رأس المال التنظيمي على مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر.

وكجزء من تنفيذ اتفاقية بازل ٣، في حين بقي احتساب الموجودات الموزونة للمخاطر تقريباً نفس إطار اتفاقية بازل ٢، شهد تعريف رأس المال التنظيمي تغييرات جوهرية حيث تركز اتفاقية بازل ٣ على زيادة كمية وتنوع رأس المال للبنوك. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يكون رأس المال فئة ١ هو المكون الرئيسي لرأس المال، ويجب أن تكون العناصر الغالبة في رأس المال فئة ١ هي الأسهم العادية والأرباح المبقاة. تم تنسيق الخصومات من رأس المال وتصفية التدابير وتطبيقها بشكل عام على مستوى الأسهم العادية. ما تبقى من قاعدة رأس المال فئة ١ يجب أن يتكون من الأدوات التي هي ثانوية، لديها أرباح غير متراكمة تقديرية بالكامل أو كوبيونات وليس لها تاريخ استحقاق ولا حوافز للاسترداد. بعض الأدوات المؤهلة مسبقاً كرأس مال تنظيمي مثل أدوات رأس المال المختلطة المبتكرة لم تعد مقبولة وسيتم التخلص من القائم منها تدريجياً. وبالإضافة إلى ذلك، تم وضع المزيد من القيود على أدوات رأس المال فئة ٢ والحد من مساهمته في إجمالي رأس المال التنظيمي، وتم إستبعاد ما يسمى بأدوات رأس المال فئة ٣، التي كانت متاحة فقط لتغطية مخاطر السوق. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت اتفاقية بازل ٣ عدداً من المخازن الإحتياطية لرأس المال لتعزيز المحافظة على رأس المال (المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) وإنشاء مخازن إحتياطية كافية فوق الحد الأدنى المطلوب لرأس المال خلال فترات الظروف الاقتصادية الجيدة التي يمكن سحبها في فترات الضغوطات (المخزون الإحتياطي لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية).

لقد تمت زيادة الحد الأدنى المطلوب من قبل مصرف البحرين المركزي لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) من ١٢ بالمائة إلى ١٢,٥ بالمائة، مقارنة مع ١٠,٥ بالمائة التي أوصت بها لجنة بازل. وعلوة على ذلك، تم حديثاً إدخال حدود وحدود دنيا من قبل مصرف البحرين المركزي بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ مثل نسبة الحد الأدنى لرأس المال الأسهم العادية فئة ١ بنسبة ٩ بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال) ونسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ بنسبة ١٠,٥ بالمائة (بما في ذلك المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال). في حال كانت نسبة ملاءة رأس المال أدنى من ١٢,٥ بالمائة، فإنه يتطلب تطبيق متطلبات تقارير التدابير الإضافية، ووضع خطة عمل رسمية لاتخاذ كافة المقاييس لاستعادة نسبة أعلى من المستوى المستهدف، ويتم صياغتها وتقديمها لمصرف البحرين المركزي. وبالتالي، يتطلب مصرف البحرين المركزي من بنك البحرين والكويت الحفاظ على نسبة حد أدنى فعالة لملاءة رأس المال أعلى من ١٢,٥ بالمائة.

يلخص الجدول أدناه الأساليب المتاحة لاحتساب الموجودات الموزونة بالمخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي:

مخاطر الإئتمان	مخاطر السوق	المخاطر التشغيلية
الأسلوب الموحد	الأسلوب الموحد	أسلوب المؤشر الأساسي
	أسلوب النماذج الداخلية	الأسلوب الموحد

فيما يلي الأساليب المطبقة من قبل بنك البحرين والكويت لكل نوع من أنواع المخاطر:

١ مخاطر الإئتمان

لأغراض تقديم التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت الأسلوب الموحد لمخاطر الإئتمان. تشكل مخاطر الإئتمان ما يقارب ٩٠ بالمائة من المخاطر الكلية للبنك. لدى البنك بنية قوية لإدارة المخاطر الإئتمانية والتي تم توضيحها بتفصيل أكثر في الإيضاحين رقم ٢٨ و ٢٩ من التقرير السنوي. يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر عن طريق مضاعفة تعرضات الإئتمان بعامل وزن المخاطر الذي يعتمد على نوع الطرف الآخر والتصنيف الخارجي له، كلما توفر ذلك.

٢ مخاطر السوق

بالنسبة لمتطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق، يستخدم بنك البحرين والكويت أسلوب النموذج الداخلي على أساس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر. لقد تم اعتماد استخدام أسلوب النموذج الداخلي لرأس المال التنظيمي لمخاطر السوق من قبل مصرف البحرين المركزي ويخضع هذا النموذج للمصادقة الدورية الداخلية والخارجية المستقلة.

٣ المخاطر التشغيلية

يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية، إلا إذا تم الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي باستخدام الأسلوب الموحد. لا يسمح إطار عمل رأس المال لمصرف البحرين المركزي حالياً باستخدام أسلوب المقاييس المتقدمة للمخاطر التشغيلية. لأغراض تقديم التقارير التنظيمية، يستخدم بنك البحرين والكويت حالياً أسلوب المؤشر الأساسي حيث يتم احتساب التعرضات الموزونة للمخاطر ومتطلبات رأس المال التنظيمي بتطبيق معامل ألفا بنسبة ١٥ بالمائة لمتوسط إجمالي الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة.

العنصر الثاني

يحدد العنصر الثاني عملية المراجعة الإشرافية لإطار عمل إدارة مخاطر المؤسسة وبصورة أساسية ملاءة رأسمالها.

بموجب توجيهات مصرف البحرين المركزي للعنصر الثاني فإنه يتطلب من جميع البنوك المؤسسة في مملكة البحرين الإحتفاظ بإجمالي ملاءة رأس المال أعلى من ١٢,٥ بالمائة.

يشتمل العنصر الثاني على عمليتين:

- عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال؛ و
- عملية المراجعة الإشرافية والتقييم.

تتضمن عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال على مراجعة وتقييم إدارة المخاطر ومخاطر رأس المال ذات الصلة التي يتعرض لها البنك. قام بنك البحرين والكويت بوضع وثيقة لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال وبتناول جميع عناصر إدارة مخاطر بنك البحرين والكويت من الإدارة اليومية للمخاطر الجوهرية إلى إدارة رأس المال الإستراتيجي للمجموعة. ويقدر النمو المتوقع في الموجودات ذات المخاطر والأرباح التشغيلية وأموال المساهمين ومتطلبات رأس المال المماثلة من قبل البنك كجزء من استراتيجيته لمدة ٣ سنوات المتعمدة من قبل مجلس الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، يتوقع البنك قاعدة رأس المال كلما كان هناك انخفاض محتمل في مكونات رأس المال، ويتخذ الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال باللوائح التنظيمية. كما يوجد لدى البنك سياسة لتوزيع الأرباح كجزء من استراتيجية إدارة رأس المال.

يستخدم البنك نموذج العائد المعدل للمخاطر على رأس المال في قراراته الائتمانية من أجل تقييم مصفوفة المخاطر والمكافآت لكل تعرض من التعرضات الائتمانية. وقد اعتمد البنك إطار المخاطر المقبولة التي يتم مراجعتها بشكل دوري. كما اعتمد البنك استراتيجية إدارة المخاطر على أساس سنوي والتي تغطي جميع أنواع المخاطر ذات الصلة.

تمثل عملية المراجعة الإشرافية والتقييم مراجعة مصرف البحرين المركزي لإدارة رأسمال المجموعة وتقييم الرقابة الداخلية وحوكمة الشركات. تم تصميم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم للتأكد من قيام المؤسسات بتحديد مخاطرها الجوهرية وتخصيص رأسمال كاف وتوظيف عمليات إدارية كافية لدعم مثل هذه المخاطر. كما تقوم عملية المراجعة الإشرافية والتقييم بتشجيع المؤسسات بوضع وتطبيق تقنيات إدارة مخاطر متقدمة، لقياس ومراقبة المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تمت معالجتها ضمن إطار العمل الأساسي للعنصر الأول.

٢ مقدمة حول إطار عمل اتفاقية بازل ٣ (تتمة)

العنصر الثاني (تتمة)

الأنواع الأخرى من المخاطر التي لم يتم تغطيتها من قبل الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال في العنصر الأول تتضمن مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة في المحفظة المصرفية والمخاطر الاستراتيجية ومخاطر التركيز ومخاطر السمعة والمخاطر المتبقية. لقد تمت تغطية هذه المخاطر إما عن طريق رأس المال أو إدارة المخاطر أو عمليات التقليل من آثارها بموجب العنصر الثاني.

يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء فحص الضغوطات على محفظته الإستثمارية كجزء من عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال.

العنصر الثالث

يتناول العنصر الثالث المبادئ التوجيهية لانضباط السوق لضمان الإفصاح الكافي عن ممارسات إدارة المخاطر، ومعايير حوكمة الشركات ومعلومات ملاءة رأس المال. تنشر البنوك الإفصاحات بشكل دوري وفي التقرير السنوي.

تشتمل الإفصاحات على معلومات مفصلة نوعياً وكمياً. إن الغرض من متطلبات إفصاحات العنصر الثالث هو استكمال العنصرين الأولين وعملية المراجعة الإشرافية المرتبطة بهما. إن الإفصاحات مصممة لتمكين الأطراف المعنية ومشاركي السوق من تقييم مخاطر المؤسسة وتعرضات المخاطر، ولتشجيع جميع البنوك من خلال ضغط السوق، للتحرك في اتجاه الأساليب الأكثر تقدماً لإدارة مخاطرها.

تتطلب التقارير نصف السنوية إفصاح جزئي يتكون أساساً من تحليل كمي بموجب الأنظمة الحالية، بينما يفرض الإفصاح الكامل ليتوافق مع تقارير نهاية السنة المالية.

الإصلاحات التنظيمية

لقد تم تصنيف البنك باعتباره أحد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية في القطاع المصرفي. في الوقت الحالي، لم يشترع مصرف البحرين المركزي أي مخزون احتياطي لمواجهة التقلبات الدورية أو متطلبات إضافية لرأس المال للبنوك المحلية الهامة.

سيكون إطار المديونية جزءاً من العنصر الأول بعد عرضه من قبل مصرف البحرين المركزي. إن إطار العمل حالياً هو قيد المراقبة المبدئية. وفقاً للاستشارات الختامية، يقترح بأنه سيتم تقديم إطار العمل اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨.

اختتم مصرف البحرين المركزي التشاور بشأن مسودة المبادئ التوجيهية لدرجات وتصنيف الائتمان في سنة ٢٠١٥. كما استطلع مصرف البحرين المركزي على وجهات نظر البنوك بشأن وثيقة تشاور لجنة بازل حول الأسلوب الموحد. وبالمثل، إن البنك بصدد مراجعة بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ضمن الإطار الزمني المحدد. قد تؤثر هذه المبادرات، إذا وعندما يتم تقديمها، على متطلبات ملاءة رأس المال.

٤ قائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي للتوحيد

يوضح الجدول أدناه الصلة بين قائمة المركز المالي في القوائم المالية المعلنة (قائمة المركز المالي المحاسبية) وقائمة المركز المالي التنظيمية.

قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة ألف دينار بحريني	قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية ألف دينار بحريني	المرجع
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	٣١٤,٣٦٨	٣١٤,٣٦٨
أذونات خزانة	٤٠١,٦٣٥	٤٠١,٦٣٥
ودائع ومبالغ مستحقة من بنوك ومؤسسات مالية أخرى	٣١٨,٤٠٧	٣١٨,٤٠٧
قروض وسلف العملاء	١,٧٦٧,١٣٨	١,٧٦٧,١٣٨
من ضمنها مخصصات للاضمحلال الجماعية	(٣٠,٨٦٥)	-
من ضمنها صافي القروض وسلف العملاء (اجمالي مخصصات للاضمحلال الجماعية)	١,٧٩٨,٠٠٣	١,٧٦٧,١٣٨
أوراق مالية إستثمارية	٧٦٨,١٣٤	٧٦٨,١٣٤
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية	٣٧,٤٠٣	٣٧,٤٠٣
من ضمنها إستثمارات في المؤسسات المالية في رأسمال الأسهم العادية فئة ١	٢٨,٤٦١	٢٨,٤٦١
من ضمنها إستثمارات في المؤسسات المالية في رأسمال فئة ٢ الإستثمارات الأخرى	٨,٩٤٢	٨,٩٤٢
إستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة	٤٣,٩٢٣	٤٦,٤٤٣
من ضمنها إستثمارات في الأسهم الذاتية	٥١٥	٥١٥
من ضمنها إستثمارات أسهم حقوق الملكية في المؤسسات المالية	٣٠,٣٥١	٣٠,٣٥١
من ضمنها إستثمارات الأخرى	١٣,٠٥٧	١٥,٥٧٧
فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٦٤,٧٦٩	٦٣,٦١٣
من ضمنها موجودات الضريبة المؤجلة المستحقة ناتجة من الفروق المؤقتة	٢,٢١٧	٢,٢١٧
من ضمنها فوائد مستحقة القبض وموجودات أخرى	٦٢,٥٥٢	٦١,٣٩٦
ممتلكات ومعدات	٢٤,١٨٣	٢٣,٩٨٤
مجموع الموجودات	٣,٧٠٢,٥٥٧	٣,٧٠٣,٧٢٢

٣ هيكل المجموعة

يتم إعداد ونشر القوائم المالية للمجموعة على أساس التوحيد الكامل، مع توحيد جميع الشركات التابعة وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. لأغراض ملاءة رأس المال، يتم تضمين جميع الشركات التابعة ضمن هيكل المجموعة. ومع ذلك، فإن منهجية ملاءة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي تستوعب كلا من شكلي التوحيد الاعتيادي والتجميعي.

فيما يلي الشركات التابعة والشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الرئيسية وأساس توحيدها لأغراض ملاءة رأس المال:

المقر	الملكية	أساس التوحيد
الشركات التابعة		
كريدي مكس ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	١٠٠٪
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	١٠٠٪
إنفيتا - الكويت*	دولة الكويت	٦٠٪
الشركة العالمية لخدمات الدفع (جي بي أس)**	مملكة البحرين	٥٥٪
التوحيد بالكامل		

الشركات الزميلة		
صندوق البحرين للسيولة	مملكة البحرين	٢٤٪
شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب.	مملكة البحرين	٢٣٪
شركة بنفث ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	٢٢٪
موزونة بالمخاطر		

المشاريع المشتركة		
سكنا للحلول الإسكانية المتكاملة ش.م.ب. (مقفلة)	مملكة البحرين	٥٠٪
إيجيلا كابيتال منجمنت المحدودة	المملكة المتحدة	٥٠٪
شركة بنك البحرين و الكويت. جيوجيت للأوراق المالية ش.م.ب.	دولة الكويت	٤٠٪
موزونة بالمخاطر		

* المساهمة من خلال الشركة التابعة إنفيتا
** المساهمة من خلال الشركة التابعة كريدي مكس

لا توجد أي قيود على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي داخل المجموعة.

قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية المعلنة ألف دينار بحريني			قائمة المركز المالي حسب التقارير المالية التنظيمية ألف دينار بحريني			المرجع
المطلوبات وحقوق الملكية						
المطلوبات						
ودائع ومبالغ مستحقة لبنوك ومؤسسات مالية أخرى			٢٥٩,٩١١	٢٥٩,٩١١	٢٥٩,٩١١	
إقتراضات بموجب اتفاقية إعادة شراء			١٨٤,٠١٦	١٨٤,٠١٦	١٨٤,٠١٦	
إقتراضات لأجل			٢٠٦,١٠٩	٢٠٦,١٠٩	٢٠٦,١٠٩	
حسابات جارية وتوفير وودائع أخرى للعملاء			٢,٤٩٣,٧١٥	٢,٤٩٣,٧١٣	٢,٤٩٣,٧١٣	
فوائد مستحقة الدفع ومطلوبات أخرى			٨٤,٥٩١	٨٤,١٥٦	٨٤,١٥٦	
مجموع المطلوبات			٣,٢٢٨,٣٤٢	٣,٢٢٩,٨٨٥	٣,٢٢٩,٨٨٥	
حقوق الملكية						
رأس المال			١٠٨,١٦٥	١٠٨,١٦٥	١٠٨,١٦٥	ز
أسهم خزانة			(١,٢٠٦)	(١,٢٠٦)	(١,٢٠٦)	ح
أوراق رأسمالية دائمة قابلة للتحويل مدرجة ضمن رأس المال فئة ١			٨٦,٠٩٨	٨٦,٠٩٨	٨٦,٠٩٨	ط
علاوة إصدار أسهم			٣٩,٩١٩	٣٩,٩١٩	٣٩,٩١٩	ي
إحتياطي قانوني			٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	ك
إحتياطي عام			٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	٥٤,٠٨٢	ل
تغيرات متراكمة في القيم العادلة			(١٣,٦٦٩)	(١٣,٦٦٩)	(١٣,٦٦٩)	
من ضمنها التغيرات المتراكمة في القيم العادلة للسندات وأسهم حقوق الملكية			(١٣,٦٠٨)	(١٣,٦٠٨)	(١٣,٦٠٨)	م
من ضمنها تغيرات القيم العادلة في تحولات التدفقات النقدية			(٦٠)	(٦٠)	(٦٠)	ن
تعديلات تحويل عملات أجنبية			(١١,٥٥٨)	(١١,٥٥٨)	(١١,٥٥٨)	
من ضمنها الشركة التابعة غير الموحدة			(٨٥)	(٨٥)	(٨٥)	س
من ضمنها الشركة الأم			(١١,٤٧٣)	(١١,٤٧٣)	(١١,٤٧٣)	ع
أرباح مبقاة			١٢٢,٨٣٠	١٢٢,٨٣٠	١٢٢,٨٣٠	
من ضمنها خيارات الأسهم الموظفين			٢,٣٣٧	٢,٣٣٧	٢,٣٣٧	
من ضمنها الأرباح المبقاة			١٢٠,٤٩٣	١٢٠,٤٩٣	١٢٠,٤٩٣	ف
توزيعات مقترحة			٣٣,٦٦٦	٣٣,٦٦٦	٣٣,٦٦٦	ص
العائد إلى ملاك البنك			٤٧٢,٤٠٩	٤٧٢,٤٠٩	٤٧٢,٤٠٩	
حقوق غير مسيطرة			١,٨٠٦	١,٤٢٨	١,٤٢٨	
مجموع حقوق الملكية			٤٧٤,٢١٥	٤٧٣,٨٣٧	٤٧٣,٨٣٧	
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية			٣,٧٠٢,٥٥٧	٣,٧٠٣,٧٢٢	٣,٧٠٣,٧٢٢	

يتكون رأس المال الإضافي فئة ١ من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة ١، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال الإضافي فئة ١، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال الإضافي فئة ١ ولا يتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية لرأس المال فئة ١، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال الإضافي فئة ١. يتكون رأس المال فئة ٢ من: (أ) الأدوات الصادرة من قبل البنك التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢، (ب) علاوة إصدار أسهم الناتجة من إصدار الأدوات المدرجة ضمن رأس المال فئة ٢، (ج) الأدوات الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة للبنك والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ ولا يتم تضمينها في رأس المال فئة ١، (د) المخصصات العامة لخسائر القروض، (هـ) إحتياطي إعادة تقييم الموجود الذي ينتج من إعادة تقييم الموجودات الثابتة والاستثمارات العقارية من وقت لآخر وذلك تمسّياً مع التغيرات في القيم السوقية، و(و) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأس المال فئة ٢. في الوقت الحالي، يتكون رأس المال فئة ٢ لبنك البحرين والكويت فقط على المخصصات العامة لخسائر القروض.

المؤسسات القانونية المدرجة ضمن النطاق المحاسبي الموحد ولكن تم استبعادها من النطاق التنظيمي الموحد:

الاسم	الأنشطة الرئيسية	مجموع الموجودات ألف دينار بحريني	مجموع حقوق الملكية ألف دينار بحريني
إنفيتا ش.م.ب. (مقفلة)	معالجة الأعمال وإسنادها بأطراف خارجية	٣,٣٣٣	٢,٨٩٧

٥ مكونات رأس المال – الموحد

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لرأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتكون رأس المال التنظيمي من رأس المال فئة ١ ورأس المال فئة ٢. كما ينقسم رأس المال فئة ١ إلى رأسمال الأسهم العادية فئة ١ ورأس المال الإضافي فئة ١. يتكون رأسمال الأسهم العادية فئة ١ من: (أ) الأسهم العادية الصادرة والمدفوعة بالكامل التي تستوفي معايير التصنيف على أنها أسهم عادية لأغراض تنظيمية، (ب) الإحتياطيات المفضح عنها بما في ذلك: (١) الإحتياطيات العامة؛ (٢) الإحتياطيات القانونية / التشريعية؛ (٣) علاوة إصدار أسهم؛ (٤) إحتياطيات القيمة العادلة الناتجة من التقييم العادل للأدوات المالية؛ (٥) الأرباح المبقاة أو الخسائر (بما في ذلك صافي الربح / الخسارة لفترة إعداد التقارير المالية، سواء تمت مراجعتها أو تدقيقها)، (ج) الأسهم العادية الصادرة من قبل الشركات التابعة الموحدة والمحتفظ بها من قبل الأطراف الأخرى (أي حقوق الأقلية) التي تستوفي المعايير ليتم تضمينها في رأسمال الأسهم العادية فئة ١، و(د) التعديلات التنظيمية المطبقة في حساب رأسمال الأسهم العادية فئة ١.

٥ مكونات رأس المال – الموحّد (تتمة)

يطبق مصرف البحرين المركزي عدة حدود وحدود دنيا على مكونات رأس المال التنظيمي، كما هو موضح في الجدول أدناه. كما توجد هناك قيود على مبالغ المخصصات العامة لخسائر القروض (تعرف أيضاً بمخصصات الإضمحلال الجماعي) التي يمكن تضمينها في رأس المال فئة ٢ والتي يجب أن تكون كحد أقصى ١,٢٥ بالمائة من الموجودات الموزونة للمخاطر الائتمانية.

مكونات نسبة ملءة رأس المال الموحدة	اختياري	نسبة الحد الأدنى
رأس المال فئة ١		
رأسمال الأسهم العادية فئة ١		٪٦,٥٠
رأس المال الإضافي فئة ١	٪١,٥٠	
رأس المال فئة ١	٨٪	
رأس المال فئة ٢	٢٪	
مجموع رأس المال	١٠٪	
المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	٢,٥٠٪	
ملءة رأس المال متضمنة المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		
رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		٩٪
رأس المال فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		١٠,٥٠٪
مجموع رأس المال بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال		١٢,٥٠٪

مكونات رأس المال التنظيمي

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً لمكونات رأس المال التنظيمي للبنك، بما في ذلك جميع التعديلات التنظيمية. كما يقدم الجدول المرجع للمقارنة المعروضة في الجدول السابق بين قائمة المركز المالي المحاسبية وقائمة المركز المالي التنظيمية.

مكونات رأس المال التنظيمي	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحّد
رأسمال الأسهم العادية فئة ١: الأدوات والاحتياطيات		
رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	١٤٦,٨٧٨	ز + ي + ح
الأرباح المبقاة	١٥٤,٠٧٢	ص+ف+س
الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والاحتياطيات الأخرى)	٨٣,٠٢٣	ك + ل + م + ن + ع
رأسمال الأسهم العادية فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية	٣٨٣,٩٧٣	-
رأسمال الأسهم العادية فئة ١: التعديلات التنظيمية		
إحتياطي تحوط التدفقات النقدية	(٦٠)	ن
الإستثمارات في الأسهم الخاصة	٥١٥	د
الإستثمارات في رأسمال المؤسسات المصرفية والمالية والتأمينية التي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، محسوم منها المراكز الإستثمارية المكشوفة المؤهلة، حيث لم يملك البنك أكثر من ١٠ بالمائة من رأس المال الصادر (مبلغ فوق الحد الأقصى المسموح به ١٠ بالمائة)	-	ب
مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة ١	٤٥٥	٢٨,٤٦١
رأسمال الأسهم العادية فئة ١	٣٨٣,٥١٨	
رأس المال الإضافي فئة ١: الأدوات		
أدوات رأس المال الإضافي فئة ١ المؤهلة الصادرة مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	٨٦,٠٩٨	
من ضمنها: المصنفة كأسهم حقوق الملكية بموجب السياسات المحاسبية المطبقة	٨٦,٠٩٨	
رأس المال الإضافي فئة ١ قبل التعديلات التنظيمية	٨٦,٠٩٨	-
رأس المال الإضافي فئة ١: التعديلات التنظيمية		
مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال الإضافي فئة ١	-	-
رأس المال الإضافي فئة ١	٨٦,٠٩٨	-
رأس المال فئة ١ (رأس المال فئة ١ = رأسمال الأسهم العادية فئة ١ + رأس المال الإضافي فئة ١)	٤٦٩,٦١٦	
رأس المال فئة ٢: الأدوات والمخصصات		
المخصصات	٣٠,٨٦٥	
رأس المال فئة ٢ قبل التعديلات التنظيمية	٣٠,٨٦٥	

وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي، يتطلب خصم بعض التعرضات من رأس المال التنظيمي بدلاً من تضمينها في الموجودات الموزونة بالمخاطر. بخلاف إطار عمل اتفاقية بازل ٢ لملءة رأس المال حيث يتم تطبيق الخصومات ٥٠ بالمائة من رأس المال فئة ١ و ٥٠ بالمائة من رأس المال فئة ٢، يتطلب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ تطبيق معظم الخصومات من رأسمال الأسهم العادية فئة ١.

لا توجد عوائق على تحويل الأموال أو رأس المال التنظيمي ضمن المجموعة فيما عدا قيود على التحويلات لتأكيد تلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال التنظيمي للشركات التابعة.

المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد	المبالغ الخاضعة للمعالجة قبل حلول سنة ٢٠١٥	مكونات رأس المال التنظيمي
--	--	------------------------------

رأس المال فئة ٢: التعديلات التنظيمية		
ج	٨,٩٤٢	-
	٨,٩٤٢	-
مجموع التعديلات التنظيمية على رأس المال فئة ٢		
رأس المال فئة ٢		
مجموع رأس المال (مجموع رأس المال = رأس المال فئة ١ + رأس المال فئة ٢)		
مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر		
٣٠,٨٦٥		
٥٠٠,٤٨١		
٢,٧٠٨,٠٨٦		

نسب المخزون الإحتياطي لرأس المال		
	١٤,١٦٪	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	١٧,٣٤٪	رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	١٨,٤٨٪	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٩,٠٠٪	متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للمؤسسة (الحد الأدنى لمتطلبات رأسمال الأسهم العادية فئة ١ بالإضافة إلى المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية بالإضافة إلى متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك العالمية الهامة، كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)
	٢,٥٠٪	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال
	لا ينطبق	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي المحدد للبنك لمواجهة التقلبات الدورية
	لا ينطبق	من ضمنها: متطلبات المخزون الإحتياطي للبنوك العالمية الهامة
	١٤,١٦٪	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ المتاحة لتلبية المخزون الإحتياطي (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)

الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل ٣)		
	٦,٥٠٪	نسبة الحد الأدنى رأسمال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)
	٨,٠٠٪	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)
	١٠,٠٠٪	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)

المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
	٣٧,٤٠٣	الإستثمارات غير الجوهرية في رأسمال المؤسسات المالية الأخرى
هـ	٣٠,٣٥١	الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للمؤسسات المالية
و	٢,٢١٧	الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة من الفروض المؤقتة (محسوم منها: الإلتزامات الضريبية ذات الصلة)

الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢		
	٥٠,٧٣٦	المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)
إ	٣٠,٨٦٥	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد

٦ ملاءة رأس المال

تتمثل سياسة المجموعة في الاحتفاظ على قاعدة رأسمال قوية وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والمحافظة على التنمية المستقبلية للعمال البنك. كما يتم التعرف على تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين فضلاً عن ضرورة المحافظة على التوازن بين العوائد العالية التي من الممكن أن تكون بمزيد من التكييف والمزايا والضمانات التي يوفرها مركز رأس المال السليم. تقوم المجموعة بإدارة هيكل رأسمالها وعمل تعديلات على الهيكل على ضوء التغيرات في الظروف الإقتصادية وخطط العمل الإستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال، من خلال توزيع أرباح الأسهم والمدفوعات الاختيارية الأخرى وإصدار أسهم جديدة والأدوات الرأسمالية الأخرى.

وفقاً لعملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال، يهدف بنك البحرين والكويت إلى الحفاظ على حد أدنى لنسبة ملاءة إجمالي رأس المال بما يتجاوز رأس المال المقرر وفقاً لوثيقة عملية التقييم الداخلي لملاءة رأس المال الخاصة به (١٣,٩٠ بالمائة). لقد وضع مصرف البحرين المركزي للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حالياً حد أدنى لنسبة إجمالي ملاءة رأس المال وهو ١٢,٥ بالمائة. إن نسبة ملاءة رأس المال للمجموعة هي ١٨,٤٨ بالمائة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

نسب رأس المال – الموحدة والشركات التابعة أعلى من ٥ بالمائة من رأسمال المجموعة		
مجموعة بنك البحرين والكويت	١٨,٤٨٪	نسبة إجمالي رأس المال
كريدي مكس	١٣,٥٢٪	نسبة رأس المال فئة ١

٧ مخاطر الائتمان - إفصاحات العنصر الثالث

يصف هذا القسم تعرضات بنك البحرين والكويت لمخاطر الائتمان، ويقدم إفصاحات مفصلة عن مخاطر الائتمان وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بمتطلبات إفصاحات العنصر الثالث.

تحديد فئات التعرضات

قام بنك البحرين والكويت بتنوع محفظة إئتمان البنود المدرجة وغير المدرجة في قائمة المركز المالي، تعرضات هذه المحفظة مقسمة إلى فئات تعرض الطرف الآخر المحددة من قبل إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال، الصادر عن مصرف البحرين المركزي للأسلوب الموحد لمخاطر الائتمان. وهو يمثل وصف عالي المستوى لفئات تعرضات الطرف الآخر، ويشار إليها كمحافظ موحدة ضمن إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي والمعالجة العامة، على سبيل المثال أوزان المخاطر المستخدمة للحصول على الموجودات الموزونة للمخاطر، هي كالتالي:

محفظة الحكومات

تشتمل محفظة الحكومات على تعرضات الحكومات ومصارفها المركزية المعنية. وزن المخاطر هو صفر بالمائة لتعرضات بالعملة المحلية ذات الصلة، أو أي عملة لتعرضات حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. إن المطالبات بالعملة الأجنبية للحكومات الأخرى هي موزونة بالمخاطر على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

بعض بنوك التنمية المتعددة الأطراف والمحددة من قبل مصرف البحرين المركزي يمكن تضمينها في محفظة الحكومات ويتم معاملتها كتعرضات موزونة بالمخاطر بنسبة صفر بالمائة.

محفظة مؤسسات القطاع العام

المطالبات على القطاع العام في مملكة البحرين والمطالبات على القطاع العام بالعملة المحلية - والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة من قبل منظم البلد المعني بهم، يمكن تعيين وزن مخاطر لهم بنسبة صفر بالمائة. جميع مؤسسات القطاع العام الأخرى هي موزونة بالمخاطر وفقاً لتصنيفاتها الخارجية.

محفظة البنوك

يتم وزن مخاطر مطالبات البنوك على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر التعرضات القصيرة الأجل المؤهلة. تعرف التعرضات القصيرة الأجل كتعرضات بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل. كما تتضمن محفظة البنوك مطالبات من شركات استثمارية، وهي موزونة بالمخاطر على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية، ولكن من دون أي خيار للحصول على معاملة تفضيلية للتعرضات القصيرة الأجل.

محفظة الشركات

يتم وزن مخاطر مطالبات الشركات على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة لتعرضات الشركات غير المصنفة. توجد معاملة تفضيلية لوزن مخاطر بعض الشركات المملوكة من قبل حكومة البحرين، كما هو محدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والتي تم تعيين وزن مخاطر لها بنسبة صفر بالمائة.

محفظة التجزئة التنظيمية

يتم وزن مطالبات محفظة التجزئة بنسبة ٧٥ بالمائة باستثناء المحفظة التي فات موعد استحقاقها.

محفظة الرهون

يجب أن تدرج المطالبات المضمونة بالكامل على الرهون العقارية أولاً وعلى العقارات السكنية التي من المفترض استخدامها من قبل المقرض أو المستأجرة بوزن مخاطر بنسبة ٧٥ بالمائة. تخضع مطالبات الرهون المضمونة على العقارات التجارية بوزن مخاطر بحد أدنى ١٠٠ بالمائة. إذا تم تصنيف المقرض بأدنى من BB-، يجب تطبيق وزن مخاطر مماثل لتصنيف المقرض.

محفظة الأسهم

تشتمل محفظة الأسهم على إستثمارات الأسهم في الدفتر المصرفي، على سبيل المثال محفظة الأوراق المالية المتاحة للبيع. يتم تعيين وزن مخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة للأسهم والصناديق المدرجة. يتم وزن مخاطر الأسهم غير المدرجة بنسبة ١٥٠ بالمائة، ما لم تخضع للمعالجات التالية. يتم تحديد مقدار أية إستثمارات جوهريّة في الشركات التجارية «إستثمارات جوهريّة» في شركة تجارية على أنها أي إستثمار في أدوات رأس المال للشركة التجارية من قبل البنك بما يعادل أو يزيد عن ١٠ بالمائة من رأسمال الأسهم العادية الصادرة للشركة التجارية أكثر من ١٥ في المائة (فردى) و ٦٠ في المائة (جماعي) من رأسمال البنك «مستويات الأهمية لإجمالي رأس المال» يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة ٨٠ بالمائة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون الإستثمارات الجوهريّة في الأسهم العادية للشركات المالية غير الموحدة موزونة للمخاطر بنسبة ٢٥٠ بالمائة.

بالإضافة إلى المحافظ الموحدة، يتم تعيين التعرضات الأخرى للفئات التالية:

إستثمارات في محفظة الصناديق

سيتم استخدام وزن مخاطر المطالبات على الشركات لتحديد وزن مخاطر الإستثمارات في الصناديق المصنفة. سيتم تعيين وزن مخاطر للصناديق غير المصنفة بنسبة ١٠٠ بالمائة إذا كانت مدرجة وبنسبة ١٥٠ بالمائة إذا كانت غير مدرجة.

تعرضات فات موعد إستحقاقها

تتضمن هذه المطالبات المتأخرة عن السداد لأكثر من ٩٠ يوماً. يتم تطبيق وزن مخاطر لهذه القروض إما بنسبة ١٠٠ بالمائة أو ١٥٠ بالمائة اعتماداً على مستوى المخصصات المحتفظ بها مقابل هذه القروض.

العقارات المملوكة

جميع العقارات المملوكة من قبل البنوك (المملوكة بصورة مباشرة أو بطرق الإستثمار في الشركات العقارية أو الشركات التابعة أو الشركات الزميلة أو بالترتيبات الأخرى مثل الأمانة أو صناديق أو صناديق الإستثمار العقاري). يجب أن تكون موزونة بالمخاطر بنسبة ٢٠٠ بالمائة. الممتلكات التي يشغلها البنك موزونة بالمخاطر بنسبة ١٠٠ بالمائة.

الموجودات الأخرى وشرائح التورق المملوكة

يتم وزن مخاطر الموجودات الأخرى بنسبة ١٠٠ بالمائة، كما يتم وزن مخاطر تعرضات التورق بنسبة ٢٠ بالمائة إلى ١,٢٥٠ بالمائة، على أساس تصنيفاتها الائتمانية الخارجية.

جميع التورقات المحتفظ بها من قبل بنك البحرين والكويت هي جزء من محفظة إستثمارات البنك.

التعرضات الكبيرة

المبلغ الفائض لأي تعرض أعلى من ١٥ بالمائة من رأس المال التنظيمي للبنك لأي طرف آخر أو مجموعة من الأطراف الأخرى ذات صلة وثيقة يجب أن يكون موزون للمخاطر بنسبة ٨٠٠ بالمائة، إلا إذا كان تعرض مغفياً وفقاً لمتطلبات الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

وكالات التصنيف الخارجية

يستخدم بنك البحرين والكويت التصنيفات الصادرة عن موديز وفيتش لاستنتاج وزن المخاطر بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي. عندما تتفاوت التصنيفات بين وكالات التصنيف العالمية، تستخدم أعلى نسبة تصنيف من أدنى درجتي التصنيف لعرض التصنيفات المستخدمة لأغراض ملاءة رأس المال التنظيمي.

عرض مخاطر الائتمان بموجب اتفاقية بازل ٣

تعرضات مخاطر الائتمان بموجب هذا التقرير تختلف عن تعرضات مخاطر الائتمان الواردة في القوائم المالية الموحدة. تنتج الفروق نتيجة لتطبيق منهجيات مختلفة، كما هو موضح أدناه:

- بموجب إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الصادر عن مصرف البحرين المركزي، تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تحول إلى تعرضات ائتمان معادل عن طريق تطبيق عامل تحويل الائتمان. تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي تضاعف عن طريق عامل تحول الائتمان ذو الصلة القابل للتطبيق لفئة تعرضات البنود غير المدرجة في قائمة المركز المالي. وبالتالي، يتم معاملة التعرض وفقاً للمحافظ الموحدة كما هو مذكور أعلاه في هذا التقرير بنفس طريقة تعرضات البنود المدرجة في المركز المالي.
- في حالة عقود المشتقات غير المدرجة، بالإضافة إلى متطلبات مخاطر رأس المال الافتراضية لمخاطر إئتمان الطرف الآخر، يجب على البنك إضافة رسوم رأس المال لتغطية مخاطر خسائر القيد للقيمة السوقية على المخاطر المتوقعة للطرف الآخر (هذه الخسائر التي تعرف بأنها تعديلات قيمة الائتمان).
- يتم تقديم تقرير بشأن تعرضات مخاطر الائتمان وفقاً للعنصر الثالث يتم عادةً بتقديم تقرير بشأنها من خلال المحافظ الموحدة حسب نوع الطرف الآخر. تم عرض القوائم المالية على أساس نوعية الموجود بدلا من الطرف الآخر ذو الصلة. على سبيل المثال، سيتم تصنيف قرض البنك في المحفظة الموحدة للبنوك ضمن إطار عمل ملاءة رأس المال بالرغم من تصنيفها كقروض وسلف في القوائم المالية الموحدة.
- يتم تطبيق بعض الضمانات المؤهلة لتقليل التعرضات وفقاً لإطار عمل اتفاقية بازل ٣ لملاءة رأس المال، في حين لا توجد اتفاقية مقاصة للضمانات قابلة للتطبيق في القوائم المالية الموحدة.
- استناداً إلى توجيهات اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إما أن يتم تضمين أو خصم بعض التعرضات من قاعدة رأس المال التنظيمي بدلا من معاملتها كموجودات في القوائم المالية الموحدة.

٨ متطلبات رأس المال للتعرضات الموزونة بالمخاطر

إجمالي التعرضات الائتمانية (قبل تقليل المخاطر)	الضمانات المالية المؤهلة	مخاطر الائتمان بعد تقليل المخاطر	الموجودات الموزونة للمخاطر	رأس المال التنظيمي المطلوب ١٢,٥ بالمائة ألف دينار بحريني
١,٠٥٤,٩٧٩	-	١,٠٥٤,٩٧٩	١٩,٧٥٣	٢,٤٦٩
٢٤,٦٩٦	-	٢٤,٦٩٦	-	-
٥٥٥,٩٥٤	-	٥٥٥,٩٥٤	٣٣٨,٥٢٦	٤١,٠٦٦
١,٥٤٠,٧٩٤	١٨,٢٨٢	١,٥٢٢,٥١٢	١,٤٥٤,٨٦٩	١٨١,٨٥٩
٣٥٤,٤٦٧	٢٦٦	٣٥٤,٢٠١	٢٦٥,٦٥١	٣٣,٢٠٦
٩٠,٢٢٠	١٥٢	٩٠,٠٦٨	٦٧,٥٥١	٨,٤٤٤
١٠٢,٣٧٧	-	١٠٢,٣٧٧	١٥٣,٧٢٧	١٩,٢١٦
٤١,٣٠١	١,٧٣٧	٣٩,٥٦٤	٤٣,٢٥٧	٥,٤٠٧
٣٩,٧١٨	-	٣٩,٧١٨	٦٤,٨٠٥	٨,١٠١
٦٨,٤١٤	-	٦٨,٤١٤	٧١,٧٤٠	٨,٩٦٨
١٧,٤٩٨	-	١٧,٤٩٨	(٦٧١)	(٨٤)
٣,٨٩٠,٤١٨	٢٠,٤٣٧	٣,٨٦٩,٩٨١	٢,٤٦٩,٢٠٨	٣٠٨,٦٥٢
-	-	-	٢٧,٠٢٥	٣,٣٧٨
-	-	-	٢١١,٨٥٤	٢٦,٤٨٢
٣,٩٨٠,٤١٨	٢٠,٤٣٧	٣,٨٦٩,٩٨١	٢,٧٠٨,٠٨٧	٣٣٨,٥١٢

تقليل مخاطر الائتمان وسياسة تقييم الضمان

يستخدم بنك البحرين والكويت مجموعة من التقنيات لتقليل المخاطر في محفظته الائتمانية. يتضمن تقليل مخاطر الائتمان على التقييم الموضوعي لقدرة الطرف الآخر واستعداده على الوفاء بالتزاماته ضمن الأعمال الاعتيادية. يسعى البنك إلى تحسين هيكل التسهيل والضمانات واتفاقيات الإقراض والشروط والأحكام.

لدى البنك سياسات وإجراءات مفصلة لتحديد قيمة الضمان/ الأوراق المالية المقدمة لمختلف التسهيلات الائتمانية. يتم تقييم الضمانات، كحد أدنى على أساس ربع سنوي أو سنوياً حسب نوعية الضمان. وكما يتم عمل تقييمات أكثر من المعتاد حسب تقلبات السوق ومستوى تذبذب القيم العادلة. تتضمن الضمانات والدعم على الرهون العقارية والضمانات النقدية والأوراق المالية القابلة للتسويق والضمانات الشخصية وضمانات الشركات وضمانات الحكومات والمؤسسات المالية. كما تم تحديد أسس تقييم الأنواع المختلفة من الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الدين والعقارات بوضوح في السياسات.

٩ مجموع تعرضات مخاطر الائتمان الممولة وغير الممولة

مجموع التعرضات الائتمانية الممولة	مجموع التعرضات الائتمانية غير الممولة	مجموع إجمالي تعرضات مخاطر الائتمان
١,٠٥٤,٨٠٥	١٧٤	حكومات
٢٤,٦٩٦	-	مؤسسات القطاع العام
٥٣٢,١٦٠	٢٣,٧٩٤	بنوك
١,٤٠٦,٠٤١	١٣٤,٧٥٣	شركات
٣٥٤,٤٥٩	٨	التجزئة الرقابية
٩٠,٢٢٠	-	رهن
١٠٢,٣٧٧	-	أوراق مالية استثمارية
٤١,٣٠١	-	فات موعود إستحقاقها
٣٩,٧١٨	-	عقارات
٦٨,٤١٤	-	موجودات أخرى
١٧,٤٩٨	-	البنود النقدية
٣,٧٣١,٦٨٩	١٥٨,٧٢٩	مجموع مخاطر الائتمان

١٠ متوسط التعرضات الائتمانية

فيما يلي متوسط الأرصدة الربع سنوية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦:

ألف دينار بحريني	حكومات
١,٠٥٥,٢٥٣	مؤسسات القطاع العام
٢٤,٤٨١	بنوك
٥٩٧,١٠٢	شركات
١,٥٤٣,٨٤٢	التجزئة الرقابية
٣٣٤,٠٢٢	رهن
٩٢,١٢١	أوراق مالية استثمارية
١٠٢,٤٤٨	فات موعود إستحقاقها
٣٦,٦٢٨	عقارات
٤١,٢٩٩	موجودات أخرى
٦٣,٠٦٧	البنود النقدية
٣,٩٠٧,٢١٩	مجموع مخاطر الائتمان

١١ تركيز مخاطر الائتمان حسب الإقليم (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	آسيا ألف دينار بحريني	أوروبا ألف دينار بحريني	أمريكا الشمالية ألف دينار بحريني	دول مجلس التعاون الخليجي ألف دينار بحريني	
٣١٤,٣٦٨	-	٣,١٢٦	-	-	٣١١,٢٤٢	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٤٠١,٦٣٥	-	٧,٣٨١	-	١٢,٩٤٥	٣٨١,٣٠٩	أذونات خزانة
٣١٨,٤٠٧	٧٤	٣٩,١٥٤	٥٤,٦٧٩	٣٥,٥٤٤	١٨٨,٩٥٦	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٧٩٧,٥٧٩	٤٤,٢٥١	١١٦,٠١٨	٤١,٣٩١	٣٨	١,٥٩٥,٨٨١	قروض وسلف العملاء
٤٣,٤٠٨	-	-	٦٠٠	-	٤٢,٨٠٨	إستثمارات في شركات زميلة
٧٦٨,٦٧٦	٤٨,١٧٧	٧٤,٧٣٠	١٢١,٨٢٨	١٣,١٢٤	٥١٠,٨١٧	أوراق مالية استثمارية
٨٧,٦١٦	-	٤,٦٤٠	٤٩	-	٨٢,٩٢٧	موجودات أخرى
٣,٧٣١,٦٨٩	٩٢,٥٠٢	٢٤٥,٠٤٩	٢١٨,٥٤٧	٦١,٦٥١	٣,١١٣,٩٤٠	مجموع التعرضات الممولة
١٥٨,٧٢٩	٧,١٨٩	١٧,١٠٦	٧,٢٥٨	٢٠٠	١٢٦,٩٧٦	إرتباطات والتزامات محتملة غير ممولة
٣,٨٩٠,٤١٨	٩٩,٦٩١	٢٦٢,١٥٥	٢٢٥,٨٠٥	٦١,٨٥١	٣,٢٤٠,٩١٦	مجموع مخاطر الائتمان

١٢ تركيز مخاطر الائتمان حسب القطاع الصناعي (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	أفراد ألف دينار بحريني	حكومي وقطاع عام ألف دينار بحريني	إنشائي وعقاري ألف دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	تجاري وصناعي ألف دينار بحريني	
٣١٤,٣٦٨	-	-	٢٩٣,٤٩٦	-	٢٠,٨٧٢	-	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٤٠١,٦٣٥	-	-	٤٠١,٦٣٥	-	-	-	أذونات خزانة
٣١٨,٤٠٧	-	-	-	-	٣١٨,٤٠٧	-	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٧٩٧,٥٧٩	٢٠٧,٩٨٩	٣٩٤,٧٧٢	٢١,٩٧٥	٣٩٤,٤٦٠	١٧٣,٩٦٩	٦٠٤,٤١٤	قروض وسلف العملاء
٤٣,٤٠٨	-	-	-	-	٤٣,٤٠٨	-	إستثمارات في شركات زميلة
٧٦٨,٦٧٦	١٢,١٥٧	-	٤٨٠,٠٨١	٢٠,٩٢٢	٢٢٠,١٢٣	٣٥,٣٩٣	أوراق مالية استثمارية
٨٧,٦١٦	٨٧,٦١٦	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
٣,٧٣١,٦٨٩	٣٠٧,٧٦٢	٣٩٤,٧٧٢	١,١٩٧,١٨٧	٤١٥,٣٨٢	٧٧٦,٧٧٩	٦٣٩,٨٠٧	مجموع التعرضات الممولة
١٥٨,٧٢٩	٢٤,٠٣٢	١٧٣	١١٢	٣٢,٥٣٧	٢٥,٢٠٥	٧٦,٦٧١	إرتباطات والتزامات محتملة غير ممولة
٣,٨٩٠,٤١٨	٣٣١,٧٩٤	٣٩٤,٩٤٥	١,١٩٧,٢٩٩	٤٤٧,٩١٩	٨٠١,٩٨٤	٧١٦,٤٧٨	مجموع مخاطر الائتمان

١٣ تركيز مخاطر الائتمان حسب الإستحقاق (التعرضات الخاضعة لوزن المخاطر)

المجموع ألف دينار بحريني	أكثر من ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	من ١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دينار بحريني	من ٥ إلى ١٠ سنوات ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٥ سنوات ألف دينار بحريني	من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً ألف دينار بحريني	من ٢ إلى ٦ أشهر ألف دينار بحريني	من ١ إلى ٣ أشهر ألف دينار بحريني	خلال شهر واحد ألف دينار بحريني	
٣١٤,٣٦٨	٧٧,٣٤٨	-	-	-	-	-	-	٢٣٧,٠٢٠	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية
٤٠١,٦٣٥	-	-	-	-	٨٨,٠٣٧	٤٣,٨٨٧	٢٣٣,٩٣١	٣٥,٧٨٠	أذونات خزانة
٣١٨,٤٠٧	-	-	-	-	٤٢٧	١٢,٣١٨	١٠,٤٥٥	٢٩٥,٢٠٧	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
١,٧٩٧,٥٧٩	١٧٦,٧٣١	٥٢,٩٠٩	٢٧٤,٧٣٥	٧٩٢,٧٥٣	٩٨,٢٧٧	١٥٦,٩٣٨	١٣٩,١٥٨	١٠٦,٠٨٨	قروض وسلف العملاء
٤٣,٤٠٨	٤٣,٤٠٨	-	-	-	-	-	-	-	إستثمارات في شركات زميلة
٧٦٨,٦٧٦	١٢٥,٩٧٦	٩,٣٦٨	٢٥٤,٧٣٦	٢٨٦,٨٩٩	٤١,٠٢٩	٢٣,٩٥٥	١٧,٣٥٣	٩,٣٦٠	أوراق مالية استثمارية
٨٧,٦١٦	١,٧٧١	١,٦١٩	٩١٤	٢٨,٣٦٤	٥٢	٤٩	٩٦	٥٤,٧٥١	موجودات أخرى
٣,٧٣١,٦٨٩	٤٢٥,٢٣٤	٦٣,٨٩٦	٥٣٠,٣٨٥	١,١٠٨,٠٠٦	٢٢٧,٨٢٢	٢٣٧,١٤٧	٤٠٠,٩٩٣	٧٣٨,٢٠٦	مجموع التعرضات الممولة
١٥٨,٧٢٩	٧٨٧	١٢٢	٣,٦٠٩	١٢,٥٨٥	٤٦,١٩١	٢٧,٧٠٤	٢٢,٧٠١	٤٥,٠٣١	إرتباطات والتزامات محتملة غير ممولة
٣,٨٩٠,٤١٨	٤٢٦,٠٢١	٦٤,٠١٨	٥٣٣,٩٩٤	١,١٢٠,٥٩١	٢٧٤,٠١٣	٢٦٤,٨٥١	٤٢٣,٦٩٤	٧٨٣,٢٣٧	مجموع مخاطر الائتمان

١٤ قروض مضمحلة ومخصصات

المرحلة ٣: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانياً ألف دينار بحريني	قروض مضمحلة ألف دينار بحريني	أصول المبالغ القائمة ألف دينار بحريني
٢٠,٢٩٥	٣٨,١٩١	٣١٩,١٦٦
-	-	١٦,٨٠١
١٠	١٠	٩٦٤
٨,٧١٢	١٦,١١٥	١٤٨,٣١٧
٩٦٩	-	١٧٧,٦٨٦
٤,٢٧٧	٤,٠٧٠	٢٩٤,٠٨٦
٨,٤١٦	٧,٣٥١	٣٥٨,٧٨٠
٢,٢٧٥	١,٦٠٩	٤٩,٨٠١
١٤,٩٩٢	٢٣,٧١٠	١٧٧,٥١٧
٨٤	٥,٢٢٨	٩٩,٨٩٤
-	-	٢٢,١٢٨
١٦,٨١٦	١٧,٠٣٥	١٣١,٧٩٣
-	-	٢١,٢٤٧
-	-	٧٥,٨٦٠
٧٧,٦٤٦	١١٣,٣١٩	١,٨٩٤,٠٤٠

المجموع

١٥ قروض مضمحلة وفات موعد استحقاقها حسب الإقليم

المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	آسيا ألف دينار بحريني	أوروبا ألف دينار بحريني	أمريكا الشمالية ألف دينار بحريني	دول مجلس التعاون الخليجي ألف دينار بحريني
٥٦,٤٢٨	-	٦,٣٣١	-	-	٥٠,١٠٧
١١٣,٣١٩	-	٣,٤٩٩	-	-	١٠٩,٨٢٠
(٧٧,٦٤٦)	-	(٣,٥٨٤)	-	-	(٧٤,٠٦٢)
(٤٩,٢٥٦)	-	(٣٨٩)	-	-	(٤٨,٨٦٧)

١٦ قروض مضمحلة وفات موعد استحقاقها حسب الصناعي

المجموع ألف دينار بحريني	أخرى ألف دينار بحريني	أفراد ألف دينار بحريني	حكومي وهيئات عامة ألف دينار بحريني	إنشائي وعقاري ألف دينار بحريني	بنوك ومؤسسات مالية أخرى ألف دينار بحريني	تجاري وصناعي ألف دينار بحريني
٥٦,٤٢٨	٦,٦٩٢	١٣,٥١٥	٧	١٩,٦١٨	٤,٧٣٣	١١,٨٦٣
١١٣,٣١٩	-	٣١,٩٩٦	-	٤٥,٠٥٣	-	٣٦,٢٧٠
(٧٧,٦٤٦)	-	(١٦,٤٥٠)	-	(٢٤,٥٨٨)	(٩٦٩)	(٣٥,٦٣٩)
(٤٩,٢٥٦)	(٥,٦٩٩)	(١٠,٨١٧)	(٦٠٢)	(١٠,٨٠٩)	(٤,٧٦٧)	(١٦,٥٦٢)

١٩ إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب التماذج الداخلية للمحافظ المتداولة

يتم استخدام «النموذج الداخلي لمخاطر السوق» لقياس القيمة المعرضة للمخاطر (VAR) لحساب مخصص رأس المال الناتج عن التعرض لمخاطر السوق (بشكل رئيسي مراكز صرف العملات الأجنبية ومخاطر سعر الفائدة) في محفظة المتاجرة. يقيس نموذج القيمة المعرضة للمخاطر الحد الأقصى للخسارة المحتمل حدوثها في مراكز مخاطر محفظة المتاجرة في ظل ظروف السوق الاعتيادية بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩ بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام.

يحفظ بنك البحرين والكويت بمنهجية حكيمة للتعامل مع تعرضات مخاطر السوق بتوجيه من سياسة وإجراءات مخاطر السوق، ويتم مراقبة المراكز، غير المتوقفة وحدود القيمة المعرضة للمخاطر من قبل مكتب مساندة العمليات (وهو جزء من إدارة المخاطر والائتمان أي مستقلة عن مجموعة الأعمال) ويتم إرسال تقرير يومي عن المخاطر إلى الإدارة العليا.

بالإضافة لما ذكر أعلاه، يتولى مكتب مساندة العمليات أيضاً تقييم المحفظة الإستثمارية بصورة مستقلة حسب السياسات والإجراءات الداخلية. كما يقوم بنك البحرين والكويت بإجراء اختبار الضغوط والاختبار المرجعي لمراكز مخاطر السوق.

١٧ التحليل الزمني للقروض المضمحلة التي فات موعد استحقاقها

من ٣ أشهر لغاية سنة واحدة ألف دينار بحريني	من سنة واحدة لغاية ٣ سنوات ألف دينار بحريني	أكثر من ٣ سنوات ألف دينار بحريني	المجموع ألف دينار بحريني
٤١,١٧٩	٣٣,٠١٧	٣٩,١٢٣	١١٣,٣١٩
١٨,٩٥٤	(٢٦,٧١٥)	(٣١,٩٧٧)	(٧٧,٦٤٦)
٢٢,٢٢٥	٦,٣٠٢	٧,١٤٦	٣٥,٦٧٣
٢,١٤٨	٦,٠٣٦	٤٦,٠٤٥	٥٤,٢٢٩

١٨ قروض معاد هيكلتها

ألف دينار بحريني	قروض معاد هيكلتها خلال السنة
٣٩,٩٥٥	تأثير التسهيلات والقروض المعاد هيكلتها على المخصصات
٢,٩٣٩	

إن إعادة الهيكلة المذكورة أعلاه ليست لها أي تأثير جوهري على الأرباح الحالية والمستقبلية، وهي بصورة أساسية تمديدات لمدة القرض، تعديلات على سعر الفائدة والضمانات الإضافية المستلمة.

وأكدت نتائج الاختبار المرجعي للفترة من يناير - ديسمبر ٢٠١٦ بأنه لا توجد حادثة تتجاوز فيها الخسارة اليومية للمتاجرة رقم القيمة المعرضة للمخاطر.

القيمة المعرضة للمخاطر كما في نهاية الشهر بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩ بالمائة مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام

الشهر	القيمة المعرضة للمخاطر ألف دينار بحريني
يناير ٢٠١٦	١١٧
فبراير ٢٠١٦	٢٠٩
مارس ٢٠١٦	١٨٩
أبريل ٢٠١٦	١٥٨
مايو ٢٠١٦	١٦١
يونيو ٢٠١٦	١٤٥
يوليو ٢٠١٦	١٧٢
أغسطس ٢٠١٦	١٧٨
سبتمبر ٢٠١٦	١٧٦
أكتوبر ٢٠١٦	١٨٣
نوفمبر ٢٠١٦	٢٠٤
ديسمبر ٢٠١٦	١٧٧

١٩ إفصاحات مخاطر السوق للبنوك باستخدام أسلوب النماذج الداخلية للمحافظ المتداولة (تتمة)

وفيما يلي ملخص للقيمة المعرضة للمخاطر لمحفظه المتاجرة للفترة من يناير ٢٠١٦ إلى ديسمبر ٢٠١٦:

نتائج القيمة المعرضة للمخاطر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ (بواقع درجة ثقة تعادل ٩٩٪ مع فترة احتفاظ لمدة ١٠ أيام) عالمياً (البحرين والكويت)

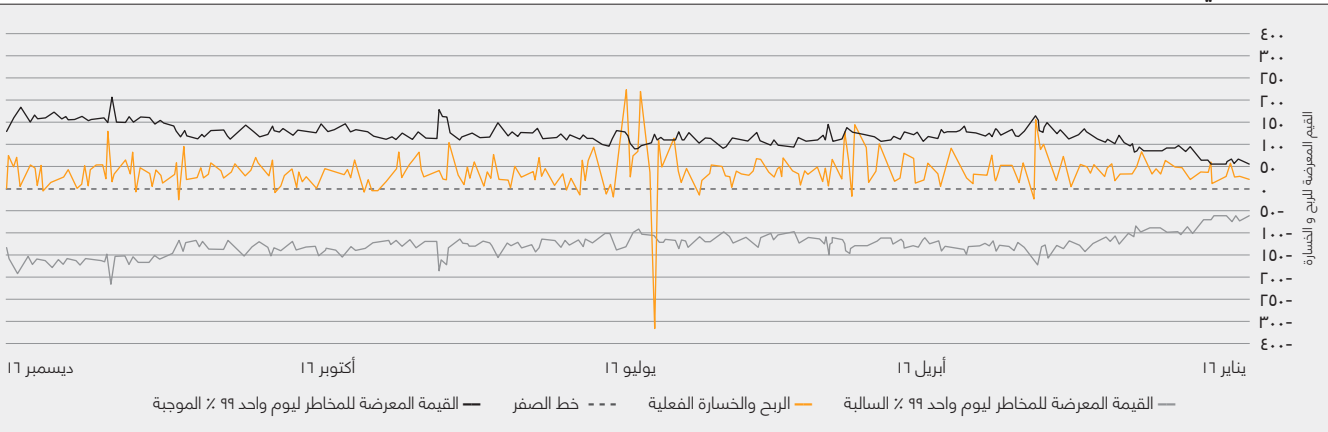
١ يناير ٢٠١٦ - ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الحد ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف دينار بحريني	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر العليا ألف دينار بحريني	القيمة المعرضة للمخاطر الدنيا ألف دينار بحريني	متوسط القيمة المعرضة للمخاطر ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ ألف دينار بحريني	فئة الموجودات
٦٤١,٠٠	١٧٢,١١	٢٨٩,٧٧	٧٨,٢٧	١٦٨,٨٧	صرف العملات الأجنبية
١٥١,٠٠	٥,١٠	٧,٨٧	٠,٠٦	١,١٤	سعر الفائدة
٧٩٢,٠٠	١٧٧,٢١	٢٩٠,٥٠	٨٠,٣٣	١٧٠,٠١	

يجري البنك اختبار مرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر بصورة يومية وفقاً للأنظمة مصرفي البحرين المركزي لتحديث نموذج القيمة المعرضة للمخاطر، ولفحص إذا كان بإمكان النموذج توقع الخسائر المحتملة بدرجة معقولة من الدقة. وبموجب الاختبار المرجعي، يتم مقارنة الأرقام للقيمة المعرضة للمخاطر مع أرباح أو خسائر السوق (بناءً على الربح والخسارة الفعلية وكأساس افتراضي للربح والخسارة). وإذا كانت هذه المقارنة مقارنة لدرجة كافية، لا يظهر الاختبار المرجعي أية قضايا تتعلق بنوعية نموذج قياس المخاطر.

يبين الرسم التالي المتوسط اليومي للربح والخسارة (بناءً على الربح والخسارة الفعلية) مقابل القيمة المعرضة للمخاطر لمدة يوم واحد، لفترة المراجعة.

الاختبار المرجعي للقيمة المعرضة للمخاطر يناير - ديسمبر ٢٠١٦



٢٣ مكاسب من أدوات الأسهم

ألف دينار بحريني
١,٥٥٣
مكاسب / خسائر محققة في قائمة الأرباح أو الخسائر
١٣,٣٨٨
مكاسب / خسائر غير محققة في رأسمال الأسهم العادية فئة ١

٢٠ تركز المخاطر بالنسبة للأفراد عندما يزيد مجموع التعرضات عن الحد الإلزامي للفرد وهو ١٥ بالمائة

ألف دينار بحريني
٦٧٥,٩٨٠
تعرضات حكومات
٦٧٥,٩٨٠
المجموع

٢١ تعرضات المشتقات المالية الإئتمانية

لم يكن لدى بنك البحرين والكويت أية تعرضات للمشتقات المالية الإئتمانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٢٢ مركز الأسهم في الدفتر المصرفي

ألف دينار بحريني
٥٢,٤٢٩
التداول العام للأسهم
٢٥,٥٣١
الأسهم المحتفظ بها في شركات خاصة
٧٧,٩٦٠
المجموع
٩,٧٤٥
رأس المال المطلوب

القسم الرابع

محاضر الاجتماعات

٩٦	محضر اجتماع الجمعية العامة العادية
٩٩	محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية لبنك البحرين والكويت

المكان: فندق الخليج – قاعة الدانة

الوقت: ١٠:٠٠ صباحاً

مملكة البحرين

التاريخ: الإثنين ٢٨ مارس ٢٠١٦

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة العادية للمساهمين.

وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١ من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ والمواد من ٤٦ إلى ٥٠ من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في ٦ مارس ٢٠١٦، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وتاريخ ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥ تم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

- أعضاء مجلس إدارة التالية أسمائهم:
 - السيد مراد علي مراد
 - السيد محمد عبدالرحمن حسين
 - السيد جاسم حسن زينل
 - الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة
 - الشيخ خليفة بن دعيج آل خليفة
 - السيد حسن محمد محمود
 - السيد مطلق مبارك الصانع
 - السيدة إلهام إبراهيم حسن
 - السيد يوسف صالح خلف
 - الدكتور زكريا سلطان العباسي
- الرئيس التنفيذي للبنك
- أمين سر مجلس الإدارة بالبنك
- مندوب وزارة الصناعة والتجارة
- مندوب مصرف البحرين المركزي
- ممثل المدقق الخارجي إرنست ويونغ (محاسبون قانونيون)
- ممثل مسجل الأسهم شركة كارفي كمبيوتر شير
- مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة ٨٣٢,٧٨٣,٢٦٠ سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم أي ما تقارب نسبته ٧٨,٢٣ ٪ (بعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة وممثل مسجل الأسهم.

استهل السيد الرئيس الاجتماع بالترحيب بالأصالة عن نفسه ونيابة عن السادة أعضاء مجلس الإدارة بالحضور من مساهمين ومندوبي الجهات الرسمية المختصة والصحافة، ثم عرض على السادة الحضور جدول الأعمال والذي اعتمد كالتالي:

١. اعتماد محضر الاجتماع السنوي السابق الذي انعقد بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٠م.
بين السيد الرئيس بأن التقرير السنوي للبنك يتضمن المحضر المذكور أعلاه، بما يلغي الحاجة لتلاوته.
٢. مناقشة وإقرار تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م وعرض موجز من الرئيس التنفيذي لأهم الأعمال والإنجازات للبنك خلال العام.
قام الرئيس التنفيذي بتقديم عرض موجز تناول فيه أهم إنجازات البنك خلال عام ٢٠١٥، وأهم مؤشرات الأعمال بالنسبة للبنك والشركات التابعة له بالكامل، بالإضافة إلى نبذة عن ممارسات حوكمة الشركات بالبنك، والدور الهام الذي يقوم به البنك لتعزيز التزامه بالمسؤولية الاجتماعية.
٣. الاستماع لتقرير مدققي الحسابات عن أعمال البنك للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.
٤. اعتماد القوائم المالية الختامية كما هي في ٢٠١٥/١٢/٣١م والتصديق عليها.
٥. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار التخصيصات التالية:
 - توزيع مبلغ ٢٦,٦١١,٣١١ دينار بحريني أرباحاً نقدية عن عام ٢٠١٥م بواقع ٢٥ فلس بحريني للسهم الواحد أي ما يعادل ٢٥ ٪ من رأس المال المدفوع بعد حسم أسهم الخزينة
 - تحويل مبلغ ٢,٥٧٥,٣٥٣ دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني
 - تحويل مبلغ ٢,٥٧٥,٣٥٣ دينار بحريني إلى الاحتياطي العام
 - اعتماد مبلغ ١,٤٠٠,٠٠٠ دينار بحريني للتبرعات فيما يخص البنك وشركاته التابعة
 - تدوير مبلغ ٢٠,٠٤٩,٨٠٥ دينار بحريني كأرباح مستبقة ترحل إلى العام القادم
٦. اعتماد تقرير حوكمة الشركات للبنك عن عام ٢٠١٥م.
شرح السيد الرئيس بإيجاز التزام البنك بأرقى معايير حوكمة الشركات والتي تتماشى مع متطلبات الجهة الرقابية وميثاق حوكمة الشركات الصادر عن وزارة الصناعة والتجارة. وأوضح بأن التقرير السنوي للبنك يشتمل على قسم خاص يتناول الموضوع أعلاه بالتفصيل.
٧. الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإقرار ٥٧٧,٥٠٠ دينار بحريني مكافأة عضوية لمجلس الإدارة لعام ٢٠١٥م.
٨. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١م.
٩. تعيين مدققين لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٦م بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
وقد أعادت الجمعية العامة العادية بتوصية من مجلس الإدارة تعيين السادة ارنست ويونغ مدققي البنك الخارجيين الحاليين للقيام بالمهمة، شريطة موافقة مصرف البحرين المركزي على ذلك.
- ملاحظة: خرج ممثلو شركة ارنست ويونغ من قاعة الاجتماع عند مناقشة هذا البند.
١٠. ما يستجد من أعمال طبقاً للمادة (٢٠٧) من قانون الشركات التجارية.
ملاحظة: لم توجد مواضيع للمناقشة تحت هذا البند.
- وبعد المناقشة وافقت الجمعية العامة العادية على جميع المواضيع المذكورة أعلاه، مع تسجيل اعتراض أحد المساهمين وهو السيد إبراهيم صلاح الدين على مبلغ مكافأة مجلس الإدارة والذي ارتآه مرتفعاً.

مناقشات السادة المساهمين:

سأل أحد السادة المساهمين عن إعادة تقييم السندات والأسهم التي يملكها البنك في المؤسسات أخرى فأجاب السيد الرئيس بأن ذلك نتيجة للتغير في اقتصاديات المنطقة بشكل عام خاصة في ظل الانخفاض الشديد في أسعار النفط وعدم استقرار الاسواق المالية.

و سأل مساهم آخر عن وضع فروع البنك في جمهورية الهند فأجابت الإدارة بأنها مربحة بشكل عام ولكن النتائج لا ترتقي لتطلعات البنك، وفي الجانب الآخر هناك بوادر تحسن في السوق وتأمل الإدارة تحقيق نتائج أفضل.

وبالنسبة لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة ذكر المساهم السيد إبراهيم صلاح الدين بأن المبلغ كبير مقارنة بالشركات الأخرى، فرد السيد الرئيس بأن البنك قام بتعيين شركة مستقلة لدراسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لديه مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وأوضح بأن ممارسات البنك لا تختلف عن ممارسات السوق. بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة المكافأة وهي ١٪ من الأرباح الصافية تقريبا لاتعد نسبة عالية مقارنة بالمسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق المجلس. كما أن البنك قد حقق أرباحا قياسية وارتفاعا في حقوق المساهمين وتحسنا في المؤشرات الأخرى للأداء، ومع ذلك فإن مبلغ المكافأة لم يتغير منذ عامين. وبعد اتمام الشرح طلب المساهم تسجيل تحفظه كما ذكر أعلاه.

وفي الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعا للسير بالبنك نحو آفاق التقدم.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة العادية اجتماعها في تمام الساعة ١١:٠٠ من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولي التوفيق، ،

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد

أمين سر مجلس الإدارة

محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية لبنك البحرين والكويت

الوقت: ١٠:٠٠ صباحاً

المكان: قاعة الاجتماعات بالمبنى الرئيسي للبنك

التاريخ: الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٦

مملكة البحرين

إنه في التاريخ والوقت والمكان المشار إليهم أعلاه، أعلن السيد مراد علي مراد بصفته رئيساً لمجلس الإدارة افتتاح الجمعية العامة غير العادية للمساهمين. وينعقد هذا الاجتماع بالاستناد إلى المواد ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١ و ٢١٢ من قانون الشركات التجارية الصادر بمرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠١ والمواد ٤٦ و ٥٢ من النظام الأساسي للبنك، إذ تمت الدعوة له بالإعلان في صحيفتي الأيام وأخبار الخليج الصادرتين في ١٢ يناير ٢٠١٦، وشمل الإعلان الدعوة وجدول أعمال الاجتماع. وبتاريخ ٢٧ ديسمبر ٢٠١٥ تم إخطار الجهات المعنية المتضمنة كل من إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وشركة بورصة البحرين والمدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون).

وحضر الاجتماع كل من:

• أعضاء مجلس إدارة التالية أسماءهم:

السيد مراد علي مراد	رئيس مجلس الإدارة
السيد عارف صالح خميس	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد عبدالرحمن حسين	عضو مجلس الإدارة
الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة	عضو مجلس الإدارة
السيد حسن محمد محمود	عضو مجلس الإدارة
الدكتور زكريا سلطان العباسي	عضو مجلس الإدارة

• الرئيس التنفيذي للبنك

• أمين سر مجلس الإدارة للبنك

• المستشار القانوني للبنك

• مندوب مصرف البحرين المركزي

• مندوب وزارة الصناعة والتجارة

• مندوب بورصة البحرين

• ممثل المدقق الخارجي أرنست ويونغ (محاسبون قانونيون)

• ممثل مسجل الأسهم شركة كارفي كمبيوتر شير

• مساهمون يبلغ مجموع أسهمهم الحاضرة أصالة ووكالة ٨٦٢,٤٩٣,٨٦١ سهماً من جملة أسهم البنك البالغ عددها ١,٠٨١,٦٤٧,٩٥٢ سهم أي ما تقارب نسبته ٨١,٣٤ ٪ (يعد استقطاع أسهم الخزينة من مجموع الأسهم)، وقد ثبت ذلك في سجل الحضور واعتمده كل من رئيس الجلسة وممثل المدقق الخارجي وممثل عن وزارة الصناعة والتجارة وممثل مسجل الأسهم.

وأوضح السيد الرئيس للسادة المساهمين والحضور بأن هذا الاجتماع انعقد لمناقشة مقترح لزيادة رأس مال البنك عن طريق إصدار سندات دائمة قابلة للتحويل إلى أسهم بمبلغ إجمالي وقدره ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لتلبية المتطلبات المستقبلية والرقابية لملاءة رأس المال.

ولهذا الغرض قدم السيد الرئيس عرضاً توضيحياً تناول فيه حاجة البنك إلى تحسين ملاءة رأس المال وتمويل المشاريع الإستراتيجية المستقبلية، وشرح المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وبازل ٣ في هذا الخصوص.

كما شرح السيد الرئيس مقترح زيادة رأس المال عن طريق السندات المذكورة أعلاه والتي ستقدم لمساهمي البنك الحاليين للاكتتاب فيها، وأوضح طريقة الاكتتاب في الأوراق المالية المذكورة وسعر الفائدة عليها. وبعد ذلك طلب السيد الرئيس من أمين سر المجلس تلاوة نص مقترح القرار الذي يتطلب موافقة الجمعية العامة عليه للمضي قدماً في إصدار السندات المذكورة.

هذا وقد أقرت الجمعية العامة غير العادية جميع المواد المدرجة على جدول الأعمال كما يلي:

١. اعتماد محضر الاجتماع السابق الذي انعقد بتاريخ ١٠ مارس ٢٠١٥م. وتلى أمين سر المجلس المحضر لاعتماده من قبل السادة المساهمين.
 ٢. الموافقة على مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس مال البنك عن طريق إصدار سندات دائمة قابلة للتحويل إلى أسهم بمبلغ إجمالي وقدره ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار بحريني لتلبية المتطلبات المستقبلية والرقابية لملاءة رأس المال، بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
 ٣. تفويض مجلس الإدارة أو من يعينه المجلس بتحديد شروط ومتطلبات إصدار السندات الدائمة القابلة للتحويل إلى أسهم، والقيام بكافة الخطوات من أجل الحصول على الموافقات من الجهات الرسمية بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية الإصدار.
- ويتضمن البند رقم ٣ أعلاه ما يلي:
- تفويض مجلس الإدارة بالموافقة على وتنفيذ والتوقيع على وتسليم جميع المستندات والإخطارات والرسائل والشهادات (بما في ذلك التغييرات أو التعديلات التي تجرى على ما تقدم) التي يعتبرها مجلس الإدارة حسب رأيه ضرورية لغرض إصدار سندات دائمة قابلة للتحويل إلى أسهم؛
 - تفويض مجلس الإدارة بقبول الأحكام والشروط المتعلقة بالسندات الدائمة القابلة للتحويل إلى أسهم؛
 - تفويض مجلس الإدارة بإدراج السندات الدائمة القابلة للتحويل إلى أسهم في سوق البحرين للأوراق المالية؛
 - تفويض مجلس الإدارة بإجراء التعديلات اللازمة على النظام الأساسي والمتعلقة بإصدار السندات، للسماح للبنك بإصدار «رأس مال هجين» (رأس مال إضافي الفئة ١ وفقاً لمتطلبات بازل ٣)، شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، حيث أن النظام الأساسي للبنك حالياً ينص على إصدار سندات تقليدية فقط؛
 - تفويض رئيس مجلس الإدارة، أو أي شخص آخر يفوض إليه، للتوقيع على إدخال تعديلات على النظام الأساسي من قبل كاتب العدل نيابة عن المساهمين؛
 - الموافقة على تعيين شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب. (مقفلة) لتكون المدير الرئيسي لتسليم وتوزيع نسخ من نشرات الاكتتاب.

مناقشات السادة المساهمين:

أثناء مناقشة بنود جدول الاجتماع طرح بعض من السادة الحضور أسئلة وملاحظات كالتالي:

أكد ممثل أحد كبار المساهمين (بنك الإثمار) بأن يكون تاريخ وسعر تحويل السندات إلى أسهم خاضعا لموافقة الجمعية العامة غير العادية. وبالنسبة لهذا الموضوع أكد السيد الرئيس بأن ذلك سوف يذكر في وثيقة الاكتتاب كأحد الشروط. وسأل مساهم آخر عن مدى قابلية تسهيل السندات. فأجاب السيد الرئيس بأن ذلك ممكن بعد تحويل السندات إلى أسهم قابلة للتداول. وتساءل أحد الحضور عن سبب اختيار نسبة الفائدة على السندات وهو ٨٪. وأجاب السيد الرئيس بأن ذلك جاء بعد مناقشة الأمر مع مكاتب استشارية مختصة ومستقلة.

واستفسر مساهم آخر عن سبب إصدار السندات في هذا التوقيت، وكان البنك قد أصدر سندات قرض في العام السابق. فأجاب السيد الرئيس بأن غرض إصدار تلك السندات كان مختلفا تماما حيث أصدرت سندات قرض في العام الماضي لتحل مكان سندات أخرى مستحقة في شهر أكتوبر من العام الماضي، بغرض زيادة قدرة البنك على التمويل، وبأن السندات المقترحة خلال هذا الاجتماع سندات دائمة قابلة للتحويل إلى أسهم بهدف زيادة ملء رأس المال لدى البنك لتلبية المتطلبات المستقبلية والرقابية. واسترسل قائلا بأن البنك قد منح للمساهمين الفرصة للمشاركة في استثمار مجدي، ناهيك عن زيادة حقوق المساهمين بعد هذا الإصدار. وسأل ذات المساهم «لماذا لم ينتظر البنك إلى ما بعد إعلان النتائج المالية للعام الماضي لمناقشة هذا الموضوع، حيث أن الإعلان عن الجمعية العامة غير العادية والحاجة إلى زيادة رأس المال قد يكون سببا لنزول سعر أسهم البنك». فرد السيد الرئيس بأن النتائج المالية للبنك حتى الربع الثالث من العام الماضي كانت جيدة ولا يوجد ما يقلق المساهمين من النتائج، وبأن نزول اسعار الأسهم قد يكون سببه الظروف الاقتصادية الغير مؤاتية حاليا.

وفى الختام شكر السيد الرئيس الجميع على تشريفهم بالحضور، وتمنى أن تكلل مساعي وجهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وموظفي البنك بالنجاح بتكاتفهم جميعا للسير بالبنك نحو آفاق التقدم.

وبهذا اختتمت الجمعية العامة غير العادية اجتماعها في تمام الساعة ١٠:٣٠ من صباح نفس اليوم الموضح تاريخه بصدر هذا المحضر.

والله ولى التوفيق، ، ،

مراد علي مراد

رئيس مجلس الإدارة

رئيس الجلسة

أحمد عبدالقدوس أحمد

أمين سر مجلس الإدارة